

للدكتور
١٨٦٩

أ.ج

١٨٦٩

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

الموقف الأردني من أزمة الخليج

إعداد الطالب
صالح أحمد عيسى القرعان

إشراف الدكتور
محمد مصالحة

قدّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات
درجة الماجستير في العلوم السياسية
بكلية الدراسات العليا في
الجامعة الأردنية

حزيران ١٩٩٣

عميد كلية الدراسات العليا



٢٦٤٥
٦٨

ع. /
٢٢٧, ٥٦٥. ٥٦٦٤
٧٤

مكتبة الجامعة الاردنية	
١٤ ايار ١٩٩٢	رقم التسلسل
٤٢٠٢٠٢	رقم التصنيف

ايداع من الجامعة الاردنية

الإهداء:

إلى والديَّ اللذين غرسا فيَّ حبَّ الوطنِ وعلماني الصبر

والاجتهاد والمثابرة.

إلى وطني الرسالة والمقدسات ، وإلى أبنائهما اللذين

أُخرجوا ظلماً وقهراً من ديارِ بنوها بزهرات شبابهم.

شكر وتقدير

لا يسعني وأنا أنجز هذه الدراسة ، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والثناء لأستاذي الفاضل الدكتور محمد مصالحة ، الذي تحمل عناء الاشراف عليها ، والذي كان لتوجيهاته القيمة الأثر البالغ في انضاجها.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى اساتذة قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، وأخص بالذكر الدكتور غازي ربابعة ، والدكتور ذياب مخادمه، والدكتور "محمد خير" مصطفى على تفضلهم بابداء الكثير من الملاحظات التي كان لها الأثر الكبير في اثراء هذه الدراسة.

وأتقدم بعميق الشكر والتقدير إلى السادة رؤساء الوزارات والوزراء والنواب الذين تفضلوا باتاحة فرصة مقابلتهم ، والافادة مما لديهم من معلومات قيّمة أثرت البحث.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى جميع المؤسسات الرسمية ، وغير الرسمية ، التي سهلت لي الحصول على المصادر الضرورية التي بحوزتها والتي تخص البحث ، وأخص بالذكر ، قسم الدراسات والارشيف في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ، والمكتبة الوطنية ، والمركز الثقافي الملكي في وزارة الثقافة ، ووزارة الخارجية ووزارة الاعلام .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى استاذي الفاضل الدكتور فايز القرعان لتفضله بمراجعة الرسالة لغوياً .

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى السيد محمد خير مقبل ، والسيد عبدالرؤوف مقبل ، على ما قدموه لي من عون واسناد ورعاية خلال مراحل الدراسة.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر
هـ	المحتويات
ز	قائمة الملاحق
ح	الملخص باللغة العربية
ي	المقدمة
١	<u>الفصل الأول : التطور التاريخي للنزاع العراقي-والكويتي</u>
٢	المبحث الأول : المصلحة الوطنية (الاطار النظري)
٣	المبحث الثاني : مفهوم الأزمة
⑤	المبحث الثالث : الجذور التاريخية لأزمة الخليج
١٣	<u>الفصل الثاني : العوامل المؤثرة في الموقف الأردني من أزمة الخليج</u>
١٤	المبحث الأول : العامل الجغرافي
١٦	المبحث الثاني : العامل الاقتصادي
١٧	المبحث الثالث : العامل التاريخي
١٨	المبحث الرابع : العامل القومي
١٩	المبحث الخامس : العامل الديني
٢٠	<u>الفصل الثالث : الموقف الرسمي الأردني من أزمة الخليج</u>
	المبحث الأول : النظام السياسي وهيكلية اتخاذ القرارات
٢٣	السياسية الخارجية
٢٨	<u>المبحث الثاني : الجهود الأردنية لحل أزمة الخليج</u>
٢٦	المبحث الثالث : التوفيق بين احترام الشرعية الدولية والالتزام بالمصلحة القومية
٤٣	<u>الفصل الرابع : الموقف الأردني غير الرسمي من أزمة الخليج</u>
٤٤	المبحث الأول : الأحزاب السياسية
٥٣	المبحث الثاني : النقابات المهنية
٥٦	المبحث الثالث : الاتحادات واللجان
٥٩	المبحث الثالث : الجمعيات الأهلية
٦٢	<u>الفصل الخامس : السياسة الخارجية الأردنية خلال أزمة الخليج</u>
٦٣	المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية

	المبحث الثاني : محاولات الربط بين أزمة الخليج ومشاكل المنطقة المختلفة بما فيها الصراع العربي-الاسرائيلي	٦٥
× ٦٧	المبحث الثالث : تأكيد الأردن الدائم بعدم السماح لأي طرف بانتهاك سيادته.	
٦٧	المبحث الرابع : دور الأردن في تقريب وجهات النظر بشأن الحلول السلمية.	
× ٦٩	المبحث الخامس : تحسين العلاقات الأردنية - الإيرانية.	
٧١	المبحث السادس : دور الأردن إزاء الأنشطة الدولية المتعلقة بأزمة الخليج	
٧٤	الفصل السادس الآثار المترتبة على الموقف الأردني من أزمة الخليج	
٧٥	المبحث الأول : الآثار الاقتصادية *	
٨١	المبحث الثاني : الآثار الاجتماعية	
٨٣	المبحث الثالث : الآثار السياسية *	
٨٧	نتائج الدراسة	
٩١	المراجع	
١٠٧	الملاحق	
١٥٤	الملخص باللغة الانجليزية	

قائمة الملاحق

<u>الصفحة</u>	
١٠٨	ملحق رقم ١ إتفاقية ١٩٦٣ بين العراق والكويت بشأن الاعتراف باستقلال الكويت والحدود بين البلدين.
١١١	ملحق رقم ٢ المذكرة العراقية إلى الجامعة العربية في ١٥/٧/١٩٩٠م.
١١٩	ملحق رقم ٣ المذكرة الكويتية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية.
١٢٣	ملحق رقم ٤ قرار الجامعة العربية رقم (٣٠٣٦)، ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٠م.
١٢٧	ملحق رقم ٥ كلمة وزير الخارجية الأردني أمام مجلس الجامعة العربية - القاهرة، ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠م.
١٣٠	ملحق رقم ٦ قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي - القاهرة رقم (١٩٥)، ٩ - ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٠م.
١٣٤	ملحق رقم ٧ كلمة الأمير الحسن في إجتماع المجلس الأوروبي، ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠م.
١٣٧	ملحق رقم ٨ رسالة جلالة الملك الحسين إلى الرئيس صدام حسين، ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م.
١٤٣	ملحق رقم ٩ رسالة جلالة الملك الحسين إلى الرئيس فرنسوا ميتران، ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٠م.
١٤٥	ملحق رقم ١٠ قرار مجلس الأمن رقم (٦٦٠)، ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠م.
١٤٧	ملحق رقم ١١ قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١)، ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠م.
١٥٠	ملحق رقم ١٢ قرار مجلس الأمن رقم (٦٦٥)، ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٠م.
١٥٢	ملحق رقم ١٣ قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨)، ٢٩ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٠م.

ملخص الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتحليل الموقف الأردني من أزمة الخليج (أب ١٩٩٠- آذار ١٩٩١)، وتوضيحه، وخاصة أن الغموض قد اكتنفه، وجرى تشويبه إعلامياً من قبل دول التحالف لتعارضه مع مصالحها.

يولي الأردن، المصلحة القومية، أقصى اهتماماته. انطلاقاً من إيمانه الراسخ بأنها القاعدة الأقوى لانجاح سياساته الوطنية على مختلف الأصعدة، الأمر الذي يفسر لنا إصرار صانعي السياسة الخارجية الأردنية، على حل مختلف الأزمات العربية بشكل سلمي، وفي مقدمتها أزمة الخليج محور هذه الدراسة.

حكم آل الصباح الكويت منذ بداية القرن الثامن عشر، وظلوا يعيشون في كنف الوصاية البريطانية، التي منحتم الاستقلال عام ١٩٦١، وقد نظر العراق إلى هذا الاستقلال، نظرة عدم الرضى، إذ اعتبرها تجزئاً لوحدة أراضيه وتهديداً لمصالحه، وعليه فقد حاول أكثر من مرة تصحيح هذه الأوضاع وإعادة اللحمة بين العراق والكويت، خلال أعوام (١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٣٩، ١٩٥٨، ١٩٦١)، وأخيراً عام ١٩٩٠. إلا أن جميع هذه المحاولات قد فشلت نتيجة لعوامل داخلية وخارجية.

يعتمد الأردن في رسم سياسته تجاه أزمة الخليج على خمسة عوامل هي:-

أولاً: العامل الجغرافي: إذ يشكل كلاً من الأردن والعراق تبعاً لموقعهم عمقاً استراتيجياً للطرف الآخر.

ثانياً: العامل الاقتصادي: إذ إتصف الاقتصاد الأردني بمحدوديته من حيث الثروات والامكانيات مما جعله يعتمد على المساعدات العربية والأجنبية.

ثالثاً: العامل التاريخي: يتمثل في وقوف الأردن الدائم إلى جانب أمته.

رابعاً: العامل القومي: الذي يبرز حرص الأردن على الوحدة القومية.

خامساً: العامل الديني: إذ أن الأسرة الهاشمية التي تحكم الأردن لها جذوراً دينية عريقة.

إن مجموع هذه العوامل قد جعلت الأردن يدعو إلى ضرورة حل أزمة الخليج ضمن الإطار العربي، كما أنها تقف وراء سياسته الحيادية الرسمية من المشكلة برمتها.

حرص الأردن على أمن دول المنطقة وسلامتها، الأمر الذي دفعه ليلعب دور الوسيط بهدف إحتواء الأزمة عربياً، إلا أن جهوده فشلت نتيجة لعراقيل مختلفة وضعتها أطراف عربية وأجنبية أفضلت مؤتمر جدة في ١٩٩٠/٧/٣١، ومؤتمر القاهرة في ١٩٩٠/٨/٣.

. حذر الأردن من اندلاع الحرب لما استشكته من دمار مادي ومعنوي، على المنطقة أرضاً وسكاناً، إلا أنه احترم قرارات الأمم المتحدة التي اتخذتها بشأن الأزمة وفي مقدمتها قراري (٦٦١، ٦٦٥)، اللذان دعيا لمقاطعة العراق وحصاره، الأمر الذي خلق مصاعب اقتصادية ومالية للاقتصاد الأردني، في حين أن الحكومة الأردنية لم تعترف بالحكومة المؤقتة التي عينها العراق في الكويت، ولم تعترف بشرعية احتلال أراضي الغير وجوازها بالقوة، ودعت إلى إنسحاب القوات العراقية من الأراضي التي احتلتها بالقوة.

شكل الموقف الشعبي من الأزمة بتفاعلاته الكثيفة رأي عام خارجي محدد تجاه الأزمة، مفاده أنه مؤيد للعراق، ومعادي لدول التحالف بما فيها الكويت ودول الخليج، وخلق هذا الموقف عاملاً إضافياً على صانع القرار الأردني كي يتبنى سياسات أكثر جدية تجاه تطورات الأزمة، في حين شكل التوافق بين الموقعين الرسمي والشعبي تجاه الأزمة واقياً لمواجهة الضغوطات الاقتصادية والسياسية التي مورست ضد الأردن.

ظلت المصلحة الوطنية، والمتمثلة في المحافظة على كيان الدولة وتماسكه، إلى جانب المحافظة على علاقات متوازنة مع الدول العربية المحيطة، الركيزة الأولى في رسم السياسة الخارجية الأردنية وفي مقدمتها أزمة الخليج. كما حاولت هذه السياسة الربط بين أزمة الخليج والصراع العربي-الإسرائيلي مبينة الازدواج في التعامل مع قرارات الأمم المتحدة.

وبذلك كان الاستقرار السياسي والاجتماعي من أبرز مزايا الجسم الأردني، الذي واجه آثار أزمة الخليج بمزيد من الوحدة، على الرغم من محاصرة دول التحالف لميناء العقبة. بهدف ضرب اقتصاده وقطع المساعدات عن الأردن.

المقدمة

تعتبر أزمة الخليج من أخطر الأزمات التي واجهت المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، كما أنها تعتبر أعنف تحدٍ للوضع العربي بعد نكسة عام ١٩٦٧، حيث أدت هذه الأزمة إلى أخطر تصدع في البنيان القومي العربي، تمثل في انقسام هذا البنيان إلى فريقين متخاصمين، يعادي أحدهما الآخر.

لقد كان السبب الرئيسي للأزمة، هو تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من القوة العسكرية والتكنولوجية العراقية الهائلة، والتي امتلكها العراق بعد خروجه منتصراً من حربه مع إيران، مما جعله يشكل القوة الأولى في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي رأت فيه الولايات المتحدة تهديداً حقيقياً لمصالحها في المنطقة، حيث يشكل النفط، وأمن إسرائيل، حليفتها التقليدية، أهم العناصر الاستراتيجية في مخططاتها السياسية والاقتصادية، على حد سواء.

لهذه الامتيازات فقد خططت الولايات المتحدة الأمريكية، لافتعال هذه الأزمة، وذلك لتحقيق أهدافها الكامنة بما يلي :-

أولاً :- تدمير القوة العسكرية والتكنولوجية العراقية التي باتت تشكل خطراً على مصالحها في المنطقة وعلى حليفتها الاستراتيجي إسرائيل.
ثانياً :- التفرد بالاستيلاء على منابع النفط في الخليج العربي، الأمر الذي يوفر لها الامكانيات الاقتصادية الهائلة. على الصعيدين الداخلي، حيث البطالة والتضخم المالي يلقيان بعبئهما على الجسد الأمريكي، والخارجي، حيث تشكل هذه السيطرة، محاولة جريئة، للتحكم بمقدرات الدول الغربية الاقتصادية من خلال التحكم بعصب الحياة «النفط».

لقد وعى الأردن مخاطر الأزمة التي تتخطى الأزمة المباشرة الى مضاعفات عظيمة التأثير في المستقبل العربي بعامه، وتتمثل فيما يلي:-

١- خطر التدخل الاجنبي الذي يهدد بالسيطرة المباشرة على ثروات المنطقة والتحكم بمقدراتها وباحتمالية بقاءه وتواجده في منطقة مقدسة بالنسبة للمسلمين مما يشكل استفزازاً كبيراً لمشاعر الشعوب العربية والاسلامية، وانعكاسات خطيرة على الوضع في المنطقة.

٢- خطر تدمير القوة العسكرية العراقية، مما سيؤدي إلى خلق فراغ في المنطقة العربية كلها، ويعرض الأمن القومي للخطر في أكثر من موقع.

٣- مخاطر الحرب وما ستلحقه من دمار لانسان وثروات وبيئتها المنطقة والعالم.

وحرصاً من الأردن على أن لا تقع هذه المخاطر على المنطقة والعالم فقد اتخذ موقفاً رسمياً محايداً بين جميع أطراف النزاع لكي يتمكن من القيام بدور الوسيط، محاولة منه لحل هذه الأزمة سلمياً وضمن اطارها العربي. وهو توجه تعارض مع

ك

أهداف دول التحالف الرامية إلى إيجاد حل عسكري للأزمة، تمشياً مع المخططات الاستعمارية التي سبق تفصيلها.

إزاء كل ذلك واجه الموقف الأردني أعتى حملة اعلامية من دول التحالف لإضفاء الغموض عليه، وتشويهه، والضغط عليه، ومعاقبته بكافة الوسائل.

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة للتعريف بالموقف الأردني من أزمة الخليج محاولة الإجابة على سؤال محدد وهو: - ما هو موقف الأردن الحقيقي من أزمة الخليج؟ وقد هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:-

أولاً:- توضيح الموقف الأردني من أزمة الخليج بعد أن أضفي عليه الغموض والتشويه من دول التحالف لتعارضه مع أهدافها ومخططاتها.

ثانياً:- إيجاد دراسة علمية تكون بمنزلة وثيقة تاريخية مستقبلاً تحكي الحدث على حقيقته لا بالطريقة التي صورتها إيّاها دول التحالف منطلقاً في ذلك من أن الماضي مهم لفهم الحاضر والمستقبل وعبر التاريخ في الحقب المختلفة تدلل على ذلك.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المزاوجة بين منهج تحليل المضمون في تحليل مضمون خطاب القيادة السياسية الأردنية، وأقوال المسؤولين الرسميين الذين اتاحت لي فرصة مقابلتهم، والوثائق الأردنية، وأقوال المسؤولين في المؤسسات الشعبية، والمنهج التاريخي من حيث تتبع الجوانب التاريخية لهذه الأزمة وتطوراتها منذ آب ١٩٩٠ إلى آذار ١٩٩١. باعتبار أن هذين المنهجين يعالجان موضوع الدراسة معالجة متكاملة.

وتبدو أهمية هذه الدراسة من أن أحداً من الباحثين لم يتناول الموضوع من كافة جوانبه، وباعتبارها تعالج الموضوع من ناحية تاريخية وسياسية.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى قسمين على النحو التالي:-

القسم الأول:- إطار عام للدراسة، تحدثت فيه عن مفهوم المصلحة الوطنية والأزمة الدولية، والخلفية التاريخية للنزاع العراقي الكويتي، والعوامل المؤثرة على الموقف الأردني من أزمة الخليج وذلك من خلال الفصلين - الأول، والثاني -.

القسم الثاني:- تحدثت فيه عن طبيعة الموقف الأردني من أزمة الخليج بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وأهداف السياسة الخارجية الأردنية خلال الأزمة وديناميكيته، والآثار التي ترتبت على الموقف الأردني من الأزمة. وذلك من خلال أربعة فصول - الثالث، الرابع، الخامس، والسادس-.

وقد واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات تمثلت بما يلي:-

١- عدم تعاون بعض المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية في إجراء تسهيلات للحصول على معلومات تخص الموضوع.

ل

٢- صعوبة العثور على المراجع العلمية الكافية نظراً لحدثة الموضوع التي صعّبت من عملية الوصول إلى المعلومات الدقيقة التي قد تحيط أو تكتنف تطورات هذه الأزمة وابعادها.

٣- لاكتمال الصورة حول الموضوع، فقد اعتمدت في جزء كبير من جمع المادة على المقابلات الشخصية، وقد وجدت صعوبة بالغة في ترتيب بعض هذه المقابلات من حيث الوقت والتاريخ المناسبان.

المبحث الأول: المصلحة الوطنية NATIONAL INTEREST الإطار النظري،

تقوم دراسة موضوع الموقف الأردني من أزمة الخليج، على افتراض، أن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية لدولة ما، هو تحقيق المصلحة الوطنية لتلك الدولة. وبالتالي فإن الهدف الأساسي لسياسة الأردن الخارجية تجاه أزمة الخليج، كان اعتبار المصلحة الوطنية.

وحتى يتحقق الهدف الأساسي للدولة، وهو تحقيق المصلحة الوطنية لتلك الدولة، لا بد من توظيف امكانيات الدولة ومواردها على أحسن وجه ممكن، ذلك أن الاستخدام الأفضل للامكانيات يعني ضمناً الوصول لأفضل النتائج بأقل التكاليف.^(١)

وتعرف المصلحة الوطنية بأنها: «الاهداف العامة المستمرة التي تعمل الامة من أجلها».^(٢) وبأنها « أن تحافظ الدولة على مصالحها ضمن حدودها فقط».^(٣) وترسم الدول خط سيرها في القضايا الدولية وفقاً لأولوياتها التي تخدم أهداف السياسة الخارجية، وهذه الأولويات هي:

(الامن، حفظ الذات، الكفاية الإقتصادية، الهيبة، والقوة)، وتعتبر هذه الأولويات مكونات للمصلحة الوطنية، وتؤكد الدولة في سياستها الخارجية على واحد أو أكثر من هذه الأولويات على حساب أولويات أخرى.^(٤) وقد تتعارض المصلحة الوطنية مع المصلحة القومية. ولكن في المنظور السياسي فإن الدولة عندما يكون هدفها قومياً، فإنها تستطيع أن ترسم طريقها في مصحتها الوطنية بحيث تؤدي إلى المصلحة القومية.

والأردن يختلف في هذا المجال عن الكثير من الدول العربية، حيث تتمتع قيادته السياسية بنظرة سياسية بعيدة المدى شاخصها الأساسي المصلحة العربية العليا، وهو يفكر بهذا الاتجاه، لحسه القومي، ولوضعه الجغرافي في مواجهة إسرائيل.

لذا فإن الأردن يدعو دائماً أن يكون هدف السياسة تحقيق المصلحة القومية، وقد أكد جلالة الملك الحسين على ذلك بخطاب له بأن: «تعلية البنيان حول المصالح الوطنية هو خطر على الأمة العربية». وحتى نقضي على التعارض ما بين المصالح الوطنية والمصالح القومية يجب أن نتعامل بشيء من المرونة مع الأحداث التي قد تؤدي إلى ذلك، ذلك أن التشبث بالمصلحة الوطنية قد يؤدي إلى الإحتكاك، كما حدث في المشكلة العراقية-الكويتية، حيث أدى تشبث كل طرف بمصالحه الوطنية، والجمود في التعامل مع المشكلة إلى حدوث أزمة الخليج.

وفي هذا المجال فإن نظرة الأردن مختلفة تماماً، فهو ينظر الى المشاكل الحدودية على أساس قومي، وأن الحدود الحالية هي حدود سياسية مصطنعة من قبل الدول الإستعمارية. وبأن المشاكل يمكن حلها تحت مظلة المصلحة القومية تلافياً للإحتكاك الذي يولد الأزمات.

هذه النظرة القومية للأردن في معالجته لأزمات المنطقة المختلفة كانت منطلق

الأردن في موقفه تجاه أزمة الخليج، حيث دعى لوجوب حل الأزمة سلمياً وضمن الإطار العربي، تلافياً للاحتكاك، وما يمكن أن يؤديه وصول الأزمة إلى الحرب إلى دمار لكامل المنطقه. وبالرغم مما تعرض له من ضغوط وعقوبات الحقت به خسائر مادية -مرحليه- إلا أنه ولايمانه بموقفه المبدئي وبأنه مهما تضرر مرحلياً، فإنه الرابع على المدى البعيد، فقد تحمل كل ما لحق به من ضغوط وعقوبات وخسائر.

المبحث الثاني: مفهوم الأزمة

من الصعب ايجاد تعريف يتميز بالدقة والوضوح للعديد من ظواهر السياسة الدولية لأنها معقدة للغاية. والأزمة تواجه ذات الصعوبة باعتبارها ظاهرة من ظواهر السياسة الدولية، علاوة على استخدامها استخداماً مفرطاً وغير متجانس،^(٦٠:٥) وحتى تكتمل الصورة في توضيح مفهوم الأزمة لا بد من إلقاء الضوء على مفاهيمها اللغوي والاصطلاحي.

أولاً : مفهومها اللغوي :

الأزمة : هي الشدة، والقحط، والضييق، وتداني الشيء من الشيء بشدة والتفاف وجمعها **إِزْمٌ كَبْدَرَةٌ، وَبِدْرٌ، وَأَزْمٌ كَتَمْرَةٌ، وَتَمْرٌ، قَالَ أَبُو خِرَاشٍ :**
جزى الله خيراً خالداً من مكافئٍ **على كل حالٍ من رخاءٍ ومن أزمٍ** (١٦:٦)
وقال الفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب:
هُمُ الْغِيوثُ إِذَا مَا أزمَةُ أزمَتَ والأسدُ أسدُ الشُّرى، والبأسُ مُحْتَمٌ (١٨١:٧)
وفي المعاجم إجماع على هذه المعاني، يمكن مطالعتها بمعاجم أخرى.
ولقرب الأردن من الاحداث وتفاعله معها جعله الأكثر تضرراً منها بعد العراق والكويت، لذا نجد أن هنالك تطابقاً تاماً بين المفهوم اللغوي للأزمة ووضع الأردن خلال أزمة الخليج.

ثانياً : مفهومها الإصطلاحي :

الأزمة : هي عبارة عن حالة من التوتر الدولي الذي يمكن أن يؤدي باستحكام حلقاته واستمراره إلى الحرب. (١٨:٨) ولذلك فإن الاحتكاك الدولي الناتج عن أزمة ما يولد حرباً.^(٣)

وسواء كانت الأزمة عالمية أو اقليمية فإنها تعني مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين حكومتين أو أكثر لدول ذات سيادة، تعيش في حالة صراع شديد ولكن بدرجة أقل من الحرب المسلحة، مع الإحتمال القوي لنشوبها ووقوعها. (١٩:٩)
ويمكننا أن نستخدم هذا المصطلح مع أكثر من مستوى، كالمستوى الفردي الذي يشمل موضوعات مختلفه تتصل بضمونه مثل أزمة عاطفية أو أزمة مالية، والمستوى الدولي الذي يستخدم مصطلحات الأزمة الرأسمالية، وأزمة الطاقة والأزمة السياسية. وعلى صعيد الأزمة السياسية يمكن التمييز بين أزمة السياسة الخارجية التي تشتمل على مشكلة عاجلة تواجه حكومة واحدة، والأزمة الدولية

التي تشتمل على أنماط معينة من الضغوط والتوترات في العلاقات بين حكومتين أو أكثر.

وقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريف موحد لظاهرة الأزمة الدولية، بسبب عدم توفر نظرية عامة تفسر هذه الظاهرة (٥). فظهرت نتيجة لذلك ثلاث مدارس فكرية هي :

- ١- مدرسة صنع القرار : ترى مدرسة صنع القرار أن الأزمة الدولية، هي موقف بين دولتين أو أكثر يتسم بخصائص ثلاث هي :
 - أ. موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح الجوهرية للدول الأطراف، بحيث يدرك صنّاع القرار ذلك التهديد لمصالح دولهم.
 - ب. موقف يدرك فيه صنّاع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذها هو وقت قصير، ويستلزم سرعة في صنعه، وإلا فإن موقفاً جديداً سوف ينشأ لا يجدي القرار المتأخر في معالجته.
 - ج. موقف مفاجيء حيث تقع الأحداث الخالقة للأزمة على نحو مفاجيء صنّاع القرار. (١٠)

ولا تهتم مدرسة صنع القرار بالربط بين الأزمة الدولية ووقوع العنف بل تعزل موقف الأزمة عن المسار العام لتطور العلاقات بين أطرافها، بمعنى أن الأزمة الدولية قد تزيد احتمالات الحرب بين أطرافها وقد لا تؤدي إلى الحرب. ويعتمد ذلك على كيفية إدارة الأزمة.

٢- مدرسة النسق : وينتمي إلى هذه المدرسة (كينيث بولدنج)، (أوران يونغ)، و (الاستيربوكان)، و (كورال بيل)، و (تشارلز ماكيلاند). وقد عني هذا الفريق من العلماء في تعريفهم للأزمة بتحديد آثارها على تطور النظام الدولي القائم، متأثرين في ذلك بالتعريف اللغوي - اللغة الانجليزية - لكلمة أزمة.

فقاموس جامعة أوكسفورد يعرف الأزمة بأنها نقطة تحول ويفسرها بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة، والقلق على المستقبل، ووجوب اتخاذ قرار محدد.

أما قاموس « وبستر » فيعرف الأزمة بأنها نقطة تحول تستوجب مواجهة سريعة والاحداث تغيير مادي بنشأة موقف جديد قد يتضمن نتائج وأثاراً سيئة. ويعتمد أصحاب مدرسة النسق في ذلك على إبراز النقطتين التاليتين :

- ١- إن الأزمة الدولية بمثابة نقطة تحول في تطور النظام الدولي العام - أو أحد نظمه الفرعية - قد تؤثر فيه بالسلب أو الايجاب.
- ٢- إن الأزمة الدولية تزيد من احتمالات الحرب واستخدام القوة العسكرية بواسطة أطرافها. (٢٧:١٠)

وبخلاف مدرسة صنع القرار فإن أصحاب مدرسة النسق يربطون بين الأزمة الدولية ووقوع العنف الذي تعتبر الحرب أوضح صورته وأشدها. وبين الأزمة والأحداث السابقة عليها. فقرارات أطراف الأزمة التي يتشكل سلوكهم

أثناءها تتخذ قبل نشوب الأزمة ذاتها. مما يعني أن قرار الحرب يتخذ قبل نشوب الأزمة بناءً على دراسة مسبقة، وحساب رشيد للمصالح والأهداف والخيارات واحتمالاتها، ثم تأتي الأزمة فيتم تنفيذ قرار الحرب في فترة احتدامها.

٣- المدرسة التوفيقية : حاول أصحاب المدرسة التوفيقية، الاستفادة من مزايا التعاريف التي أوردتها مدرستا النسق، وصنع القرار والتخلص نسبياً من عيوبهما.

ويعرف " مايكل بريتشر " الذي يمثل المدرسة التوفيقية في ذلك، الأزمة بأنها تدهور في العلاقات بين دولتين أو أكثر نتيجة تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للأطراف. مما يؤدي إلى خلق إدراك لدى صنّاع القرار بتهديد خارجي للقيم والأهداف الرئيسية لسياستهم الخارجية. ويزيد من ادراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكرية، ولضغط الوقت المحدود المتاح للإستجابة لذلك التهديد والرد عليه. (١١)

وبمطابقة التعريف النسقي للأزمة الدولية مع أزمة الخليج، نجد أنه أكثر التعاريف - أنفة الذكر - مطابقة لها.

ذلك لأن الأفكار التي أوردتها التعريف النسقي والمتمثلة في أن (قرار الحرب يتخذ قبل نشوب الأزمة بناءً على دراسة مسبقة وحساب رشيد للمصالح والأهداف والخيارات واحتمالاتها، ثم تأتي الأزمة، فيتم تنفيذ قرار الحرب في فترة احتدامها)، يمكن مطابقته مع أزمة الخليج التي خطط لها، عندما شعرت الولايات المتحدة بأن العراق أصبحت قوة عسكرية كبيرة، يجب تدميرها كونها تهدد مصالحها في المنطقة.

وعلى ذلك الأساس، أجهضت الولايات المتحدة، كل جهد يؤدي إلى حل الأزمة سلمياً، كماضغطت على مجلس الأمن الدولي لاتخاذ قرارات متتالية من شأنها تصعيد قرارات الأزمة، وصولاً لهدفها المخطط له وهو حل الأزمة عسكرياً.

المبحث الثالث: الجذور التاريخية لأزمة الخليج

«إن حاضر أي أمة من الأمم ما هو إلا امتداد لماضيها. لذا فإن ما يحدث في الحاضر - ايجاباً وسلباً - لا بد وأن تكون له جذوره ورواسيه الممتدة من زمن مضى وعهد انقضى، بل أننا لا نعيش حاضرننا إلا بقدر تدخل ماضينا فيه. وانطلاقاً من هذه الحقيقة التاريخية فإنه يمكن القول بأن أزمة الخليج، ليست وليدة اليوم بل هي امتداد لوضع سياسي تاريخي واستمرار له» (١٢-٤٢١)

فقد كان الموقع الجغرافي للكويت يشكل أهمية كبيره من الناحية الاستراتيجية بالنسبة لعدد من الامبراطوريات والدول الكبرى. وقد زاد اكتشاف البترول في العقود الماضية من قيمة المنطقة حيث تعرضت لخصومات شديدة ولنزاعات تاريخية آلت في النهاية إلى أزمة الخليج ١٩٩٠. (١٣:٩)

أولاً: آل صباح نسبهم وتأسيسهم الكويت:

ينتمي آل الصباح وآل الخليفة وآل سعود إلى قبيلة (عنزة) المعروفة، وهي من أكبر قبائل العرب وأشهرها، وتنقسم كغيرها إلى أفخاذ عديدة ومن تلك الأفخاذ "جُميلة" بالتصغير، وتنقسم جُميلة إلى عدة فروع منها الشمالان وتنقسم الشمالان إلى عشائر منها آل صباح. وطنهم الأصلي في الهدار من مقاطعة الأفلاج في نجد.^(١٤) خرجوا منها في القرن السابع عشر الميلادي، ويرجع السبب في خروجهم إلى طموحهم من جهة ومحاولة غيرهم العدوان عليهم من جهة أخرى، فخرجوا يطلبون العزة لأنفسهم، والإستقلال في شؤونهم وفي أرض لهم. ثم نزلوا (الزبارة) في قطر قبل دخولهم الكويت. وفي أثناء إقامتهم في (الزبارة) قتل رجل منهم رجلاً قطرياً، فهاج أهل البلدة والجؤوهم إلى الهروب من هذه المدينة. وبعد هروبهم لحق بهم آل مسلم (حكام قطر) وجمعهم ليثأروا لقبيلتهم ف وقعت بينهم معركة في (رأس التنورة) الواقعة بين البحرين والاحساء. وبعد انتهاء المعركة واصل آل الصباح سيرهم حتى نزلوا (المخراق) ثم القبية (شمال شرقي الكويت) لكن الحكومة العثمانية أرغمتهم على الخروج منها، فتركوها إلى الكويت التي أصبحوا حكاماً لها بدءاً من القرن الثامن عشر حتى الآن.^(١٥)

ثانياً: علاقة الكويت ببريطانيا:

بدأت علاقة الكويت ببريطانيا منذ عام ١٧٧٦، على إثر استيلاء الفرس على ميناء البصرة، مما أدى إلى تحول خط بريطانيا الصحراوي من الخليج العربي إلى حلب عبر الكويت، وعلى أثر ذلك نقلت شركة الهند الشرقية البريطانية مركزها من البصرة إلى الكويت^(١٥)، واستمر هذا الإجراء حتى زوال الاحتلال الفارسي للبصرة عام ١٧٧٩. وبالرغم من العلاقة الودية بين بريطانيا والكويت خلال حكم الشيخ جابر (١٨١٢-١٨٥٩)، والشيخ صباح الثاني (١٨٥٩-١٨٦٦)، إلا أن جابر رفض الطلبين البريطانيين ببناء مركز لهم في الكويت. وبرز العلم البريطاني. وخلال حكم الشيخ عبدالله آل صباح (١٨٦٦-١٨٩٢)، وحكم أخيه الشيخ محمد الصباح (١٨٩٢-١٨٩٦) تراجعت العلاقة البريطانية الكويتية لاتباع الأخوين سياسة موالية للاتراك. ونتيجة للتطورات التي حدثت في التسعينات من القرن التاسع عشر وبخاصة مجيء المانيا وروسيا للخليج العربي، فقد اتبعت بريطانيا سياسة جديدة نحو شبه الجزيرة العربية وخاصة الكويت. بمحاولتها إقامة علاقات تحالف مع امارات تلك المنطقة.

تبعاً لذلك اقترحت على شيخ الكويت محمد آل صباح إقامة علاقة تحالف معها إلا أنها فشلت في ذلك فدبرت مؤامرة ضده مع أخيه الشيخ مبارك آل صباح الذي كان صديقاً لها.

ونجحت مؤامرة مبارك بقتل أخويه محمد وجراح واغتصاب الحكم.^(١٧:٤٥) وبدأت بعد ذلك سلسلة من اتفاقيات التبعية لبريطانيا، كانت بدايتها الاتفاقية السرية عام ١٨٩٩ التي منح خلالها بريطانيا إمتيازات واسعة تتعلق باحتكار السياسه الخارجيه، والامتيازات الاقتصادية، وضعت بذلك تحت حمايه

البريطانية (٣٥:١٨)

وفي عام ١٩١٢ جرى تحديد حدود الكويت لأول مرة في الاتفاقية البريطانية-التركية.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى انضم الشيخ مبارك إلى البريطانيين في هجومهم على أم قصر وصفوان وبوبيان والبصرة. مقابل ذلك جرى الاعتراف بالكويت كحكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية، وذلك بموجب رسالة موجهة من (كوكس COX) في ٣ نوفمبر ١٩١٤ إلى الشيخ مبارك الصباح.

وفي عام ١٩٢٢ تم إبرام اتفاقية العقير التي تضمنت موضوع الحدود بين العراق ونجد والحدود بين الكويت والعراق ونجد. وعادت الاتفاقية بحدود الكويت الجنوبية إلى الوراء بنحو مائة وستين ميلاً أي أنها لم تبق حدودها كما رسمتها خريطة اتفاقية ١٩١٢ (٢٠).

وفي ١٩ يونيو ١٩٦١، وقعت الكويت وبريطانيا اتفاقاً، أعلن بموجبه استقلال الكويت وتضمن الاتفاق أربع مواد أساسية هي:

- ١- إلغاء اتفاق ٢٣ يناير ١٨٩٩.
- ٢- استمرار علاقات الصداقة بين البلدين.
- ٣- التشاور بين البلدين في الأمور التي تهمهما.
- ٤- استعداد حكومة المملكة المتحدة لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة مثل هذه المساعدة (٢٢:٢١).

ثالثاً: علاقة الكويت بالعراق إبّان الحكم العثماني:

كانت سواحل الجزيرة العربية الشرقية من الإحساء جنوباً حتى البصرة شمالاً تحت سيادة بني خالد الذين أظهروا ولاءهم للدولة العثمانية حتى بعد زوال سيطرتهم على المنطقة منذ عام ١٦٧٠م. وعندما وفد أفراد أسرة آل صباح إلى المنطقه و ارادوا أن يقيموا فيها عزموا على أن يحصلوا على اعتراف الدولة العثمانية بذلك. وقد كان صباح الأول الذي حكم الكويت للفترة من (١٧١٨-١٧٧٦م) يدفع الضرائب إلى حاكم البصرة العثماني.

وفي سنة ١٨٦٩م برز اهتمام الدولة العثمانية بشرق بلاد العرب وجنوبها من خلال عاملين هما، فتح قناة السويس للملاحة (٢٣) وتولي مدحت باشا ولاية بغداد من عام ١٨٦٩-١٨٧٢. وقد عرف مدحت باشا باصلاحاته وحرصه على بسط نفوذ الاستانه على المناطق التابعة لها اسماً تعويضاً عما خسرت في اوربا (١٥) وفي عام ١٨٧٠ سنحت الفرصة للشيخ صباح حاكم الكويت لتحديد علاقة الكويت بالدولة العثمانية، فعندما جهز مدحت باشا « حملة الاحساء » في ابريل ١٨٧٠ تحالف الشيخ الصباح مع الوالي العثماني بوضع عدد كبير من مراكبه تحت إمرة الحملة.

وبعد حملة الاحساء ساعد العثمانيون آل صباح على توسيع نفوذهم، كما صدر (فرمان) يحدد علاقة الكويت بالدولة العثمانية ويعطيها صفة قانونية. وينص الفرمان على جعل الكويت (سنجقيه) تتوارث أسرة الصباح حكمها ويختار اعضاء

الاسرة الحاكم ثم ينصبه السلطان ويمنحه لقب قائمقام^(١٠:٢١) وعند نهاية القرن التاسع عشر أخذت أحوال الدولة العثمانية بالإنحطاط والانهيار في جميع الأوجه المادية والمعنوية وذلك بفعل علل وأسقام نخرت أجهزة الدولة دونما استثناء وسميت بـ «مريض أوروبا»^(٢٤)، مما اتاح الفرصة لبريطانيا لمحاولة فرض السيطرة على الخليج، فبحثت عن يتعاون معها، ولتحقيق ذلك حاولت مع الشيخ محمد الصباح حاكم الكويت في التسعينات من القرن التاسع عشر وفشلت في التأثير عليه لعلاقته الحميمة بتركيا. فدبرت مؤامرة لقتله بمساعدة أخيه مبارك الصباح الذي تسلم الحكم ووقع معهم اتفاقية الحماية السرية في ٢٣ يناير ١٨٩٩ وبموجبها تعهد الشيخ مبارك وحلفاؤه بالأبقاء على أي جزء من أراضيهم تحت أي ظرف إلى سيادة أي حكومة أجنبية أو أحد رعاياها دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية. وبذلك ضمنت سلامة المصالح البريطانية في الكويت^(١٧) وبعد أن شعرت كل من بريطانيا والدولة العثمانية بضرورة تنظيم وضع الكويت بصفه رسمية، وقعتا في ٢٩ تموز سنة ١٩١٣، اتفاقية من قبل المفاوض العثماني حقي باشا ووزير خارجية بريطانيا السير (إدوارد غراي) اعترفت الدولة العثمانية بموجبها بالاتفاقات التي عقدت بين شيخ الكويت وبريطانيا، وأن تبقى الكويت تحت السيادة العثمانية على أن لا تتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية، ويستعمل شيخ الكويت العلم العثماني مع امكانية إضافة كلمة «الكويت» في زاويته^(٢٥:٢٤) وفي اعقاب الحرب العالمية الأولى عقدت بريطانيا وحلفاؤها مؤتمراً في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ وضعت العراق بموجبه تحت الانتداب البريطاني^(٥٧:٢٥) واعتبرت وضع الكويت يخضع للمادة ١٣٢ من معاهدة سيفر^(٢١)، التي تم توقيعها بين الدولة العثمانية والحلفاء تخلت الدولة العثمانية بموجبها لدول الحلفاء عن كل حقوقها في الأراضي الواقعة خارج أوروبا التي لم تعترف فيها معاهدة الصلح^(٤٢٢:٢٦).

رابعاً: المحاولات العراقية لضم الكويت :

إن الترابط الاستراتيجي بين الكويت كمنفذ الى الخليج العربي، وبين العراق، قد جعل قادة العراق في التاريخ الحديث والمعاصر يحرصون على وحدة هذا البلد ضمن حدوده العراقية الممتدة من الجبال شمالاً الى البحر جنوباً، ويمكن اجمال ابرز هذه المحاولات فيما يلي :

١- محاولات الضم في العهد العثماني:

١- محاولة نقيب أشرف البصرة عام ١٩٠١:

أثارت تصرفات مبارك الصباح بعد توقيعها الاتفاقية السرية مع بريطانيا عام ١٨٩٩ القوى المحلية في ولاية البصرة وحلفاءها في الجزيرة العربية، ولم تتخذ السلطات العثمانية في القسطنطينية مواقف حازمة تجاه الموضوع، وعليه فقد وقع عبء مقاومة الانفصال على القوى المحلية في العراق وبالذات نقيب أشرف البصرة السيد رجب النقيب، الذي قاد السفينة المسلحة العثمانية (زحاف) برفقة شقيق والي البصرة، وتوجه بانذار إلى مبارك

طالباً منه قبول حامية عسكرية من البصرة في الكويت أو مغادرته الكويت فوراً، وطلب مبارك مهلة ثلاثة أيام يقدم بعدها اجابته ليتسنى له فيها الاتصال بحلفائه البريطانيين. وطلب نقيب البصرة من مبارك الإجابة الفورية بعد أن علم بنيتته ولكن وصول سفن حربية بريطانية بشكل مفاجيء جعل مبارك يقول في رده أن السلطات البريطانية تمنعه بالقوة من ابداء رأيه. وهكذا فشلت محاولة نقيب البصرة نظراً لتدخل بريطانيا وغادر ميناء الكويت في الصباح الباكر من يوم ٥ كانون الثاني ١٩٠١. (٢٧)

ب- محاولة يوسف بن إبراهيم عام ١٩٠٢:

إن فشل محاولة نقيب البصرة لاستعادة الكويت، لم تمنع حلفاءه من القيام بمحاولة أخرى (١٠٢:٢٧)، فجدد يوسف آل إبراهيم عام ١٩٠٢ محاولاته لغزو الكويت (٢١)، بحراً للقضاء على حكم مبارك فأسرع الأخير بطلب النجدة من المقيم السياسي في الخليج العربي العقيد كمبول (Camball)، وقد اتخذت احتياطات كبيرة لمواجهة ذلك الهجوم الذي وصفه ديكسون أنه: «أخطر هجوم مباشر تعرض له مبارك» وكانت المقاومة البريطانية فيه من العنف مما اضطر المهاجمين الى التراجع.

على أن الدولة العثمانية بعد أن عجزت عن الاطاحة بحكم مبارك سياسياً وعسكرياً - وقد وقع مع بريطانيا سنة ١٩٠١ على بقاء الوضع الراهن في الكويت - أخذت تمارس أساليب اقتصادية لمضايقته. (٤٠:٢٨)

٢- محاولات الضم خلال الحكم الملكي:

١- محاولة الملك غازي عام ١٩٣٩:

عندما تولى الملك غازي عرش العراق تصاعدت بفضل دعمه وتشجيعه الحركة القومية العربية المناهضة للإستعمار البريطاني (٢٧)، واشتدت مطالبة العراق بضم الكويت إستناداً إلى الروابط التاريخية التي كانت سائدة بين البلدين، على اعتبار أن الكويت كان إمتداداً للعراق من النواحي السياسية والاجتماعية والجغرافية، علاوة على الواعز القومي الذي يفرض التلاحم بينهما. ٤٢٠٦٠٣

لذا خصص الملك غازي جزءاً من نشاط إذاعته الخاصه في قصر الزهور لتأييد الدعوة الرامية إلى ضم الكويت إلى العراق. وقد اكتسبت هذه الدعوة طابعاً شرعياً عندما صوت عشرة أعضاء من مجموع أربعة عشر عضواً في المجلس التأسيسي الكويتي في كانون الاول ١٩٣٨ للانضمام الى العراق.

فأعلن أمير الكويت حل المجلس في ٢١ كانون الاول ١٩٣٨ كما أصدر حكماً بالإعدام على بعض المعارضين. مما اثار السخط الشديد فقامت مظاهرات ضد شيخ الكويت (أحمد آل صباح) في شباط / ١٩٣٨ هتفت بحياة الملك غازي « ملكاً للوحدة العربية » ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها « الكويت جزء من العراق » فاعتقل الشيخ العناصر البارزه ونفى عدداً منهم ومنع الاستماع إلى إذاعة قصر الزهور بالقوة.

ونتيجة للقسوة والعنف الذي حلّ بأوصار الدعوة في الكويت لضمها للعراق، كثرت الاستغاثات بالملك غازي^(٢٩) الذي أصدر أوامره إلى رئيس أركان الجيش بدخول الكويت لكن تردد رئيس الأركان وضعف الوزارة المركزيه وتخوفهم من الانجليز ومؤامرة الانجليز حالت دون ذلك.^(٣٠:١٥) وفي ٤ نيسان ١٩٣٩ توفي الملك غازي بحادث غامض تعددت الروايات حوله.^(٢٩)

ب- محاولة نوري السعيد عام ١٩٥٨:
في أوائل سنة ١٩٥٨ حين أنشئ الإتحاد العربي بين العراق والاردن دعا نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي آنذاك)،^(٣١) إلى إنهاء الحماية البريطانية على الكويت ثم انضمامها إلى الإتحاد العربي الهاشمي كحل للمشكلة العراقية الكويتية.^(٣٢) وقد استندت مطالبة العراق إلى التصاق الحدود الجغرافية بين البلدين من جهة وإلى أسباب قومية واقتصادية من جهة ثانية.^(٣١)

ولكن بريطانيا قاومت الفكرة وحرضت الشيخ أحمد الصباح على رفضها. واقترحت عقد اجتماع بين المسؤولين البريطانيين والعراقيين لبحث كل المشاكل العالقة بين العراق وبريطانيا بما فيها مشكلة الكويت، ولم يتحقق ذلك الاجتماع لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وانسحاب العراق من الإتحاد العربي.^(٣٢)

٣- محاولات الضم خلال الحكم الجمهوري:

١- محاولة الرئيس عبد الكريم قاسم ١٩٦١:

أعلن استقلال الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١ وفي ٢٥ يونيو ١٩٦١، عقد رئيس وزراء العراق اللواء عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في بغداد، أعلن فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأن العراق سيسلم بعد يوم ٢٧/٦/١٩٦١ مذكرات إلى جميع دول العالم وإلى الدول العربية بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأنه سيصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين شيخ الكويت « قائم مقام » لقضاء الكويت، ليكون تابعاً للواء البصرة. واستند في مطلبه ضم الكويت على دعاوى الحق التاريخي ومحاربة الاستعمار وتوزيع الثروة.

وطلب الشيخ عبدالله السالم الصباح مساعدة بريطانيا وفق اتفاق الاستقلال، فانزلت الملكة المتحدة قوتها العسكرية في الكويت حتى تراجع قاسم.^(٣٣)

وفي ٢٠ تموز ١٩٦١ تبنى مجلس الجامعة العربية -بعدم حضور العراق - قراراً يطالب الحكومة الكويتية بسحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن وأن تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت إليها كما رحبت بانضمام الكويت إليها، واعترض العراق على القرار باعتباره انتهاكاً صريحاً لميثاق الجامعة العربية.^(٣٣:٤٢)

وقد اشتركت أربع دول عربية هي: السعودية ومصر والسودان والأردن في تكوين قوات الدعم العسكري التي حلت بالتدريج محل القوات البريطانية.^(٢١)

ولم تقف مطالب العراق بالكويت إلا بمقتل الزعيم قاسم في انقلاب قادة حزب البعث في ١٩٦٣\٢\٨ وجاء بعبد السلام محمد عارف إلى سدة الرئاسة، وقد أعلن عن اعتراف العراق بسيادة الكويت في ١٥/١٠/١٩٦٣ واستقلالها (ملحق رقم ١) وفق اتفاقية ١٩٣٢. (١١:٣١)

ب- محاولة الرئيس صدام حسين عام ١٩٩٠:

أدرك العراق في مرحلة مبكرة أن السبب في مشكلته مع الكويت، أبعد من خلافه المعلن معها فقد كانت تصريحاته السياسيّة المستمرة تستند إلى رؤية أشمل، تتضمن أنه مستهدف من قبل قوى استعمارية غريبة عن المنطقة، وهذا الإدراك استنتجه العراق من خلال تتبعه المستمر للأحداث الدولية التي أدت إلى تغيير توازن القوى العالمي وانتهاء الحرب الباردة. (١٩:٢٣)

فبعد أن ابعدت أمريكا الإتحاد السوفييتي عن حلبة التنافس العالمي أصبحت هي القوة الأولى في العالم وادعى ساستها لانفسهم الحق في قيادة العالم. وبسبب وجود المصالح الأمريكية في الخليج وعلى وجه الخصوص البترول، فقد خططت أمريكا لتحقيق استراتيجيتها الكامنة في التواجد الدائم في الخليج من جهة^(٢٤)، وعدم السماح بوجود أي قوة عربية فاعلة في الخليج تهدد مصالحهم من جهة أخرى، ومن هنا جاء ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ من قبل إسرائيل تجسداً لهذه الاستراتيجية التي تضم الحليفين الأمريكي والإسرائيلي. (١٥:٣٥)

وفي الثامن من آب ١٩٨٨ توقفت الحرب الإيرانية-العراقية.^(٣٦) وقد خرج العراق من حربه مع إيران وهو الأقوى عسكرياً في المنطقة ولكنه الأضعف اقتصادياً فقد أرهقته الديون واستهلكت فوائدها ومعظم مدخولاته النفطية. (٢٧:٣٤)

وتبعاً لاستراتيجية أمريكا التي يمثل مبدأ كارتر أحد مبادئها بدأت أمريكا بالتمهيد لضرب القوة العراقية فاتخذت جملة من الوسائل والأساليب بدءاً من الحرب النفسانية والإعلامية والحصار الاقتصادي والتسليحي والتكنولوجي حتى الخنق المالي الذي الذي تترجم في إغراق السوق النفطية بكميات تزيد عن حاجة السوق العالمية مما أدى إلى خفض الأسعار.^(١٦:٣٥) هذا التهديد الأمريكي للمنطقة كان هاجساً عند الرئيس العراقي صدام حسين وطالب بخروج القوات والأساطيل الأمريكية من المنطقة في أكثر من مناسبة.^(٣٤)

وبدأ الرئيس العراقي الحرب في مؤتمر القمة العربية ببغداد على جبهة النفط، ففي الجلسة المغلقة أمام زعماء العرب قال صدام حسين «إن الحرب

تحصل أحياناً بالجنود ويحصل الأيذاء بالتفجيرات وبالقتل وبمحاولات الانقلاب وأحياناً أخرى بالاقتصاد» (٦٩:٢١)

وبعد إعلان العراق الحرب على جبهة النفط في الجلسة المغلقة لقمة بغداد (٢٠ مايو ١٩٩٠) قام بتجديد الخصم، وذلك باتهام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الكويت باغراق سوق النفط العالمية بانتاج ما يزيد عن حصتيهما المقررتين بواسطة منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك (OPEC) مما جعل الاسعار تنخفض (٧٠:٢١) وفي ١٨ يوليو ١٩٩٠ صعد العراق هجومه السياسي على الكويت والإمارات العربية المتحدة حيث إتهمهما بالامتثال للضغوط الأمريكية وتجاوز الكوتا (Quota) التي حددتها الأوبك OPEC (٣٥) بإرسال مذكرة موقعة من وزير الخارجية العراقي طارق عزيز في ١٥ يوليو إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية وقد تضمنت هذه المذكرة مواقف العراق من سياسة الكويت النفطية «وقضية الحدود المعلقة» و«الديون المستحقة» (ملحق رقم ٢). وكان رد الفعل الكويتي من المذكرة العراقية مبنياً على أساس أن الفعل العراقي يقع في إطار التهديد والإبتزاز (ملحق رقم ٣). وبدأ التحرك الأمريكي في نفس يوم إعلان المذكرة العراقية، إذ أعلن ريتشارد باوتشر الناطق باسم الخارجية الأمريكية «أن الإدارة الأمريكية مصممة على ضمان تدفق النفط عبر مضيق هرمز والدفاع عن حرية الملاحة في الخليج وأنها ملتزمة بدعم الدفاع الفردي والجماعي لأصدقائها في الخليج.....».

وفي إطار الحملة الدبلوماسية الكويتية المكثفة، بعث وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر، مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريزديكويار. رد فيها على المذكرة العراقية التي وجهت إلى الكويت، وأوردت المذكرة الكويتية أن المذكرة العراقية تضمنت عدداً من الإدعاءات التي لا تستند إلى أساس من الصحة.

أما العراق فقد استمر من جانبه في تصعيد حملته على الكويت بعد المذكرة التي رفعها وزير الخارجية الكويتي إلى الأمم المتحدة، واعتبرت بغداد أن تلك خطوة تمهد لدعوة القوى الأجنبية للتدخل في المنطقة وأن ذلك يعتبر تخلياً عن الخيار العربي الذي قالت الكويت أنها متمسكة به. (٧٤-٧٠:٢١)

وقد بذل كل من جلالة الملك الحسين، والملك فهد بن عبدالعزيز، والرئيس محمد حسني مبارك والرئيس ياسر عرفات جهوداً مضيئة لاحتواء المشكلة العراقية-الكويتية في الإطار العربي أفضت الى مؤتمر جده (١٩٩٠/٧/٣١)، إلا أن إصرار العراق على مطالبه، واتخاذ الكويت موقفاً متصلباً وغير مألوف تجاهها أديا إلى فشل المؤتمر وبالتالي غزو العراق للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠.

تصنف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدول بوجه عام إلى الصنفين الرئيسيين التاليين:

الصنف الأول: يضم عوامل التأثير المادية وهذه العوامل تتفرع بشكل عام إلى فرعين هما:

١- العوامل المادية الأكثر ديمومه: وهي العوامل التي تكون مدة تأثيرها على السياسة الخارجية أطول من غيرها وتتسم بالدوام النسبي الذي يميزها عن العوامل المادية الأخرى وأهم هذه العوامل: (العامل الجغرافي، الموارد الطبيعية)

٢- العوامل المادية الأقل ديمومه: وتكون هذه العوامل عرضة للتبديل والتغيير بنسبه اكبر من العوامل المادية الأكثر ديمومه أنفة الذكر. وأهم هذه العوامل: (العامل الصناعي، العامل الاقتصادي، العامل العسكري).

الصنف الثاني: يضم العوامل الانسانية، وهذه العوامل تتفرع إلى فرعين هما:

١- العوامل الانسانية الكمية: وأهم ما تتضمنه هذه العوامل عامل السكان.

٢- العوامل الانسانية الكيفية: وأهم هذه العوامل: (العامل الدبلوماسي، الانظمة السياسي، عامل الطبايع الخلقية عند الشعوب). (٣٧)

وتتفاوت هذه العوامل في أهميتها من دولة إلى أخرى لاعتبارات تتعلق بمقدرة الدولة وطبيعتها ونوعية الأحداث التي تواجهها.

والأردن كغيره من الدول يتأثر في سياسته الخارجية بهذه العوامل جميعاً، فقد كان لامكاناته المحدودة تأثير في سياسته الخارجيه منذ نشأته عام ١٩٢١، وقد بيّن الأمير عبد الله ذلك في قوله:

«إنّي وأيم الله، لو كنت أملك القوة والمنعة، وأعرف من ورائي شعوباً تشد أوزري، لما توانيت لحظة عن تطهير شرق الأردن من النفوذ البريطاني». (١٥٤:٣٨)

وقد أبرزت أزمة الخليج عوامل ذات تأثير اكبر على موقف الاردن من الأزمة، فكيفت موقفها وفقاً لهذه العوامل المتمثلة فيما يلي:-

المبحث الأول: العامل الجغرافي:

تعتبر جغرافية الدولة من المتغيرات الثابتة والأساسية بين كل العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة. (٦٩:٣٩) ذلك أن العمق الاستراتيجي للدولة يتمثل في رقعته الأرض بموقعها ومساحتها ومصادرها وتضاريسها ومناخها. (٩:٤٠) وبالرغم من أن التطورات التكنولوجية والعسكرية الحديثة قد ألغت نسبة من أهمية تأثير العامل الجغرافي للدولة، إلا أنه لا يزال يلعب دوراً في تقرير سياستها الخارجية.

وتنبع أهمية هذا العامل من خلال العلاقة المتداخلة التي تربط بين صانع القرار وبين بيئته الجغرافية، فالسلوك السياسي الخارجي يتأثر بنسب ودرجات مختلفه بالواقع الجغرافي للدولة من حيث الموقع والحدود والحجم. (٤١)

أولاً: الموقع:

يعد الموقع الجغرافي من العناصر الهامة لقياس قوة الدولة وتميزها عن الدول الأخرى، ذلك أن الدور الذي تلعبه الدولة في علاقاتها الدولية يتأثر بالموقع الجغرافي لها، من خلال اتباع الدولة المعنية لسلوك سياسي خارجي يهدف إلى التوفيق بين مصالح هذه الدول ومصالحها حسب متطلبات الموقع الاستراتيجي الخاص بها، وبمعنى آخر فإن الموقع يؤثر تأثيراً مباشراً في السياسة الداخلية والخارجية للدولة وعلى مركزها الدولي. (٩:٤٢)

والأردن بحكم موقعه الجغرافي المتوسط أنيط به دور أكبر بكثير من حجمه ومن موارد أرضه الفعلية، فهو إقليمياً يعتبر حلقة وصل في تجارة العبور العربية، والخط الأمامي لمواجهة العدو. وعلى الصعيد العالمي كان يقع في مجال تصارع القوى بين المعسكرين، شأنه في ذلك شأن بقية دول الشرق الأوسط وإن فاقها في توسطه. (١٨:٤٣)

ويعتبر الأردن قطراً مركزياً بالنسبة لازمات المنطقه المختلفه بحكم موقعه الجغرافي المتوسط، ولأن موقعه محاط بخمس دول تتمتع كل منها بمصادر للقوة يفتقر الأردن لمثلها.

ففي الغرب: تقع إسرائيل التي تتميز بقوتها العسكرية وبتحالفها مع دولة عظمى هي الولايات المتحدة.

وفي الشرق: يقع العراق المتميز بقوته العسكرية والسكانية والاقتصادية.

وفي الجنوب: تقع المملكة العربية السعودية المتميزة بقوتها المالية.

وفي الشمال: تقع سوريا التي تتميز بقوتها العسكرية والسكانية.

وفي الجنوب الغربي: تقع مصر المتميزه بقوتها السكانية والثقافية. (٥:١)

وفي خضم التناقضات العاصفة التي تحكم خريطة المنطقه يمثل العراق

قوة استراتيجية ذات أهمية فائقة في ضمان تماسك الموقع الاردني (٥٩:٤٤)، وهذا

الأمر ينطبق على العراق حيث يعتبر الأردن عمقاً للعراق، وقد برز ذلك في

الموقف الاردني المؤيد للعراق في حربه مع إيران، ورفضه للتمحور في أزمة

الخليج الحالية.

ثانياً: الحدود :

ليس الاردن كبعض البلدان التي تحظى بحدود طبيعية كالبحار أو الجبال

أو الانهار أو التي ليس لجاراتها فيها مطامع.

وإنما هي من الدول التي تعاني من مشاكل حدودية جمة حيث تفتقر لحدود

طبيعية، ولها جيران ذوي مطامع فيها، ويجتمع لها النقيضان أضيق رقعة في

أوسع حدود. (٤٢)

ويشكل الأردن الخط العربي الدفاعي المتقدم، وهو الأطول والأخطر في

مواجهة إسرائيل، وهذا ما جعله يتعرض للتهديد المباشر والمستمر من

التطلعات التوسعية للكيان الاسرائيلي (٤٦)، الأمر الذي ترك آثاراً واضحة في

السياسة الخارجية الأردنية وعلاقاتها الدولية من خلال ادراك الحكومة الأردنية

لضرورة توفير القدرة الدفاعية العسكرية لمجابهة تلك الاعتداءات

الاسرائيلية^(٤٢)، وحماية أمنه الوطني والقومي^(٤٧) وقد لعب هذا الإدراك دوراً مؤثراً في الإتجاه لزيادة الإنفاق العسكري لمجابهة حالة التوتر وعدم الإستقرار، مما حمل الأردن أعباءً كثيرة أثرت على نماء الاقتصاد^(٤٢).

ثالثاً: المساحة الجغرافية:

إن توفر مساحة جغرافية واسعة للدولة وإن كانت شاملة لأراضي صحراوية، يفيد الدولة عادة من جانبين:

الجانب الأول: العمق الاستراتيجي، ولا شك أن هذه الفائدة تعود على الدولة في حال تهديد أراضيها من قبل أعدائها.

الجانب الثاني: سعة المساحة تقتضي أحياناً شمول مساحات صحراوية وجبال فيها كثير من الموارد الطبيعية كالنفط أو الذهب أو غير ذلك^(٤٥).

والأردن يعتبر من حيث المساحة الجغرافية من الأقطار الصغيرة الحجم مقارنة بحجم أغلب الدول المجاورة له. إضافة إلى أن أغلب مساحته الجغرافية صحراوية، ويعتمد بعضها على مياه الأمطار. وهذا يؤثر سلباً على النماء الاقتصادي وعلى صانع القرار السياسي الخارجي الأردني.

مما سبق نتبين أن الأردن يقع في وضع جغرافي صعب، حيث يتوسط جيران يتمتعون بمصادر قوة لا يتوفر له أي منها^(٤٨)، وتعرض بحكم ذلك للتهديد المباشر والمستمر سواء من قبل أشقائه العرب، أو من قبل الكيان الصهيوني وتطلعاته التوسعية^(٤٩)، وبذا فهو يعتبر بمثابة دولة عازلة (Buffer state) ما بين مناطق القوة المختلفه في المنطقة. وتوافقاً مع ذلك فقد وقف الأردن موقفاً عقلانياً ومعتدلاً إزاء الأزمات المختلفه في المنطقه. وخلال أزمة الخليج بذل الأردن قصارى جهده لمعالجة هذه الأزمة لعلاقتها العضوية بكل من العراق والكويت^(٥٠)، ولوضعه الجغرافي الذي يفرض عليه العقلانية والاعتدال إذا ما أراد أن يجنب المنطقة مخاطر الانفجار.

٥ المبحث الثاني: العامل الاقتصادي

يلعب الاقتصاد دوراً مهماً في الحياة الدولية^(٥١) ذلك أن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة في ظل ظروف الكساد الحالي، تركت أثراً سلبية واضحة المعالم، عميقة الجذور على التجارة الدولية، وأسعار المواد الخام، وسوق النفط، وأسعار صرف العملات، الأمر الذي عمق التحديات الاقتصادية التي تواجه أغلب دول العالم ولا سيما الدول النامية^(٥٢:٢٦).

كما أن التغييرات الاقتصادية تؤثر تأثيراً واضحاً في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وفي سلوك صانع القرار السياسي الخارجي^(٤١). فالأدوات

الإقتصادية تمكن الدولة من اثابة الدول الأخرى أو معاقبتها وبالتالي تمكنها من التأثير في سلوكها الخارجي، وأهم أشكال الأدوات الإقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية هي المعونة الخارجية، وكثيراً ما تم إستعمال سلاح قطع المعونة الإقتصادية أو التهديد بقطعها في محاولة لجر الدول المستقبلية للمعونة إلى التصرف بشكل معين.^(٥٣)

والإقتصاد الأردني يعمل ضمن محددات تجعل من مهمة تنميته وتطويره تحدياً كبيراً، وتتمثل تلك المحددات في عدد من الأمور من أهمها قلة الثروات المعدنية، ومصادر الطاقة، وندرة المياه، ومحدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة وتزايد عدد السكان بنسبه عاليه، وضيق السوق المحلي - في غياب التطبيق العملي لمفهوم التكامل الإقتصادي العربي - وعدم توافر الاستقرار السياسي في المنطقة والتنامي المطرد في أعباء الدفاع الوطني. وقد أدت محصلة هذه العوائق إلى إعتقاد الإقتصاد الأردني إعتقاداً كبيراً على المساعدات والقروض الأجنبيه.^(٢٤:٤٧)

وقد ارتبطت المساعدات المقدمة للأردن بنوع من الضغط السياسي عليه، وعندما برزت مشكلة المديونية الأردنية فجأة وجد النظام السياسي الأردني نفسه في مواجهة حالة من عدم الاستقرار والتي أمكن تجاوزها من خلال العودة إلى الخيار الديمقراطي في الحكم ومن خلال بعض التدابير المؤقتة مثل (برنامج التصحيح الإقتصادي).

إلا أن الأزمة الإقتصادية فرضت نفسها بشكل يستوجب حلاً ناجزاً، ولما كانت مشكلة الحصول على مساعدات عربية تكلف الأردن الكثير من الجهد والرجاء أصبح من المحتم أن يكون الحل قومياً ونهائياً وملزماً^(٥٤)، وهو طرح لم تلتزم له بجدية والتزام الا العراق الذي لم يتردد في دعم الأردن إقتصادياً رغم معاناته من آثار حربه مع إيران.^(٥٥)

وخلال أزمة الخليج برز العامل الإقتصادي كأحد العناصر المؤسسه للموقف الأردني المتوازن من أزمة الخليج وذلك للحجم الهائل من المصادر التي تربط الأردن بالعراق.^(٤٤)

المبحث الثالث: العامل التاريخي

توضح التجارب التاريخية أن بعض الدول، وإن كانت ذات إمكانات مادية ضئيلة، إلا أنها تتمتع بإمكانيات معنوية عالية، تكمن في الشعور القومي لدى قيادتها وشعبها، وبعمق الانتماء القومي، وبشرعية الوجود التاريخي، وما يرافق ذلك من شعور بالمسؤولية في الرغبة بالحفاظ عليه.

ينعكس عن هذا الشعور قرارات سياسية خارجية تتصف بالنزعة نحو مجابهة التحديات والأخطار مهما كلف ذلك من تضحيات.^(٨٧:٣٣)

والاردن بالرغم من قلة امكاناته المادية إلا أنه يتمتع بإمكانات معنوية عالية وبتجربة تاريخية طويلة. فقد كان البوابة التي عبرتها جحافل الفتح العربي الإسلامي، وعلى أرضه أريقت دماء شهداء الكرامة، وملأت جنباته أضرحة الشهداء.^(٥٦)

١٧

وقد وقف الأردن بجانب أمة في كل مواجهه أو أزمة ألمت بها، بالرغم من توقعه لمستوى عالٍ من التضحيات، ذلك أن المبدأ الأساسي الذي يحكم موقفه إبان الازمات هو تجاهل حسابات الربح والخسارة، إضافة إلى أن الدولة التي تعتقد بدور تاريخي لا تختار في النهاية إلا الموقف التاريخي.^(٥٤)

وترتبط الأردن مع العراق بعلاقات تاريخية قديمة وحديثة، فمنذ الحرب العالمية الأولى حافظ الهاشميون في كل من العراق والأردن على علاقات قوية للغاية أثمرت عن قيام الإتحاد العربي بين البلدين قبيل عام ١٩٥٨، وتواصلت العلاقات على المستوى الشعبي طبيعية بعد ذلك، وتعززت العلاقة الرسمية منذ منتصف السبعينات^(٥٥)، وازدادت علاقته رسوخاً منذ بداية الحرب العراقية- الإيرانية، فمنذ ذلك الحين بات ميناء العقبة الأردني يستخدم لعبور جزء كبير من المؤن العراقية، وتعزز هذا التحالف أيضاً بعد الحرب العراقية الإيرانية^(٥٦:٥٧)

إن موقف الأردن إلى جانب امته ازاء مختلف الازمات، والروابط الوشيجة التي تربطه بالعراق. يفسر الموقف الأردني من أزمة الخليج من حيث مطالبته بالحل العربي ورفضه للتدخل الأجنبي.

المبحث الرابع: العامل القومي

ارتبطت نشأة الدولة الأردنية منذ البداية بالمسألة القومية من حيث كون الأرض الأردنية جزءاً من الوطن العربي، والشعب الأردني جزءاً من الأمة العربية. ومن حيث أن النظام السياسي وريث للثورة العربية الكبرى التي هدفت لتحرير المشرق العربي من السيطرة العثمانية.^(٥٤)

وقد كانت شعارات تأسيس الدولة الأردنية هي شعارات الوحدة، وإزالة حواجز سايكس - بيكو، والعودة إلى الأصل الطبيعي، لذلك كان النظام السياسي الأردني كما كان المواطن الأردني يتعامل مع الأردن الوطن وكأنه «حالة مؤقتة» بانتظار الوحدة.

والمعيز للوضع الأردني هو كونه أكثر الدول العربية التزاماً بالوحدة، لأسباب تعود إلى طبيعة تكوينه وقيادته وفلسفة الثورة العربية الكبرى التي قامت من أجل وحدة جميع العرب وحريرتهم. وقد استفاد الأردن من هذه الحالة في تشكيل قناعات وممارسات توازن بين خصوصية الكيان السياسي وتوجه الدولة الوحدوي، ولذا لا يوجد تعارض بين مواقفه الوطنية وتوجهاته القومي.^(٥٨)

وقد ظل الأردن دائماً حريصاً على وحدة العمل العربي، ووحدة الجهد والغايات في كل ما يتعلق بالأهداف القومية والقضايا المشتركة.^(٥٩:٨٧)

تباعاً لذلك فقد وضع جلالة الملك الحسين بأن حماية الوجود القومي يكون بالتضامن العربي، والتوحد ضد التدخلات الخارجية.

لذلك وبحكم التزام الأردن القومي المؤسس على رسالة الثورة العربية الكبرى لم يتوقف يوماً عن السعي لرأب الصدع وجمع الصف.^(٦٠)

ومن هنا جاءت جهود القيادة السياسية الأردنية للسعي للحل السلمي واحتواء أزمة الخليج ضمن الإطار العربي.

المبحث الخامس: العامل الديني

تعد الأسرة الهاشمية أنبل الأسر في الإسلام، نتيجة لانحدارها المباشر من سلالة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم).^(٦١) وقد كان جلاله الملك الحسين يفتخر دائماً بانتسابه للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وبأنه من قبيلة هاشم، من قريش، أعرق قبائل الجزيرة العربية وأكثرها عزة ورفعة.^(٦٢)

من هنا فإن الأسرة الهاشمية تقيم شرعيتها على أساس الدين، كون جلاله الملك الحسين سليل أسرة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وهو تراث له أهمية خاصة لدى مؤيديه الأكثر محافظة. لا سيما أن ٩٥٪ من سكان الأردن مسلمون سنيون.

لهذه الاعتبارات فقد رفض الأردن الوجود الأجنبي في مهد الإسلام، وحذّر من أن هذا يؤدي إلى عواقب وخيمة لا يمكن التكهن بها. وأن هذه الحرب تستهدف العروبة والإسلام.^(٦٣) حيث إنها المرة الأولى التي تعسكر فيها قوات غير عربية وغير إسلامية على أرض الجزيرة العربية، وفي وقت يتزامن مع احتلال إسرائيل / الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة / لثالث الحرمين الشريفين في القدس العربية التي تم ضمها وضم المقدسات المسيحية إلى إسرائيل بشكل غير قانوني، وهذا بحد ذاته كافٍ لاثارة أعمق الحساسيات العربية والإسلامية.^(٦٤)

تعامل الأردن وفقاً لموقفه الثابت في مواجهة مختلف الأزمات التي عصفت وتعصف بالمنطقة والعالم بأكبر قدر ممكن من الاعتدال والواقعية، وذلك انسجاماً مع طبيعة تكوينه الذاتي، القائمة على سيادة القانون والمشاركة الديمقراطية،^(٦٥) وحرصه على أمنه وأمن العالم أجمع،^(٤٦) وإيماناً منه بأن السلام والعقلانية والمنطق هو السبيل الأقوم لحل الأزمات المختلفة.^(٦٦)

وفي أزمة الخليج التي عصفت بالمنطقة والعالم في ٢ آب ١٩٩٠ وقف الأردن مع ضميره ساعياً منذ البداية إلى أن يضع نفسه في معسكر السلام^(٦٧) وذلك بمطالبتة الحثيثة بأن يكون حل الأزمة سلمياً، داعياً لرأب الصدع وجمع الصف من خلال جهود القيادة السياسية الأردنية الداعية لتفادي وقوع الأزمة ثم لمحاولة احتوائها ضمن الأطار العربي ومحاولة تجنب الحرب والتحذير من مخاطرها ثم الدعوة لايقافها بعد وقوعها، محترماً للشرعية الدولية ومنفذاً لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وملتزماً بالمصلحة القومية.

وقد اتخذ الأردن موقفه من هذه الأزمة وتشعباتها الخطيرة، انسجاماً مع إيمانه بمبادئه ومع إصراره على الحفاظ على أمن وسلامة دول وشعوب المنطقة^(٦٨) وقد لعب دور الوسيط لتمكينه من التحدث إلى طرفي الأزمة^(٦٩) ولتحقيق ذلك فقد اتخذ موقفاً رسمياً حيادياً يتسم بالمرونة على جميع الأصعدة ومع جميع الدول.^(٦٩) والحياد هو موقف الدولة التي لا تشارك في حرب قائمة بين الدول وهو الموقف غير المنحاز الذي يتخذه الطرف الثالث تجاه المتحاربين، وهو موقف يلزمها بواجبات معينة ويعطيها حقوقاً أخرى إزاء هؤلاء المتحاربين.^(٧٠:٧١) فمن واجب الدولة المحايدة ألا تفعل شيئاً من شأنه أن يساند دولة تحارب من أجل قضية غير عادلة، أو يعرقل عمل دولة تحارب في سبيل قضية عادلة. ومن واجب كل الدول المتحاربة احترام سيادة أراضي الدول المحايدة وحقوقها.

من هنا فإن الدولة التي تعلن عن حيادها ولا تلتزم بذلك بتحيزها لجهة أو لأخرى فإنها لا تتمتع بكامل حقوق الدولة المحايدة فعلاً.^(٧١) ويمكن تصنيف الحياد إلى عدة أنواع وفقاً للمعيار الذي يتم عليه التمييز ما بين أنواع الحياد هذه، فإذا أخذنا المعيار الزمني يمكن القول بوجود حياد دائم وحياد مؤقت، وإذا أخذنا اعتبار الالتزام فيمكن القول بأن هنالك حياداً اتفاقياً وحياداً ارادياً، وإذا ما أخذنا اعتبار مقدرة الدولة في تبني المواقف التي تراها ملائمة لخدمة مصالحها القومية؛ فيمكن القول بأن هنالك حياداً مسلحاً وحياداً سلمياً.

على أي حال فإنه يمكننا تقسيم الحياد إلى نوعين:-

النوع الأول :- الحياد العرضي (الحياد بالارادة المنفردة): ويتخذ احد الأشكال التالية:-

١- الحياد الفعلي: وفيه تحافظ الدولة على موقف الحياد دون إصدار أي تصريح رسمي بذلك.

٢- الحياد المعلن: وتعلن فيه الدولة عن رغبتها بالحياد بالطريق الدبلوماسي.

٣- الحياد التقليدي: تتبّع الدولة المحايدة بإرادتها في المنازعات الدولية سياسة محايدة تنص عليها دساتيرها الداخلية. والحياد العرضي أياً كانت صورته قد يكون كالتالي:-

أ- حياد عام وحياد جزئي: فالحياد قد يشمل كل إقليم الدولة وقد يتقرر لجزء معين منها.

ب- حياد اتفاقي وحياد ارادي: قد ينتج الحياد العرضي عن اتفاقية ثنائية دولية تلزم أحد طرفيها بالأخذ بالحياد في الحروب التي يقوم بها الطرف الآخر، وقد تقررته الدولة باختيارها تبعاً لرغبتها ومصالحها الخاصة إذا ما قام نزاع مسلح.

ج- حياد مسلح وحياد سلمي (سلمي): يفترض الحياد المسلح قيام الدولة المحايدة بالاحتفاظ بالقوة العسكرية اللازمة لرد الاعتداءات التي قد تتعرض لها أقاليمها، أما الحياد السلمي فيفترض قلة امكانيات الدولة المحايدة، ووجودها في حالة من الضعف لا تسمح لها بالدفاع عن اراضيها، واحترام هذه الصورة من الحياد تتوقف على رغبات ومصالح المتحاربين.

د- حياد مطلق وحياد موصوف: يفترض الحياد المطلق مراعاة الدولة المحايدة لالتزامات الحياد القانونية في الامتناع وعدم الانحياز بدقة، اما الحياد الموصوف فهو الحياد الذي تخالف فيه الدولة هذه القواعد وتميل إلى ترجيح كفة احد المتحاربين - لأسباب تخصها - على المحارب الآخر.

النوع الثاني:- الحياد الدائم (الاتفاقي) :

يصدر عن اتفاق أو معاهدة دولية تفرض على دولة معينة بعدم اعلان الحرب أو الاشتراك فيها. وتلتزم الدولة التي تأخذ بهذا النوع من الحياد باحترام قواعد الحياد في السلم والحرب، مع الدول الموقعة وغير الموقعة على الاتفاق حتى لا تضطر للدخول في الحرب.^(٧٢)

ويمكن تحديد نوع الحياد الذي اتخذه الأردن من أزمة الخليج وفقاً للمعايير التالية:-

١- المعيار الزمني : كان نوع الحياد الذي اتخذه الأردن من ناحية زمنية، حياداً مؤقتاً انتهى بانتهاء الأزمة.

٢- معيار الالتزام : اتخذ الأردن موقفه الحيادي وفقاً لقرار اختياري تبعاً لرغبة الأردن ومصالحته الكامنة بوجود الابقاء على قوة العراق العسكرية والتكنولوجية، والحفاظ على ثروات العرب ووحدتهم، لأن بذلك حفاظاً لمصلحة الأردن وأمنه.

٣- معيار مقدرة الدولة: كانت صورة الحياد الذي اتخذته الأردن من أزمة الخليج، حياداً سلمياً (سلبياً) لتمكينه التحدث لطرفي النزاع محاولة الوصول إلى حل سلمي، لادراكه بما تجلبه الحرب من مخاطر على الوطن والأمة والعالم. ولقلة امكاناته المادية، وضعفه الذي لا يمكنه من الدفاع عن أراضيه بحالة اشتراكه بحرب أقل ما يمكن وصفها بأنها تكبر طاقاته ومقدرته. وبما أن احترام هذه الصورة من الحياد تتوقف على مصالح ورغبات المتحاربين، فقد عمل التحالف تحقيقاً لمصالحه ورغباته، بعدم احترام هذا الحياد وبالتالي بعدم اعطاء الأردن حقوقه كدولة محايدة.

المبحث الأول: النظام السياسي وهيكلية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية

أولاً : مفهوم النظام السياسي:

لا يوجد تعريف شامل للنظام السياسي بسبب اختلاف وجهة نظر الباحثين في النظم السياسية واختلاف المفاهيم المستعملة لدراسة النظام السياسي والأهداف المبتغاه. (٧٣) لذا أحاول القاء الضوء على أبرز هذه التعاريف:

يعرّف روبرت داهل (Robert Dahl) النظام السياسي بأنه: التركيب المستمر للعلاقات الانسانية الذي يشمل إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة. (٧٤)

ويعرّف الدكتور ابراهيم درويش النظام السياسي بأنه مجموعة من الأنماط المتداخلة، والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحوّلها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية. (٧٣:٧٢)

والنظام السياسي هو الهيكل الذي تتفاعل داخل تركيباته مجموعة العلاقات الانسانية من رغبات وانفعالات، وأفكار، وارادات، وامكانيات مادية ومعنوية متضمنة جميع المبادئ والعلاقات الداخلية المتفاعلة مع العلاقات الخارجية. (٤١)

ثانياً : مكونات النظام السياسي:

يمكن التمييز في اطار المؤسسات المعنية بصناعة السياسة الخارجية بين نوعين من المؤسسات التي تكوّن النظام السياسي وهما:-

١- المؤسسات الرسمية :-

وتتولى مسؤولية صنع وإدارة السياسة الخارجية، (٧٥) وينصرف النظر في ذلك إلى المؤسستين التنفيذية والتشريعية أساساً، دون المؤسسة القضائية لاستقلال الأخيرة، كما هو موجود في الأغلب الأعم في معظم الأنظمة السياسية. (٧٣)

٢- المؤسسات غير الرسمية:-

التي تمارس تأثيراً أساسياً في عملية صنع القرار السياسي الخارجي داخل الانظمة السياسية، وتتمثل هذه المؤسسات في الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط Pressure Groups، والجماعات النفعية Interest Groups،^(٧٦) وإذا ما طبقنا ذلك بالوجه الصحيح فإن ذلك يولد الانسجام والتوافق ما بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، مما يحقق هدف السياسة الخارجية الرامي إلى تنمية المصلحة الوطنية ورعايتها وبالتالي توظيف امكانات الدولة ومواردها على أحسن وجه ممكن.^(١)

والنظام السياسي الأردني كغيره من الانظمة السياسية التي تتبّع النهج الديمقراطي يعتمد المؤسسة الرسمية في صنع القرار السياسي الخارجي مع تحسس رغبات وآراء المؤسسة غير الرسمية.

وقد برز ذلك جلياً خلال أزمة الخليج حيث انسجم الموقف الرسمي مع الموقف غير الرسمي، وذلك بتحسس مجلس النواب (ممثل الشعب) لموقف الشعب وبلورته للحكومة، لينتج التطابق والانسجام التام في الموقفين.^(٧٧)

ثالثاً : هياكل صنع القرار السياسي الخارجي الأردني:

إنّ عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني تتكون من مجلس غير معلن يتمثل في: (المؤسسة الملكية - الملك، ولي العهد - رئيس الوزراء، وزير الخارجية، رئيس الديوان، بعض الرسميين في الأجهزة الأردنية الأخرى)^(٧٨) ويوزع المجلس غير المعلن حسب المشاركة الفعلية في صنع القرار والتأثير فيه إلى الهيكل الأساسي لصناعة القرار في الأردن ويتمثل بالمؤسسة الملكية نتيجة للدور الأساسي الذي تقوم به في هذه العملية، إضافة إلى الهياكل الأخرى المساهمة في عملية صنع القرار، والتي ترفد المؤسسة الملكية بمعلومات تساعد في اتخاذ القرار وهي بذلك تعتبر هياكل مساعدة في عملية صنع القرار في الأردن وتتمثل فيما يلي: (الديوان الملكي، رئيس الوزراء، وزارة الخارجية، السلطة التشريعية).^(١٥٣:٧٩)

١- الهيكل الأساسي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني (المؤسسة الملكية):

تعتبر المؤسسة الملكية الهيكل الأساسي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني لاعتبارات حددها الدستور ولوضع الأردن، وكفائة المؤسسة الملكية وتمرسها في هذا المجال. وتتكون المؤسسة الملكية من جلالة الملك وولي عهده.

أ- الملك :-

يحظى جلالة الملك الحسين باحترام كبير على الصعيدين العربي والدولي ويعود ذلك لقوة شخصيته، ولكونه أحد اشد الزعماء السياسيين

ذكاءً في العالم اليوم، والحاكم الذي يحس بالنبض العام حوله.^(٦١) ولجلالته دور رئيس في وضع السياسة الخارجية الأردنية ويرجع ذلك لكونه رئيس السلطات الثلاث - التنفيذية، التشريعية، القضائية - وللصلاحيات الواسعة التي يمتلكها والتي منحها إياها الدستور، إضافة لخبرته الطويلة، ولوجود الأردن في منطقة مضطربة.^(٧٨)

وفي وضع الملك للخط السياسي الأردني الخارجي فإنه يبحث ذلك مع مستشاريه، ويتحسس من تطلعات الشعب؛ لذا فإننا نجد تأييداً شعبياً قوياً لسياسة الأردن الخارجية.^(٣)

وهذا واضحٌ من النهج الذي اختطته القيادة السياسية الأردنية خلال أزمة الخليج من تحسسها لنبض الشعب وبالتالي التوافق مع توجهاته. مما ولد تياراً أردنياً موحداً رافضاً لحرب الخليج.

ب- ولي العهد (الأمير الحسن):

هو أحد أعضاء المجلس غير المعلن وهو الرجل الثاني بعد جلالة الملك وهو دستورياً لا مهام حقيقية واضحة له، وإنما تأتي مهامه من خلال ما يمنحه إياه جلالة الملك من صلاحيات.

ولا يمكن عزل الأمير الحسن عن المشاركة وابداء الرأي في كثير من القضايا، ويفترض به ان يكتسب خبرة وممارسة ليكون مهياً لاستلام الحكم بعد غياب رأس الدولة في ظروف حددها الدستور.

ويشارك الامير الحسن في نواح معينة من الحياة الأردنية.^(٧٨) وفي مجال السياسة الخارجية فإن دوره غير مؤثر، إنما يتعاون مع جلالة الملك والحكومة تعاوناً ايجابياً في هذا المجال.

وخلال أزمة الخليج كان للأمير الحسن دور ايجابي في توضيح قضية الخليج ودور الأردن منها على المستوى العالمي.^(٣)

٢- الهياكل المساعدة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني:

يلعب رئيس الدولة في دول العالم الثالث دوراً مهماً في عملية اختيار القيادات المسؤولة والتي يكون لها دور مهم في صنع القرار الخارجي.

والأردن بامكاناته المادية المتواضعة وبطريقة تشكيل الهياكل والمؤسسات المساعدة في صنع القرار واتخاذها ينتمي إلى هذه الدول.^(٢٢:٨٠)

وأبرز الهياكل المساعدة في اتخاذ القرار السياسي الخارجي الأردني التي يلعب جلالة الملك دوراً هاماً وفاعلاً في اعدادها وتبنيها هي:-

١- الديوان الملكي :

يعتبر الديوان الملكي الجسر بين جلالة الملك والأمور السياسية الداخلية والخارجية للأردن،^(٣٣) وهو من أقرب عناصر هيكل صناعة القرار إلى الملك :

وذلك لطبيعة العمل اليومي للملك وتواجده لممارسة مهامه، ويتكون الديوان من رئيس الديوان الملكي وعدد من المستشارين، كما يرتبط به وزير البلاط الملكي ومن يعمل بمعيته، ويعتبر الديوان الملكي حلقة الوصل بين الملك ورئيس الوزراء والوزارات.^(٧٩)

ولأهمية رجال الديوان الملكي (رجال القصر والحاشية) وقربهم من الملك فان تعيينهم أمر من حقوق الملك الشخصية.^(٨١)

وغالبية من تسلم موقع رئيس الديوان الملكي كانوا يهيأون لتولي منصب رئيس وزراء الأردن. ويتمتع رئيس الديوان بثقة ملكية عالية ويعتبر مساعداً هاماً للملك من حيث اطلاعه على المعلومات ونقله رسائل ملكية للدول الأخرى وغيرها.^(٨٢)

ب- رئيس الوزراء:

يتمتع رئيس الوزراء بوضع متميز في هيئة مجلس الوزراء، وتتحدد صلاحيته بموجب نظام خاص يصدره مجلس الوزراء ويصادق عليه الملك، فهو الذي يتولى ادارة الجلسات التي يعقدها مجلس الوزراء تحت رئاسته، ويتولى تنسيق الأعمال بين مختلف الوزارات ومراقبتها في تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، والدفاع عن السياسة العامة للحكومة أمام مجلس الأمة،^(٨٣) وهو مسؤول أمام جلاله الملك والسلطة التشريعية وكتاب التكليف السامي بتشكيل أي حكومة هو المنهج الذي تسير عليه أية حكومة.^(٣) ويتحدد دور رئيس الوزراء في صناعة وتنفيذ القرار السياسي الخارجي بعدة عوامل هي:

- ١- التكوين الفكري لرئيس الوزراء، وشخصيته، فهناك رؤساء وزارات لديهم اهتمام محدود بالسياسة الخارجية والعالم الخارجي، ويرجع ذلك لقلة اهتمامهم بالأمور الخارجية قبل تعيينهم بهذا المنصب.
- ٢- إن اتقان رئيس الوزراء لعدد من اللغات الأجنبية توفر له رافداً إضافياً من المعلومات في مجال السياسة الخارجية.^(٧٨)
- ٣- الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، والتي لا يملك حق تجاوزها بسبب رقابة رئيس الدولة الناجمة عن حقه في اقالة الحكومة إضافة لنوعية المعلومات السياسية الخارجية التي يستطيع الاطلاع عليها بحكم وظيفته الرسمية والتي ترفده بافضلية مضافة عن غيره.^(٣٣)
- ٤- وضع رئيس الوزراء مع جلاله الملك ومع الشخصيات المكونة للمجلس غير المعلن.^(٧٨)

وفي أزمة الخليج تولت الحكومة مسؤوليتها كاملة في موضوع العمل الداخلي، مما قوّى من وضعها في العمل الخارجي، كما كان التفاهم في موضوع السياسة الخارجية كاملاً ما بين الحكومة وجلالة الملك من جهة، وما

بين الحكومة والسلطة التشريعية والشعب الأردني من جهة أخرى.^(٧٣)

ج- وزارة الخارجية:

تعتبر وزارة الخارجية بمثابة حلقة الوصل بين الأردن والدول الأجنبية المختلفة؛ حيث يقوم جهاز وزارة الخارجية بتجميع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى أجهزة خارج الوزارة كالديوان الملكي أو رئيس الوزراء، ويعتبر دور وزير الخارجية دوراً تنفيذياً خوله إياه صانع القرار الأصلي أو رئيس الوزراء.^(٧٩)

ويتحدد دور وزير الخارجية وتأثيره في صنع القرار السياسي الخارجي، بمدى الخبرة التي يمتلكها، ومدى علاقته مع أعضاء المجلس غير المعلن، وعلاقاته الشخصية، والثقة الممنوحة له من قبل صانع القرار.

وكان للأستاذ طاهر المصري في المراحل المتقدمة من تسلمه لمنصب وزير الخارجية دور أساسي في صناعة القرار السياسي الخارجي؛ وذلك للخبرة التي اكتسبها في المراحل الأولى من تسلمه لمنصب وزير الخارجية، ولجسور الثقة التي بناها، ولثقافته الواسعة، وشخصيته الفذة. وخلال أزمة الخليج كان للأستاذ مروان القاسم الذي كان وزيراً للخارجية في فترة امكانية اتخاذ القرار، دور في اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

أما الأستاذ طاهر المصري الذي جاء في الفترة التي كانت فيه السياسة الخارجية مقررة والتعامل مرسوم ومحدد، فلم يكن لديه خيارات كثيرة؛ لذلك لم يكن له أثر بارز في اتخاذ القرار السياسي الخارجي وإنما كان منسجماً مع التوجه العام تجاه أزمة الخليج.^(٧٨)

د- السلطة التشريعية :

تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك. ويتألف مجلس الأمة من مجلس الأعيان الذي يعين أعضاؤه من قبل الملك ومن مجلس النواب الذي يتألف من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً.

ومن صلاحيات الملك دعوة مجلس الأمة للاجتماع وافتتاحه وفضه وفق احكام الدستور، كما يحق للملك حل مجلسي الأعيان والنواب.^(٨٤)

وتكمن وظيفة مجلس الأمة السياسية في مراجعة أعمال الحكومة ومراقبتها وارشادها وتبليغ رغبات الأهالي إليها.

ولا تقتصر الرقابة على السياسة الداخلية بل تشتمل أيضاً على السياسة الخارجية ومن أبرز وسائلها ما يلي :- (توجيه أسئلة واستجابات إلى الوزراء حول أي أمر من الأمور العامة، طرح موضوع هام وعام للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة، الطلب من الحكومة اطلاعه على بيانات أو أوراق متعلقة بالاستجابات المعروض على المجلس إضافة إلى المسؤولية الوزارية التي تقسم إلى :- المسؤولية الجنائية، حيث يحق لمجلس

النواب وفقاً للمادة ٥٦ من الدستور اتهام الوزراء والوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى ان يفصل المجلس العالي في قضيته.

والمسؤولية السياسية : حيث يكون رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة^(٨٥) وتعتبر السلطة التشريعية سلطة أساسية وأولى بين السلطات الثلاثة - التنفيذية، التشريعية، القضائية - لأنها منتخبة من الشعب وتمثل دور الشعب، وتراقب الحكومة وتعطي الثقة لها، وتحاسبها.

وفي مسيرة الديمقراطية أخذت السلطة التشريعية دورها الحقيقي، وأزمة الخليج خير دليل على ذلك حيث عبّرت عن مشاعر الشعب واحاسيسه تجاه أزمة الخليج^(٨٦) وقد اتخذت السلطة التشريعية المسالك التالية في التعبير عن موقفها الذي يمثل بالتالي موقف الشعب وتتمثل بما يلي :-

١- على المستوى الخارجي:-

اتصل مجلس النواب بالمؤسسات والبرلمانات والمنظمات العربية والاسلامية والعالمية، وأرسل عدة برقيات إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأمين عام الأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، والأعضاء الدائمين فيه، وعدد من رؤساء برلمانات الدول العربية والاسلامية^(٨٧) ودعا لاجتماعات طارئة لاتحاد البرلمانين العرب، وحضر المؤتمرات الشعبية العربية والاسلامية التي عقدت في السودان وفي طهران.

٢- على الصعيد الداخلي :-

كان هنالك تعاون وثيق ما بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وعكس المجلس نبض الشارع وكان من ذلك اتخاذ قرار بضرب المصالح الأمريكية في الداخل والخارج^(٨٦)

وفي اعتقادي فإنّ القرار الذي اتخذه مجلس النواب بضرب المصالح الامريكية في المنطقة قرار غير منطقي وغير عقلاني لأنّ الأردن بموارده المادية المحدودة ولوضعه في منطقة مضطربة لا يستطيع أن يعزل نفسه عن العالم ويعاديه باتخاذ مثل هذا القرار.

المبحث الثاني : الجهود الأردنية لحل أزمة الخليج

وجد الأردن نفسه في خضم أزمة لم تكن من صنعه^(٥٥) ولم يشارك في إفتعالها بل على العكس من ذلك، فقد سعت قيادته السياسية ومع بعض الزعماء، العرب وقد تاكدت بوادر خلاف متفجر بين العراق والكويت خلال مؤتمر القمة في بغداد إلى محاولة احتوائه ونزع فتيل تفجيره^(٨٨) وبعد تفجر الخلافات وحدوث الأزمة في الثاني من آب ١٩٩٠ بذل الأردن جهوداً حثيثة لاحتوائها ضمن الاطار العربي وعلى أساس الشرعية الدولية.

وبعد أن أخفق الأردن في احتواء الأزمة عربياً تحرك لمحاولة حلها بمشاركة دولية، وعندما لاحت في الأفق علاقات حرب مدمرة دعا الأردن لتفاديها والتحذير من نتائجها وعواقبها الوخيمة على المنطقة والعالم غير أن جهوده لم تنجح بسبب عراقيل وضعتها أطراف عدة. ودعا بعدها بشدة لوقف الأعمال العسكرية في منطقة الخليج والعودة إلى طاولة المحادثات بين الأطراف المعنية.^(٨٩)

وقد اجتمعت عدة أسباب دعت الأردن لاتخاذ موقفه هذا، حيث بذل جهوداً يمكن إجمالها بالتالي:-

- ١- إن الأردن بتكوينه الطبيعي والتاريخي والسياسي يجعله أكثر الدول تطلعاً نحو المصلحة العربية المشتركة وأكثرها إحساساً بها ولكون القيادة الأردنية تتمتع بمنظور عربي قومي أعطى لها هذه الميزة الهامة.^(٩٠) وسجل جلاله الملك الحسين، وسجل الأردن في النضال المستمر للتوصل إلى التلاحم العربي^(٩٠) المؤسس على فلسفة الثورة العربية الكبرى التي قامت من أجل وحدة جميع العرب وحریتهم يدل على ذلك.^(٥٨)
- ٢- اعتدال القيادة السياسية الأردنية وحنكته السياسية،^(٦١) والموقف المحايد رسمياً الذي اتخذته الأردن من أزمة الخليج، جعلت من الأردن أكثر الدول العربية ملائمة لتلعب دور الوسيط. الذي يستطيع مخاطبة جميع الأطراف في المنطقة. وقد برز جلالته خلال الأزمة بصفته القائد العربي الوحيد الذي تحدث للرئيس العراقي صدام حسين وللرئيس الأمريكي جورج بوش في آن واحد معاً.^(٩١)
- ٣- اعتبار قضية السلام ركيزة ثابتة للسياسة الأردنية منذ عقود طويلة.^(٩٢) وحرص الأردن على أمنه وأمن المنطقة والعالم أجمع، مستنداً في ذلك إلى موقف ثابت لا يتزعزع.^(٤٦)
- ٤- وعي الأردن بأن هنالك من يتربص للأمة بشكل عام والعراق بشكل خاص^(٩٣) بهدف تدمير قوته العسكرية تدميراً كاملاً مما يخلق فراغاً في المنطقة العربية كلها ويعرض الأمن القومي للخطر،^(٩٤) وأن الحرص على العراق والكويت والمنطقة يعني أيضاً الحرص على الأردن.^(٩٣) ذلك أن الحملة على العراق تنطلق من اعتبارها حملة على الوطن العربي تستهدف النظام العربي والأمن القومي.^(٩٥)
- ٥- لكون الأردن أحد أعضاء جامعة الدول العربية، وأن الأزمة نشبت إبان رئاسة جلاله الملك الحسين لمجلس التعاون العربي الذي شمل حتى ذلك الحين العراق ومصر واليمن.^(٩٠) ولما يحظى به الأردن من ثقة جميع الأطراف تجعل باستطاعته لعب دور هام في تهدئة الخواطر وإنهاء الخلاف.^(٩٦)

وقد مرّت الجهود الأردنية لحل أزمة الخليج وفقاً لمقتضيات التصعيد ومراحل الحدث بالمراحل التالية:-

أولاً : الجهود الأردنية لحل المشكلة العراقية-الكويتية قبيل أزمة الخليج:

بذلت القيادة السياسية الأردنية جهوداً كبيرة لمنع تدهور العلاقات بين العراق والكويت وتشجيع الطرفين، على الوصول إلى حلول ودية بينهما.^(١٧) وذلك عبر اتصالات جلالته بطرفي الأزمة وبالذول العربية الفاعلة.^(٧٧) وقد أدت هذه الاتصالات إلى الاتفاق على عقد قمة مصغرة في جدة بين العراق والكويت.

وتميزت جهود جلالته الملك الحسين في الأسبوع الأخير من تموز ١٩٩٠ للتوسط بين العراق والكويت إذ حصل خلالها على تأكيدات من الرئيس العراقي صدام حسين بأن العراق لن يلجأ إلى القوة لحل النزاع مع الكويت ما دامت المفاوضات قائمة.^(٩٧)

وكان الأردن متفانلاً بإمكانية التوصل إلى حل عربي قريب للمشكلة^(٩٨) ولكن حصلت ممارسات من قبل قوى خارجية أدت إلى تأزيم وتصعيد حدة الخلاف بين العراق والكويت كان من أبرزها المناورات البحرية التي قام بها أسطول الولايات المتحدة في مياه الخليج، وقرار مجلس الشيوخ الأميركي في ١٩٩٠/٧/٢٧ بقطع جميع المنتجات الغذائية ومنع نقل المعدات العسكرية والتكنولوجيا إلى العراق. وفي ٢٩ تموز ١٩٩٠ قام جلالته الملك الحسين بزيارة لبغداد، ثم للكويت في اليوم التالي، وحث المسؤولين في الحكومتين على معارسة المزيد من المرونة.

ونتيجة إدراك العراق لخطر التدخل الأجنبي وازاء التصلب في الموقف الكويتي أصبح اجتماع ممثلي الجانبين في جدة مقضياً عليه بالفشل^(٩٧). وبالتالي فإن القوى التي صعّدت المشكلة وألت بها إلى الانفجار كانت أكبر من المحاولات الأردنية؛ مما أدى إلى انفجار الأزمة وغزو القوات العراقية للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠.^(٢٧)

ثانياً : الجهود الأردنية لاحتواء أزمة الخليج ضمن الإطار العربي وبالطرق السلمية:

كان غزو القوات العراقية للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠ مفاجأة للحكومة الأردنية وتمنى الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية على جلالته الملك الحسين التوسط لوقف الغزو العراقي للكويت وذلك في اتصال هاتفي.^(٤٩٧)

وبذل جلالته الملك الحسين جهوداً كثيفة ومتواصلة بقصد احتواء الأزمة ضمن الإطار العربي.^(٩٩)

ولتحقيق ذلك تحدث جلالة الملك الحسين هاتفياً مع الرئيس العراقي صدام حسين الذي وعده بالانسحاب من الكويت استجابة لطلب متزن من الدول العربية وليس تحت التهديد أو الإستفزاز أو الادانة.^(٩٧)

وطار جلالة الملك الحسين إلى الاسكندرية حيث حصل على وعد من الرئيس حسني مبارك بأن وزراء الخارجية في القاهرة لن يدينوا العراق.^(١٠٠)

وبينما كان جلالة الملك الحسين مجتمعاً مع الرئيس حسني مبارك في الاسكندرية تلقى جلالتة موافقة من الرئيس بوش في محادثة هاتفية خلال ساعات من الغزو العراقي بأنه سيعطى ٤٨ ساعة لتأمين تعهد من الرئيس صدام بسحب قواته.^(١٠١)

وفي ٣ آب ١٩٩٠ اجتمع جلالة الملك الحسين بالرئيس صدام حسين في بغداد وحصل منه على موافقته على حل الأزمة في الاطار العربي وحضور مؤتمر القمة العربية المصغرة في جدة بتاريخ ٥ آب ١٩٩٠ والتي ستضم زعماء الأردن ومصر والسعودية واليمن.^(٩٧)

وقال الرئيس العراقي صدام حسين لجلالة الملك الحسين أنه سيحضر مؤتمر جدة المصغر وأنه سيبدأ بسحب قواته إذا أظهر الاجتماع نجاحاً، وإذا لم تصدر اي دولة عربية تنديداً بالعراق.^(١٠٠)

وقد أعلنت الحكومة العراقية في اليوم نفسه نيتها البدء بسحب قواتها من الكويت في حالة امتناع الجامعة العربية عن ادانة العراق. إلا أن صدور قرار إدانة الغزو العراقي للكويت أحبط جهود الأردن لعقد القمة المصغرة كما تصلب موقف الحكومة العراقية.^(٩٧) حيث عدلت عن رغبتها بالانسحاب واستثمرت الولايات المتحدة الأمريكية رفض العراق بالانسحاب كمبرر لفرض العقوبات عليه.^(١٠٠)

*قرار إدانة الغزو العراقي والسبب في عدم تبني الأردن له:-

كانت ثمرة الجهود الحثيثة التي بذلها القادة العرب بمن فيهم جلالة الملك الحسين محاولة منهم لاحتواء أزمة الخليج، موافقة الرئيس العراقي صدام حسين على الانسحاب من الكويت وحضور مؤتمر القمة المصغر في جدة^(١٠٢) بشرط عدم إصدار قرار من قبل الجامعة العربية يدين الغزو العراقي للكويت ولأن أمريكا كانت تريد تعقيد المشكلة وافشال مؤتمر القمة وجعل الانسحاب أكثر صعوبة، ضغطت على مصر للتقدم بمشروع قرار يندد بالعراق في قمة الجامعة العربية بالقاهرة في ٣ آب ١٩٩٠. (ملحق رقم ٤)^(١٠٠)

وكان الأردن قد حذّر على لسان نائب رئيس الوزراء وزير خارجيته خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ٣ آب ١٩٩٠، من مغبة إصدار قرار الادانة الذي من شأنه أن يجعل مهمة القيادة أكثر صعوبة (إن لم تكن مستحيلة). وسيمهد الطريق للتدخل الاجنبي، وينسف الجهود لعقد القمة

المرجوة. (ملحق رقم ٥) (١٠٢)

وقد اجتمعت عدة أسباب جعلت الأردن يرفض الموافقة على إصدار قرار الادانة تتمثل بالتالي:

- ١- اقتناع الأردن ومنذ بداية الأزمة بأن عليه دوراً يجب أن يؤديه (وهو حل الأزمة سلمياً وضمن الاطار العربي) واتخاذ مثل هذا القرار سيؤثر سلباً على امكانية معالجة المشكلة.
- ٢- كان الأردن حذراً من اتخاذ موقف حاد بتبنيه القرار ليتسنى له إمكانية المساهمة في حل المشكلة، (١٠٣) ذلك أن إضافة اسم الأردن للادانة سيغلق الباب لتوجهه للعراق لحل الموضوع. (٩٩)
- ٣- افساح المجال أمام القادة العرب لبذل مساعيهم لدى الطرفين المعنيين، (١٠٢) ذلك أن قرار الادانة سيكون مقدمة لتدويل الأزمة، وفتح الطريق أمام التدخل الاجنبي بدلاً من الابقاء على الأزمة ضمن الإطار العربي.

وجاءت الضربة الأخيرة لاحتواء الأزمة ضمن الاطار العربي عندما تخلت الجامعة العربية نهائياً عن دورها كصمام للأمن العربي في اجتماع القمة العربية الطارئة في القاهرة التي عقدت بدعوة من الرئيس المصري محمد حسني مبارك في ٨ آب ١٩٩٠، وعقد الاجتماع في ١٠ آب ١٩٩٠ وحضرة جلالة الملك الحسين. (٩٧) وجاء نص القرار ليكرر الادانة للعراق وليعلن الموافقة على طلب السعودية ودول الخليج ارسال قوات عربية للدفاع عن اراضيها ولضمان الاستقرار الاقليمي ضد اي اعتداء خارجي. (ملحق رقم ٦) (١٠٤)

وفي حقيقة الأمر أن موقف الأردن من قراري مجلس جامعة الدول العربية، بالامتناع عن التصويت، كان موقفاً سليماً من ناحيتين:-

١- الناحية القانونية ذلك ان القرارين لا ينسجمان مع المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية.

٢- ناحية المصلحة الوطنية والقومية للأسباب التي ذكرتها آنفاً والتي دعت الأردن لعدم تبنيه لقرار الادانة.

وقد اتخذ مجلسا الاعيان والنواب موقفاً مطابقاً لموقف القيادة والحكومة الأردنية برفض قراري الادانة. ذلك أن مجلس الاعيان عبّر عن ألمه لما أحدثه قرار مجلس الجامعة العربية بشأن العراق والكويت، (١٠٥) كما أشاد أعضاء الكتلة الوطنية في مجلس النواب بموقف الدول التسع الراضة لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة. (١٠٦)

ثالثاً : الجهود الأردنية لاحتواء أزمة الخليج ضمن الاطار العربي وبمشاركة دولية:

إن خروج أزمة الخليج إلى الساحة الدولية لم يمنع الأردن من متابعة جهوده للوصول إلى التسوية السياسية التي تعيد الأزمة إلى اطارها العربي

وتوفر أسباب التسوية العربية، التي تضمن للدولتين الشقيقتين مصالحهما وحقوقهما.^(٨٨) فبالرغم من صدور قرار القمة العربية الطارئة القاضي بإرسال قوات عربية لتنضم إلى قوات التحالف الدولي ضد العراق، في ١٠ آب ١٩٩٠، فقد واصل الأردن جهوده لايجاد حل عربي بالاشتراك مع أعضاء جامعة الدول العربية الذين يشاركونه الرأي في البحث عن حل سلمي، وفي مرحلة متقدمة بمشاركة دولية، أملا في التوصل لحل الأزمة سلمياً.^(٨٧)

ففي ١٣ آب ذهب جلالة الملك الحسين إلى بغداد، وتوجه بعدها إلى الولايات المتحدة بهدف إيجاد صيغة عربية دولية لانتهاء النزاع في الخليج، ووقف التصعيد ليكون هناك مجال للحل السلمي.^(٨٩)

وفي ١٦ آب ١٩٩٠ ألقى سمو الأمير الحسن كلمة في اجتماع وزراء المجلس الأوروبي شرح فيها الموقف الأردني من الأزمة. (ملحق رقم ٧)^(٩٠) وفي الفترة بين ٢٣-٢٩ آب ١٩٩٠، زار جلالة الملك الحسين كلا من اليمن، والسودان، ولبنان، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، والمغرب لجمع القواسم المشتركة بين هذه الدول وتوجهها ورؤيتها لأي حل مستقبلي من أجل اخراج الأمة العربية من المأزق ووقف التصعيد العسكري.^(٩١)

كما زار جلالاته اسبانيا والمملكة المتحدة والمانيا وفرنسا وإيطاليا خلال الفترة من (٣٠ آب-١٥ أيلول ١٩٩٠)،^(٩٢) لتأكيد المخاطر المترتبة على استمرار التصعيد في أزمة الخليج وما قد تؤدي إليه من أخطار كبيرة لن تقف عند حدود منطقة الخليج والشرق الأوسط بل ستتجاوزها إلى ما ورائها الأمر الذي يستدعي جهود كل الأطراف الحريصة على السلام والاستقرار.^(٩٣)

وفي جميع هذه الدول باستثناء بريطانيا لاقى جلالة الملك الحسين التشجيع لكي يواصل مهمة الوساطة.

وفي ١٩٩٠/٩/٦ زار جلالاته بغداد، ووجد أن لدى العراق استعداداً للبحث عن حل وسط والقبول بتسوية تفاوضية وليست مفروضة، فضلاً عن التشجيع الأوروبي لمضاعفة جهود جلالة الملك الحسين لتحقيق الوساطة العربية-عندها قرر جلالاته القيام بمبادرة جديدة بالتعاون مع الرئيس الجزائري، وجلالة ملك المغرب. وفي ١٩ أيلول ١٩٩٠، عقد جلالة الملك الحسن الثاني في الرباط، اجتماعاً حضره فخامة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وجلالة الملك الحسين.^(٩٤)

وبتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٩٠ وجه جلالة الحسين رسالة إلى الرئيس صدام حسين عبر فيها جلالاته عن مخاوفه ومخاوف المجموعة العربية من كون الأزمة تستهدف ثروات وأراضي الأمة، ومخاطر المواجهة العسكرية بالنسبة للعراق وللأمة ورفض الأردن والدول العربية احتلال أراضي الغير بالقوة، كما طالب فيها بتحديد المطالب العراقية. (ملحق رقم ٨)^(٩٥)

وفي ٢٩ أيلول ١٩٩٠ وصل وزير الخارجية العراقي السيد طارق عزيز إلى عمان حاملاً معه رسالة جوابية من الرئيس صدام حسين إلى جلالة الملك الحسين، إتفقت مع التحليل الأردني للأزمة، إلا أنها عبّرت عن استغرابها لبعض الأفكار المطروحة فيها، فمثلاً لم تقبل بالطرح الذي يتحدث عن الخيارات الموجودة أمام العراق، وطالب بتطبيق مبدأ رفض الاستيلاء على أرض الغير بالحرب في جميع الحالات، وليس فقط في حالة الكويت.

ولم تنجح الوساطة الأردنية المغربية الجزائرية وخشيت الحكومة الأردنية من خطر تصعيد الأزمة فركزت محاولاتها لتلافي لجوء التحالف الدولي إلى القوة العسكرية.

وبذلت الحكومة الأردنية مساعيها للحصول على المساعدة من الدول الأوروبية والاتحاد السوفياتي لتفادي خطر المواجهة بعد أن فشلت الجهود الأردنية في الترتيب لحل عربي. فعملت على التأثير على العراق لضمان إطلاق صراح المواطنين الأجانب المحتجزين في العراق والكويت منذ أواسط آب ١٩٩٠، وفي أعقاب زيارة جلالتة لبغداد في ٤ كانون أول ١٩٩٠ أعلن العراق عزمه عن الافراج عن جميع المواطنين الأجانب، وعلى تشجيع الحكومات المنضمة إلى التحالف والاتحاد السوفياتي للقيام بمبادرات لاقتناع الحكومة العراقية باتخاذ الخطوات الضرورية التي من شأنها تلافي خطر اللجوء إلى القوة الذي سمح به -حسب ما فسره البعض- مجلس الأمن في القرار رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٩٩٠. وقد أيد الفرنسيون والسوفييت هذا المسعى الأردني^(٩٧).

رابعاً: الجهود الأردنية لتفادي الحرب والتحذير من مخاطرها:

رحبت الأردن بكل مسعى من شأنه تجنب وقوع الحرب، فقد ضاعفت الحكومة في الفترة بين نهاية كانون أول ١٩٩٠ وكانون ثاني ١٩٩١ اتصالاتها مع زعماء وممثلي جميع القوى الرئيسية، وغيرها من الدول الأعضاء في التحالف الدولي، كما شجعت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية للاجتماع بوزير الخارجية العراقي السيد طارق عزيز^(٩٧).

ورحبت الحكومة الأردنية بالاجتماع الذي عقد في جنيف في ٩ كانون ثاني ١٩٩١ بين وزير الخارجية الامريكي «جيمس بيكر» ووزير الخارجية العراقي «طارق عزيز»^(١١١).

وفي الفترة ما بين (٢-١٠) كانون ثاني ١٩٩١ قام جلالة الملك الحسين بجولة أوروبية، حذر خلالها من نتائج الحرب، وطالب الجميع ببذل جهد أخير لتجنب المنطقة ويلات الحرب، ومنح العراق فرصة للخروج من الزاوية الصعبة التي أوصله إليها موقف دول التحالف المتصلب من جهة وعدم تقديره الذاتي لحقيقة المخاطر التي يتعرض لها من جهة أخرى.

وتم تعيير هذا التحذير إلى الأمين العام للأمم المتحدة أثناء مروره في

عمان في طريقه لبغداد في ١١ كانون ثاني ١٩٩١ محاولة منه لإيجاد مخرج لتجنب اللجوء إلى القوة ولكن محاولته فشلت. كما فشلت محاولة الحكومة الفرنسية في ١٤ كانون ثاني ١٩٩١ لتجنيب المنطقة حرباً وشيكة.^(٩٧)

وقد وعى الأردن جملة من مخاطر اندلاع الحرب في الخليج وحذر من

نتائجها المتوقعة على النحو التالي:-

١- إذا ما وقعت حرب في الخليج فإن الدمار سيكون كارثة شاملة تؤثر على كل فرد في العالم وستكون عملية مدمرة للجميع، كما أن الأردن سيتأثر كثيراً جراء إندلاعها وسيتعذر تعويض نتائجها.^(٩٨)

٢- الخيار العسكري كارثة لدول المنطقة والعالم أجمع، لان المعركة سيكون ميدانها آبار النفط، وهذا يوقع أكبر الضرر بالمنشآت النفطية ويترتب على ذلك فقدان النفط من السوق العالمي وبالتالي آثار مدمرة على إقتصاديات العالم وشعوبه.^(٩٩)

٣- إن وقوع حرب في منطقة الخليج سيؤدي إلى كارثة تسبب اختلالاً في كل الموازين وضربة إلى الأمة العربية بالذات.^(١٠٠) حيث تقضي الحرب على كثير من التقدم الذي توصل إليه الوطن العربي خلال السنوات الماضية^(١٠١)، وتعيد جميع من في المنطقة إلى الخلف وستؤدي إلى حالة من الاضطراب والعنف في أرجاء المنطقة.^(١٠٢)

٤- إضافة إلى ما تتسبب به الحرب في الخليج من موت وإصابة أعداد كبيرة من الناس، ومن خسارة إقتصادية ماثلة ومواجهة عسكرية وسياسية طويلة المدى بين الشرق والغرب، فإنها ستؤدي إلى حدوث كارثة بيئية لم يشهد العالم لها مثيلاً منذ حادث تشيرنوبل النووي الذي أزعج العالم ونبه إلى المعنى الحقيقي والأخطار العالمية.^(١٠٣)

٥- إحصائية توسيع مدى هذه الحرب لتشتمل أطرافاً أخرى في المنطقة، أو احتمالية استخدام الأسلحة غير التقليدية، التي تعج بها المنطقة وتمتلكها الأطراف الدولية والعرب وإسرائيل^(١٠٤) وما يعنيه ذلك من آثار مدمرة على مستقبل المنطقة ككل وربما العالم.^(١٠٥)

٦- حرص الأردن على الإنجازات العربية، ووحدة الصف العربي، وبأن لا تقع كوارث تؤدي إلى تعريض الإنجازات للخطر، وتمزيق الوحدة.^(١٠٦)

ولمّا تبين للأردن عجزه عن تلافي نشوب الحرب فإنه وجه جهوده لوضع حد لها بالسرعة الممكنة فبدأ بسلسلة من الإتصالات مع زعماء العالم بهدف إقناع العراق بالانسحاب من الكويت، ورحب جلالته باقتراح العراق في ١٥ شباط ١٩٩١. بالانسحاب من الكويت، على أن يكون ذلك جزءاً من تسوية شاملة للآزمة، كما رحب بالمقترحات السوفياتية، لوقف العمليات الحربية والقبول بالتسوية السلمية، إلا أن هذه الاقتراحات قوبلت بالرفض.^(١٠٧)

كما حث مجلس الأمن على مواصلة جهوده من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع.^(١٠٨) وفي ٢٢ شباط ١٩٩١ قام جلالة الملك الحسين بمحاولة يائسة لمنع بدء الهجوم البري، فأرسل رسالة إلى الرئيس الفرنسي «ميتران» من منطلق دعوة جلالته إلى السلام وإيمانه بالعلاقة الخاصة التي تربط بين فرنسا والعالم

العربي حثه فيها على تأييد المبادرة السوفياتية. (ملحق رقم ٩) (١١٦)
 إلا أن دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة صممت على تنفيذ مخططاتها
 الرامي إلى تدمير العراق بحجة إخراجهم من الكويت. وقد برز ذلك جلياً من
 كمية القوة الهائلة المستخدمة التي كانت مخالفة للهدف المعلن وهو إعادة سيادة
 الكويت. (١١٧) ذلك ان إعادة الكويت كدولة ذات سيادة لا يتم بتدمير العراق
 وكسر إرادته وفرض الهيمنة عليه. (٨٩)

كما أيد الأردن إستجابة العراق للشرعية الدولية لقبوله الإنسحاب، وطالب
 بتركيز الجهود على الدبلوماسية لوقف إطلاق النار، كما نبه إلى أن مواصلة
 القتال في جنوب العراق يشكل خرقاً لتفويض الأمم المتحدة بشأن أزمة الخليج،
 وطالب بتكثيف الجهود الانسانية داخل العراق لمنع حدوث كارثة إنسانية
 وبائية بسبب عدم توفر الدواء والغذاء والماء والكهرباء. (١١٨)

وقد أخفقت المساعي الأردنية التي بذلها جلالة الملك الحسين لدى رؤساء
 الدول العربية والأجنبية نتيجة العراقيل التي وضعت في طريق التوصل إلى
 تسوية سلمية. وكانت نتيجة الجهد الأردني أن رسالته لم تفهم ولم يُعجب
 البعض مضمونها فنددوا بموقفه تتابعاً بأنه موقف تبريري للعراق ثم يعيل
 للعراق ثم انحيازه. (١١٩)

علماً بأنه كان بإمكان المجتمع الدولي الذي يمتلك ما افتقر إليه الأردن
 إمكانية إيقاف الحرب، ولكن تركزت جهود المجتمع الدولي على حشد القوات
 العسكرية وفرض العقوبات ودفع المبالغ المالية الطائلة منعاً لتحقيق الحل
 السياسي وخدمة للحرب. (١٢٠)

وقد أيد مجلسي الأعيان والنواب الجهود التي بذلتها القيادة والحكومة
 الأردنية لحل أزمة الخليج ضمن الاطار العربي وبالطرق السلمية، مواكبة في
 ذلك تطور الأحداث فقد ثمنت في البداية الجهد الأردني لحل الأزمة ضمن الاطار
 العربي ثم بمشاركة دولية ثم دعت لوقف الحرب بعد وقوعها مستنكرة العدوان
 الأجنبي على العراق. (١٢١)

المبحث الثالث: التوفيق بين احترام الشرعية الدولية والالتزام بالمصلحة القومية

اتخذ الأردن موقفاً محايداً من أزمة الخليج إستطاع بموجبه أن يحقق ما ابتغاه
 من انسجام مع نفسه وسياسته الثابتة في التوفيق بين احترام الشرعية الدولية
 بالتزامه بقرارات الأمم المتحدة ووقوفه ضد إحتلال الأرض بالقوة، وعدم إعترافه
 بالحكومة المؤقتة في الكويت أو أي تغييرات قهرية.

وبين التزامه بالمصلحة القومية بمطالبته الحثيثة بحل الأزمة ضمن الإطار
 العربي ورفضه للتدخل الأجنبي متحملاً في سبيل ذلك كافة أنواع الضغوط
 وبالأخص الاقتصادية منها.

أولاً: احترام الشرعية الدولية:

يؤمن الأردن بميثاق الجامعة العربية، وهو من الدول الموقعة عليه، كما أنه عضو في هيئة الأمم المتحدة^(١٦٦)، ويؤمن بميثاقها الداعي إلى حل النزاعات بالطرق السلمية تفادياً لتعرض السلام والأمن العالمي للخطر^(١٢٢). ويؤمن بالشرعية الدولية القائمة على أساس العدالة الدولية التي تتحقق بتحقيق شرطها الأساسي وهو السلام^(١٢٣) وقد أصر الأردن في أزمة الخليج على تطبيق الشرعية الدولية المستندة إلى العدالة والسلام وفق المعايير الحقيقية لها^(١٢٤) مؤكداً بأنها غير مطبقة في هذه المنطقة، وبأن هنالك تبايناً كبيراً بين الشرعية المعلنة وبين تطبيق العدالة على أرض الواقع، حيث يقف الأردن بجانب الشرعية ويعاني بكل مرارة من عدم تطبيقها في هذه المنطقة^(١٢٥).

١- الالتزام بقرارات الأمم المتحدة وتطبيقها:

التزم الأردن بقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي في حل أزمة الخليج، وليست بالقرارات التي فرضت عليه من قبل أعضاء منفردين. ومطالب بتطبيق القرارات الدولية في جميع الحالات، بشكل كامل بحيث يحقق العدل والسلام، وليس بشكل مجزأ بما يتوافق مع مصالح التحالف فحسب^(١٢٦) فقد أوضح الأردن بأنه لا تناقض بين قرارات الأمم المتحدة وحل الأزمة سلمياً وضمن الإطار العربي^(١٢٥).

ذلك أن الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه الحل السياسي موجود في الفقرة الثالثة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ (ملحق رقم ١٠)، والذي يتفق مع الفصل الثالث من ميثاق الأمم المتحدة الذي يشجع التسوية الإقليمية للنزاعات. كما التزم الأردن بقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ حول مقاطعة العراق (ملحق رقم ١١) وقرر الاعتماد على المادة الخمسين من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي دولة في وضع الأردن الحق في أن تتشاور مع مجلس الأمن لإيجاد حل للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها نتيجة لذلك.

وقد استجابت الأمم المتحدة للأردن حيث عين السكرتير العام للأمم المتحدة السيد (جين ريبورت) ممثلاً شخصياً له لتقدير الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الأردني نتيجة التزامه بقرارات مجلس الأمن وليقتراح الوسائل الكفيلة بمعالجتها هذا الموقف.

وقد أعد ريبورت تقريراً وثق فيه الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الأردني وأكد أن الأردن ملتزم بتطبيق قرار العقوبات الاقتصادية^(١٢٧) كما أثنت سفيرة فنلندا رئيسة لجنة المقاطعة في مجلس الأمن على الدور الأردني في تطبيق هذا القرار^(١٢٨).

إلا أن القرار رقم ٦٦١، والقرار الذي تلاه بتاريخ ٢٥ آب ١٩٩٠ ورقمه ٦٦٥ والقاضي بفرض الحصار البحري والبري والجوي الكامل. (ملحق رقم ١٢)

أحدثا تأثيراً مدمراً على الوضع الاقتصادي والمالي للأردن^(١٧) وبالرغم من الخسائر التي لحقت بالأردن نتيجة لتطبيقه القرارات المتعلقة بالآزمة، إلا أنه لم يتلق المساعدات التي تغطي هذه الخسائر وفي هذا مخالفة لقرارات الأمم المتحدة وللشريعة الدولية. كما بيّن الأردن أن هنالك تجاوز لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ (ملحق رقم ١٣) والذي أجاز استخدام الوسائل الكفيلة لتنفيذ القرار رقم ٦٦٠ والقاضي بانسحاب العراق من الكويت، حيث تجاوز التحالف ذلك بمحاولتهم تدمير العراق بعد أن نفذ القرار رقم ٦٦٠.^(١٤)

مما سبق نتبين ان الأردن التزم بتطبيق قرارات الأمم المتحدة كما هو منصوص عليها لا كما أرادته دول التحالف وفسرته حسب أهوائها ومصالحها لذا فقد لقي الأردن كل عقاب وتضييق وتشويه واتهام.

٢- عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة في الكويت أو أي تغييرات قهرية:

أعلن الأردن رسمياً عدم اعترافه بالحكومة المؤقتة في الكويت وذلك للأسباب التالية:-

١- لم يعترف الأردن بالحكومة المؤقتة وبالنظام الجمهوري الذي اعلنته هذه الحكومة واستمر بالاعتراف بالنظام الاميري.^(١٤) لالتزام الأردن بعبداً عدم جواز احتلال الأرض بالحرب في جميع القضايا السابقة المشابهة لقضية الكويت مثل أزمة جزر الفوكلاند والصراع العربي الإسرائيلي وشارك في صياغة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ تبعاً لذلك فان الأردن لم يقبل أو يؤيد أو يعترف بأي تغييرات ديمغرافية أو سياسية ناجمة عن حرب في هذه المنطقة أو في أي مكان من العالم لكي لا يناقض نفسه في ذلك.^(١٢٨)

٢- رأى الأردن أن الآزمة ليست صراعاً بين عدو وصديق وإنما بين بلدين شقيقتين يرتبط بكل منهما بأعمق العلاقات^(١٢٧)، لذا حرص على حل هذه الآزمة ضمن الاطار العربي، وأن اعترافه بالحكومة المؤقتة سوف يعرقل المساعي العربية لحل الآزمة.^(١٢٩)

٣- التمسك بعبداً عدم جواز إحتلال الأرض بالقوة:

بالرغم من علاقات الأردن الوثيقة بالعراق داخل المجموعة العربية، فان الأردن كدولة متحضرة تحترم التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة، وانسجاماً مع نفسها وسياستها الثابتة لم تتردد في التمسك بعبداً عدم جواز احتلال الأرض بالقوة لحل الخلافات بين الدول، أو ان تقبل احتلال أراضي الغير^(١٢٧)، ولان هذا يتنافى مع المبادئ التي تضمنتها مواثيق عربية وميثاق الامم المتحدة، كما ان جوهر العدالة يتأتى من وجوب الحكم سواء على الصديق أو العدو عندما يخالف أيهما القانون^(١٣٠)، لذا فان الأردن لم يعترف بقرار ضم

الكويت ودعا إلى إعادة الشرعية إليه.^(١٥) إضافة إلى ان مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة مجمع عليه عالمياً، فان الواقع العربي في مواجهة الاطماع الصهيونية والاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، يجعل الأردن لا يتهاون في الإلتزام بهذا لأن تهاونه إفادة لإسرائيل وتهديد لأمن الأردن ووجوده بشكل خاص، وللأمن القومي بشكل عام.

كما أن هنالك اجماعاً عربياً على التمسك بهذا المبدأ الذي يعني عدم القبول باجراءات الضم، وبخاصة إذا أدت إلى إزالة دولة قائمة عضو في الجامعة العربية والأمم المتحدة وفي التفاوضي عنه سيكون سابقة تشجع آخرين في مناطق أخرى على اعتمادها، مما سيؤدي إلى نشوب النزاعات وحالات من عدم الاستقرار في اقاليم متعددة.^(١٦)

ثانياً : الإلتزام بالمصلحة القومية:

ان تكوين الأردن الطبيعي والتاريخي والسياسي، يجعله شديد التمسك باقامة علاقات قوية تربطه مع جميع اشقائه العرب، وتدفعه ليكون اكثر الدول العربية التزماً بالمصلحة القومية^(١٧)، وقد برز ذلك جلياً في أزمة الخليج حيث سعى منذ بداية الأزمة لحل الخلافات العربية في اطار الأسرة العربية وبمعيداً عن التدخلات الأجنبية.^(١٨)

١- المطالبة بحل عربي لأزمة الخليج:

تصدى الأردن منذ داهتمه الأزمة بين العراق والكويت للعمل على تطويقها ضمن الاطار العربي، كما حاول بكل طاقاته الحيلولة دون وقوعها.^(١٩) وذلك باحتواء النزاعات الإقتصادية والسياسية والحدودية التي كانت السبب في هذا الصراع.^(٢٠)

وقد تركز موقف الأردن منذ بداية الأزمة في السعي وراء حل عربي من شأنه أن يضمن انسحاباً عراقياً من الكويت بوسائل سلمية. للتمكن من تحقيق تسوية تحمي المصالح العربية وتبعد المنطقة عن أخطار التدخل، والمواجهة.^(٢١) ويمكن توضيح التوافق بين الشرعية الدولية والحل العربي الذي طالب الأردن بحل الأزمة وفقاً له بما يلي:-

١- لا يوجد أي تناقض بين الحل المبني على الشرعية الدولية وبين المساهمة العربية^(٢٢)، فالفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠ الصادر يوم ٦ آب ١٩٩٠ تدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين العراق والكويت لحل النزاع القائم بينهما مع تأييد جهود الجامعة العربية في هذا الصدد.^(٢٣)

٢- استعداد الأردن لإرسال قوات أردنية كجزء من القوات العربية «قوات عربية صرفة» إذا كانت ستحل مكان الوجود الأجنبي في المملكة العربية السعودية وفي الخليج.^(٢٤)

ولكن تطور الأحداث السريع بما فيه إصدار قرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية التي تدين الغزو العراقي للكويت ووصول القوات الأجنبية^(١٣٧) إضافة إلى أن العالم العربي لم يكن جاداً في معالجته للآزمة مما سبب تدهور الوضع وعقد الصورة^(١٣٨).

٢- رفض التدخل الأجنبي:

هنالك قضية مركزية وأساسية في السياسة الأردنية وهي رفض التدخل الأجنبي والإسرائيلي^(١٣٨)، وقد برزت هذه القضية بشكل جلي خلال أزمة الخليج، حيث وعى الأردن مغبة التدخل الأجنبي فسعى منذ البداية لحل الأزمة ضمن الإطار العربي، وبعد أن دوّلت الأزمة أكد على الدور العربي والجامعة العربية.

وقد اجتمعت عدة أسباب دعت الأردن لرفض التدخل الأجنبي والتخوف منه وتتمثل بالتالي :-

١- ادراك الأردن بأن هدف التحالف يكمن في تدمير قوة العراق والقضاء على الرئيس صدام حسين وليس الدفاع عن المملكة العربية السعودية، ذلك أن السعودية أو أي دولة عربية لم تكن مهددة. وأن الولايات المتحدة اتخذت قراراً بإرسال قواتها إلى السعودية قبل أن تطلب حكومة الرياض رسمياً مثل تلك القوات^(١٣٩).

٢- عانت المنطقة من الاستعمار الأجنبي ولقيت صعوبة بالغة في التخلص منه، لذا تولد تخوف من عودة التدخل الأجنبي بآثاره المدمرة وباحتمالية بقاءه^(١٤٠).

٣- معارضة وجود القوات الأمريكية في السعودية ليست معادة للغرب ولا موالة للعراق ولكن حفاظاً على سلام وأمن المنطقة^(١٤١) ذلك أن وجود القوات الأمريكية في السعودية وعلى مقربة من مكة والمدينة تشكل إثارة للمشاعر الإسلامية وتثير أحاسيس سخط معمقة^(١٤٢) مما يزيد من حدة الأزمة، وينذر بالانفجار الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة على المنطقة والعالم^(١٤٣).

٤- فرض ارادة القوة الأجنبية على المنطقة وبالتالي السيطرة عليها يشكل انتهاكاً للسيادة العربية. ويعمل على تعقيد الأمور، ويكون ذا نتائج مدمرة لمصالح جميع الأطراف^(١٤٤) علماً بأن الدول العربية قادرة على حل المشكلة ضمن الإطار العربي إذا تركزت وشأنها^(١٤٥).

وقد شارك مجلسا الأعيان والنواب القيادة السياسية الأردنية في نظرتها

القومية، برفضها التدخل الأجنبي والمطالبة بالحل العربي. فقد استنكر مجلسا الاعيان والنواب الاستعانة بالاجنبي ورفضوا تدخله ودعيا لإخراجه من الأراضي المقدسة، وناشدا الدول العربية والاسلامية للقيام بدورها في الدفاع عن المقدسات، وحل الازمة ضمن الأسرة العربية.^(١٢١)

الخلاصة:

تنازع الموقف الأردني من أزمة الخليج اتجاهاً متعارضاً هما:

الاتجاه الأول: ضمان المصالح الوطنية :

تنطلق السياسة الأردنية في هذا المجال من نظرة واقعية تحكمها محدودية الموارد، وضرورة تأمين الحد الأعلى من المصالح الوطنية للدولة وهي : المحافظة على الذات، تأمين المساعدات الاقتصادية الخارجية، عدم معاداة قوى النظام الدولي الجديد.

وهذا الاتجاه كان من المفروض أن يكون المحدد الأساسي لحركة السياسة الأردنية خلال الأزمة.

الاتجاه الثاني : ضمان المصالح العربية:

راعت السياسة الأردنية في هذا المجال محاولة تأمين الحد الأدنى من التضامن العربي لمواجهة الأزمة. والعمل على حلها من خلال المؤسسة العربية (جامعة الدول العربية)، وتفادي تدويل الأزمة واختراق القوى الأجنبية للنظام العربي، وضرب دولة عربية (العراق)، من قبل هذه القوى باسم الشرعية الدولية.

ومن المعروف بأنه قد يحدث تعارض ما بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية، ولكن في المنظور السياسي فإن الدولة عندما يكون هدفها قومياً فإنها تستطيع أن ترسم طريقها في مصلحتها الوطنية بحيث تؤدي إلى المصلحة القومية. والأردن يختلف في هذا المجال عن الكثير من الدول العربية، حيث تتمتع قيادته السياسية بنظرة سياسية بعيدة المدى شاخصها الأساسي المصلحة العربية العليا، وهو يفكر بهذا الاتجاه لحسه القومي، ولوضعه الجغرافي في مواجهة إسرائيل. من هنا حاول حل الأزمة سلمياً وضمن الإطار العربي وحذر من مخاطر الحرب، وبأن المراد هو تدمير القوة العسكرية والتكنولوجية العراقية، والتحكم بثروات العرب.

وبالرغم مما تعرض له من ضغوط ومضايقات خلال الأزمة إلا أن وحدته الوطنية جعلته يقف صلباً أمام تلك الضغوط. وكانت الخسائر التي تعرض لها نتيجة لموقفه خسائر مادية وقتية استطاع أن يعالجها فيما بعد.

وكانت مكاسبه من الأزمة وحدته الوطنية والانسجام التام ما بين تطلعات الشعب والقيادة السياسية الأردنية.

تُمارس المؤسسات السياسية غير الرسمية تأثيراً أساسياً في عملية صنع القرار السياسي الخارجي^(٧٦)، وفي تكوين وتوجيه الرأي العام داخل الدولة^(١٤٤). لذا فإن التحليل النهائي لأي نظام سياسي وتوضيح مواقفه تجاه القضايا المختلفة لا بد وأن يأخذ بالاعتبار هذه المؤسسات^(٣).

المبحث الأول: الأحزاب السياسية:

لا يستطيع الانسان أن يكون سعيداً دون وجود المنافسة، لأنها-أي المنافسة-كانت منذ كان الانسان الحافز لأهم فعالياته. لذلك فإن من الواجب عدم الغائها، وإنما مراعاة أن لا تتخذ اتجاهات ضارة كثيرة^(١٤٥:٣٣)، وتوجيهها وجهتها الصحيحة بحيث تكون منافسة بناءة تحقق الأمن والتقدم والرخاء، وتتحقق المنافسة بوجودها في مجتمع ديمقراطي تحكمه مصلحة الوطن والمواطن.

في هذه الأجواء تقوم الأحزاب السياسية بدورها المؤثر والهام على أكمل وجه، حتى قيل بأن الأحزاب السياسية هي التي تخلق الديمقراطية أو أن النظر للديمقراطية يكون من خلال الأحزاب^(١٤٦).

وبالرغم من عدم اتفاق كُتّاب وفُقهاء القانون الدستوري والعلوم السياسية، على تعريف واحد للأحزاب السياسية، إلا أنهم اتفقوا على عناصر معينة تجمع بينها. فقد عرّف (بنجامان كونستان) سنة ١٨١٦ الحزب السياسي بأنه «اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية نفسها»^(١٤٧:٢).

وعرّفه (أدموند بيرك) بأنه «مجموعة من الناس اتحدوا للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام على أساس مبدأ بذاته يتفقون كلهم عليه»^(١٤٨).

وعرّفه قانون الاحزاب السياسي الأردني في مادته الثالثة بأنه كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة^(١٤٩).

وعند الحديث عن الاحزاب السياسية الأردنية وموقفها من أزمة الخليج لا بد من الإشارة الاستدراكية الى ان هذه الاحزاب لم تكن مرخصة بل كانت أحزاب قيد التأسيس رغم أنها قائمة بالفعل.

وقد لعبت هذه الأحزاب دوراً بارزاً ومميزاً خلال أزمة الخليج، في دعم العراق والوقوف ضد الأجنبي، وتبيان مواقفها والتعبير عن رأيها بكل صراحة ودونما وجل وكان المساعد على ذلك أمرين هما:

- ١- تطابق وجهات النظر بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في موقفها من أزمة الخليج.
- ٢- التجربة الديمقراطية التي كانت خلال أزمة الخليج أتاحت لمختلف الفعاليات التعبير عن رأيها بكل حرية والتي أعطتها الأزمة زخماً لتتحول

الى واقع ملموس أضفى على عمل الأحزاب السياسية صفة الشرعية.

وتصنف الأحزاب السياسية وفقاً لمنطلقاتها الفكرية الى ما يلي:-
أولاً: الأحزاب الدينية:-

تعتمد الأحزاب الدينية الدين أساساً لعقيدها ومنطلقاً فكرياً وسياسياً لها، وتشكل قاعدتها قطاعاً شعبياً عريضاً-انتساباً أو تعاطفاً- لقربها من معتقدات الشعب وتراثه. وتعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أبرز الأحزاب الدينية في الأردن تفاعلاً وتأثيراً بمختلف الأحداث التي تعرّض لها الأردن على مدى العقود الماضية وحتى الآن.

جماعة الإخوان المسلمين:

ركزت البيانات الصادرة عن «الإخوان المسلمين» في العالمين العربي والإسلامي في غضون أزمة الخليج على الإلتزام بالقواعد الشرعية التالية:-

- ١- الأمر بالبُعد عن التنازع والفرقة «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين». الانفال آية (٤٦).
 - ٢- الإلتزام بتسوية خلافات المسلمين عن طريق جهود الوساطة السلمية. «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما بالعدل». الحجرات آية (٩).
 - ٣- التحذير من موالة غير المسلمين «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم». المائدة آية (٥١).
 - ٤- الدعوة للجهاد ضد المعتدين. «قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين». التوبة آية (١٤).
- وقد تفاوتت درجات الإلتزام بكل من القواعد السابقة بين جماعة إسلامية وأخرى لاختلاف الظروف السياسية (٧٤:١٥٠).
- وفي الأردن فإن التجربة الديمقراطية أتاحت الفرصة لمختلف الأحزاب السياسية للتعبير عن وجهة نظرها.

انطلق موقف جماعة الإخوان المسلمين من أزمة الخليج من إيمانها بضرورة توحيد الأمة. ودفع الخطر الأجنبي عنها، وحل الخلافات فيما بينها بعيداً عن التدخل الأجنبي، متطابقاً في ذلك مع الموقف الرسمي الأردني من الأزمة. فقد حذرت الجماعة من أن المعارك الجانبية بين الأشقاء تصب دائماً في المخططات الإستعمارية الهادفة لتدمير أي مشروع نهضوي عربي أو إسلامي يهدد مصالحها. (١٥١)

وتمنت أن لا يصل الأمر في حل الخلافات بين العرب والمسلمين إلى حد استخدام القوة العسكرية لأن ذلك يعمق الخلافات والإنقسامات بين أبناء الأمة ويفتح الباب

للقوى المعادية لاحتلال المنطقة والهيمنة على مقدراتها، لذا دعت الجماعة الشعوب العربية والاسلامية لتطويق المشكلة العراقية-الكويتية وحلها بالطرق السلمية وضمن الاطار العربي^(١٥٢)، وعدم جواز إنعكاس المواقف السياسية على العلاقات الاخوية مذكرة بما قدمه الشعب الكويتي من بذل للأموال مساعدة لهم في كل مكان^(١٥٣) وتقديم الدعم المادي والمعنوي والمساعدات الإنسانية لشعبي العراق والكويت وسائر الشعوب المسلمة المتضررة في المنطقة^(١٥٤).

وبالرغم من عدم تأييد الجماعة لدخول القوات العراقية للكويت إلا أنه وبعد تحول المشكلة من مشكلة عربية-عربية، إلى مشكلة عربية-أجنبية، فقد أعلنت الجماعة عن رفضها واستنكارها للتدخل الأجنبي في المنطقة، وتجميده للأرصدة العربية، والحرب التي شنت على الشعب العراقي بجميع مراحلها^(١٥١)، وزيارة الرئيس الأمريكي لمنطقة الخليج ولقائه مع الرئيس السوري في جنيف^(١٥٥) وقد أخذ موقف الجماعة المسالك التالية:-

١- الإسناد المعنوي: شاركت الجماعة في الكثير من المسيرات والمهرجانات بهدف التوعية الوطنية، وكشف المؤامرة الحاكمة على العالمين العربي والاسلامي. وشاركت في مؤتمرات عالمية من أجل نصرة الشعب العراقي وفك الحصار عنه.

وبذلت الجماعة جهوداً حثيثة لإيجاد حل سلمي للأزمة بمشاركة بوفد إسلامي هدفه الوساطة لدى الملك السعودي فهد بن عبدالعزيز والرئيس العراقي صدام حسين إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة.

كما قام وفد من الجماعة بزيارة إيران للتخفيف من معاناة الشعب العراقي وحثها على الوقوف الى جانب الأردن إذا ما تعرضت للغزو الصهيوني.

وعندما أصبح الأردن مهدداً بخطر التدخل الإسرائيلي كان دور الإخوان بارزاً في تعبئة القوى الشعبية والطلب من الحكومة تسليح الجيش الشعبي إستعداداً للمشاركة في صد أي عدوان صهيوني على الأردن.

٢- الإسناد المادي: شاركت الجماعة في جمع التبرعات المادية عن طريق الهيئات الشعبية والتطوعية. وألقت ما سُمي باللجان الشعبية الإسلامية التي قامت بجمع التبرعات النقدية والعينية وأرسلتها في قوافل متعددة للعراق^(١٥٦).

وقد استخدمت الجماعة وسائل عديدة للتعبير عن موقفها من أزمة الخليج باعتبارها تهديداً للأمة العربية والإسلامية وغزواً لديارها واستنزافاً لمواردها وتفكيك صفوفها وأبرز هذه الوسائل: (وسائل الإعلام، ومنابر المساجد والمؤسسة البرلمانية).

وتجدر الملاحظة أن الجماعة تفرق بين موقفها الرسمي، وموقف بعض أعضائها أثناء الأزمة.

ثانياً: الأحزاب القومية:

تدعو الأحزاب القومية إلى وحدة العرب جميعاً، ونبذ الفرقة والخلاف والوقوف في وجه أي اعتداء يُراد بهم، معتمدة القومية كمطلق فكري لها. ومن أبرز هذه الأحزاب ما يلي:-

١- حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني:

هو حزب عربي قومي يؤمن بأن القومية العربية حقيقة ثابتة وبأن الشعور القومي الواعي والذي يربط الفرد بأمتة هو شعور مقدس، وتتجسد النظرية القومية التي يعتمدها الحزب في إرادة الشعب العربي في التحرر والوحدة. ويعالج القضايا العربية من وجهة النظر القومية العليا، ووضع الحلول للقضايا القطرية بما ينسجم مع الأهداف القومية، ويؤمن بأن السلطة بيد الشعب وهو مصدر السلطات.^(١٥٦)

بالإضافة إلى إيمان الحزب بأن العراق جزء من الوطن العربي فإنه يؤمن أيضاً بأن الكويت كانت وما تزال أرضاً عراقية فصلها المستعمرون الإنجليز في الثلاثينات من هذا القرن لغايات إستراتيجية إستعمارية.

لذا اعتبر الحزب دخول القوات العراقية للكويت إستعمالاً لحقه الطبيعي في إستعادة أرضه وشواطئه خاصة بعد أن أصبحت الكويت بؤرة للتآمر على العراق، ومشاركة في المخططات الأمريكية المباشرة لضربه إقتصادياً ومحاصرتة، لذلك أيد الحزب هذه الخطوة باعتبارها حقاً طبيعياً للعراق، وإحدى الضرورات القومية ولاتفاقها مع المبادئ الوحودية القومية.^(١٥٧)

إضافة إلى ذلك فإن القوات العراقية دخلت لمساندة الشعب العربي في الكويت وبناء على طلب قيادته الشعبية، تبعاً لذلك عمل الحزب منذ اللحظة الأولى لدخول القوات العراقية للكويت يوم ١٩٩٠/٨/٢ على دعم العراق بكل ما يستطيع من امكانيات، وعمل على شجب واستنكار التدخل الأجنبي، مؤكداً أن ما حصل في الكويت هو شأن وطني داخلي، وأن الخلاف العراقي الكويتي هو شأن عربي لا يمكن حله إلا من خلال الإطار القومي العربي وليس من خلال التدخل العسكري الأجنبي.^(١٥٨)

أمّا عن فعالية الحزب فقد بادر منذ صباح ١٩٩٠/٨/٢ إلى إستحداث غرفة عمليات لمتابعة التطورات واتخذ خطوات عملية فورية للإتصال مع القوى النقابية والفعاليات والأحزاب والمؤسسات فكان التجاوب كبيراً.

وشارك الحزب في تنظيم حملات التطوع وجمع المواد الغذائية والدوائية وتنظيم المسيرات والمظاهرات والمهرجانات والندوات والمحاضرات بشكل يومي ودائم كما إستمر بإرسال برقيات التأييد للعراق واستنكار مواقف دول التحالف، وتوجّهت إلى العراق فرق نقابية وشعبية للتعبير عن تأييدها لقيادته وشعبه. كما شارك الحزب أيضاً بالدعوة إلى مؤتمر للقوى الشعبية

العربية الذي عُقد في عمّان بتاريخ: ١٥/٩/١٩٩٠ (١٥٧) ودعا في بيانات أصدرها بخصوص الأزمة إلى ضرب المصالح الأمريكية في كل مكان من الوطن العربي، ومواجهة كل الإحتمالات والوقوف صفاً واحداً إلى جانب العراق في مواجهته مع قوى البني والعدوان. ودعا الدول النفطية إلى استخدام النفط بيد الأمة العربية، ومناشدة الدول الصديقة والحليفة لدعم العراق وعدم السماح للتحالف بضربه وبخاصة الاتحاد السوفيتي وإيران. والطلب من الحكومة الأردنية إعلان التعبئة العامة وعلى كافة الأصعدة وحشد طاقات الشعب لمواجهته لكل الاحتمالات. (١٥٨)

٢- الحزب السوري القومي الاجتماعي:

يُقسّم القوميون الاجتماعيون العالم العربي إلى أربع بيئات إجتماعية وجغرافية متميزة، هي: سورية الطبيعية (الهلل الخصب ويضم الأردن، فلسطين، الشام، لبنان، العراق والكويت)، ثم شبه الجزيرة العربية ووادي النيل والمغرب العربي الكبير.

وبقدر ما يحرص القوميون الإجتتماعيون على استعادة وحدة سوريا الطبيعية ضمن حدودها التاريخية الجغرافية المعروفة، فانهم يحرصون على بذل كل جهد ممكن للمساهمة في تحقيق وحدة كل بيئة إجتماعية جغرافية في العالم العربي، وصولاً الى جبهة عربية واحدة تقف سداً منيعاً في وجه المطامع الخارجية. (١٦٠)

من هنا فإن موقف الحزب من أزمة الخليج جاء من صلب العقيدة القومية الإجتتماعية منسجماً في ذلك مع مصلحة الوطن والأمة.

فقد أيد الحزب الخطوة التي أقدم عليها العراق بدخوله الكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠ لكونها أمر طبيعي لحقائق الجغرافية والتاريخ فالكويت تعتبر جزء من العراق عبر مراحل التاريخ، بالرغم من عدم إتفاقه بشكل دائم مع خط القيادة العراقية القومي.

ورأى الحزب بأن الأزمة كان يمكن ألا تقع لولا غياب الوجدان القومي واستمرار التفكك لهذه الأمة، وأنه كان بالإمكان حل الأزمة قبل أن تستفحل لو توفرت النية الجادة للحوار الثنائي بين الطرفين بعيدياً عن تدخل الإرادات الأجنبية التي لا يمكن أن تقرر شأن من شؤون الأمة.

لذا فقد رفض الحزب التدخل الأجنبي في الأزمة بين العراق والكويت ورأى بأن أية حلول تخص أي شأن من شؤون الأمة يجب أن تقرها هذه الأمة لتعبر بذلك عن إرادتها ومصالحها الحقيقية.

وبالرغم من إيمان الحزب بأن المسيرات والمهرجانات والبرقيات وغيرها، لم تكن بحجم الهجمة التي شنت لضرب النهوض القومي في العراق، وأن الرد على هذه الهجمة يكمن في حشد طاقات الأمة ومقدراتها وتوحيد جهودها لمواجهة

الخطر المحقق بها، إلا أنه ساهم في الجهد الإعلامي خلال الأزمة لتوعية المواطنين لخطورة ما يجري وأبعاده والأسباب الحقيقية الكامنة وراء الأزمة، وذلك من خلال البيانات السياسية التي أصدرها الحزب خلال الأزمة أو من خلال نشرة النفيير الصادرة عن الحزب، أو مشاركته بالمسيرات التي جرت في كافة أنحاء الأردن للإعراب عن وقوفه إلى جانب الشعب العراقي، كما أمر الحزب في جميع المناسبات بأن المحنة التي تعرّض لها الشعب الواحد في العراق والكويت هي نتيجة مباشرة لتدخل الإرادات الأجنبية.^(١٦١)

كما دعى الحزب إلى ضرورة إنشاء هيئة تنسيق شعبية بين ممثلي الأحزاب والفعاليات والنواب هدفها المتابعة السياسية والإعلامية تتحرك حسب مقتضيات المعركة وتطوراتها^(١٦٢)، وتتولى الرد على كل ما يتعرض له الأردن من حملات تشويه، ووضع الحقائق أمام المواطنين، والتنسيق مع البرلمان والجهات الرسمية بشأن نشاطات الإعداد والإستعداد، حتى يكون العمل الشعبي واحداً وبنظام واحد.^(١٦٣) وتعاون هيئة التنسيق الشعبية والحكومة للقيام بحملة لجمع التبرعات من القادرين من التجار والشركات والمؤسسات والأفراد لتأمين مقتضيات التعبئة ولوازمها.^(١٦٤)

وقد كان اتفاق الحزب مع الموقف الرسمي الأردني اتفاقاً تاماً في دعوته لحل المشكلة سلمياً وضمن الإطار العربي بعيداً عن التدخل الأجنبي، إلا أنه لم يتفق مع الموقف الرسمي في إدانته لدخول العراق للكويت.^(١٦٥)

ثالثاً: الأحزاب اليسارية:

ويُقصد بها الأحزاب المعارضة، التي تتبنى الاشتراكية، كأسلوب لتحقيق العدالة الإجتماعية، وكمناطق فكري لها. ومن أبرز هذه الأحزاب ما يلي:-

١- الحزب الشيوعي الأردني:

هو تنظيم سياسي للأردنيين الذين يوافقون على مبادئه وأهدافه ومنطلقاته الفكرية والسياسية ويلتزمون بنظامه الأساسي وتتوافر فيهم شروط العضوية، التي حددها النظام الأساسي للحزب.^(١٦٦)

ويطمح الحزب للوصول إلى السلطة بطريق ديمقراطي، وهو من الملتزمين بفئة الكادحين من عمال وتجار صغار، وصناعيين منتجين، ويشجع الصناعات الوطنية والقطاع الخاص المنتج بشرط أن يحافظ على حقوق المنتجين ويؤمن لهم حياة كريمة متفقة مع الجهد المبذول في العمل.^(١٦٧)

وخلال أزمة الخليج كان للحزب الشيوعي موقف متميز، فمنذ اليوم الأول للتدخل العراقي في الكويت، وصف الأمين العام للحزب د. يعقوب زيادين هذا التدخل بأنه غزو لا مبرر له من قبل دولة عربية كبيرة ضد دولة عربية شقيقة، وصغيرة، وعضو في جامعة الدول العربية، وعضو في هيئة الامم المتحدة^(١٦٨) ومثل هذا الغزو أعطى ذريعة سهلة للولايات المتحدة للقيام بحملة عسكرية في

منطقة الخليج مستنده إلى دعم دولي غير مسبوق، كما سمح الإجماع الدولي، والسلوك العراقي المتعنت بتوالي اتخاذ قرارات مجلس الأمن، بما فيها قرار استخدام القوة العسكرية لإخراج القوات العراقية من الكويت^(١٦٧) وفي الوقت الذي تمنى فيه الحزب معالجة النزاع بين العراق والكويت بالوسائل السياسية والحوار إما ثنائياً أو في الإطار العربي، فإنّ تفاقم النزاع إلى حد استخدام القوة المسلحة أثار أمله.^(١٦٨)

لذا طالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت واحترام الخيار الديمقراطي لشعب الكويت وقواه الوطنية والديمقراطية.^(١٦٩) وبذل المزيد من الجهود العربية لإحتواء النزاع في الإطار العربي، وقطع الطريق على المحاولات الأمريكية للتدخل في المنطقة وتدويل النزاع.^(١٦٨)

واستنكر الحزب التواجد الأجنبي في منطقة الخليج.^(١٧٠) ودعا لتفعيل الدور العربي الشعبي والرسمي معاً للإمساك بزمام المبادرة والإعداد للقاء عربي رسمي شامل لبلورة حل عربي متوازن، يستجيب لمطالب العراق الوطنية المشروعة من جهة، ولتطبيق قرارات الشرعية الدولية في الإنسحاب العراقي من الكويت وتمكين شعبه من تقرير مصيره بنفسه وبإشراف قوات عربية، ووجوب إنسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية من جهة أخرى.^(١٧١)

أما عن فعالية الحزب خلال أزمة الخليج فقد ساهم الحزب بنشاط في مختلف الفعاليات سواء في التضامن مع الشعب العراقي أو في الحملات المناهضة للتواجد العسكري الأجنبي في دول الخليج. واشترك بنشاط مع القوى الوطنية الأخرى وأحياناً منفرداً في حملات التعبئة الجماهيرية.

وساهم مع قوى وطنية وتقدمية وشخصيات مستقلة في تكوين التجمع القومي الديمقراطي، وإشترك في جميع الحملات الجماهيرية التي أقرها التجمع على مستوى الوطن بأسره.

وقام بمبادرات طليعية في تكوين لجان العمل الشعبي على مستوى المدن والقرى والأحياء، وبذل جهداً منفرداً أو مع القوى الوطنية والديمقراطية الأخرى لجذب أوسع الجماهير للعمل في اللجان الشعبية، وفي مراكز التطوع الكثيرة، ورفع الحزب عالياً شعار العمل من أجل تسليح الشعب لمواجهة احتمالات العدوان على البلاد وعمل على توسيع صفوف الجيش الشعبي.^(١٧٢) وناشد الحزب الشعبي الأردني رص صفوفه وترسيخ وحدته الوطنية، والإنخراط بكل شجاعة في كل أوجه النشاط السياسي والدفاعي للوقوف أمام كل خطر يتعرض له الأردن.^(١٧٢)

وقد تماثل موقف الحزب الشيوعي الأردني مع موقف الأحزاب الشيوعية العربية التي كانت تطالب بانسحاب العراق من الكويت، وترفض الوجود

الاجنبي العسكري في المنطقة، وفي الوقت ذاته تدرك أن اطفاء بؤرة التوتر في المنطقة يتطلب حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً. (١٦٧)

كما تماثل موقف الحزب مع الموقف الرسمي الأردني من أزمة الخليج، لكنه وجّه في الوقت ذاته نقداً حاداً إلى الحكومة الأردنية، كونها كانت تتفاوضي (١٦٥) عن عدم مصداقية الاعلام الأردني إبان الازمة.

٢- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني:

هو حزب وطني ديمقراطي من فصائل العمل الوطني الديمقراطي الأردني، يضم في صفوفه العناصر الطبيعية الأكثر استعداداً للنضال والتضحية من أبناء المجتمع وخاصة من الطبقات والفئات الإجتماعية ذات المصلحة بالتغيير والتقدم من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة ومتوسطة ومن مثقفين وطنيين وديمقراطيين، وهو إمتداد كفاحي لمنظمة الجبهة الشعبية في الأردن ويسترشد الحزب بالمنهج المادي الجدلي والنظرية الاشتراكية العلمية، ويسعى لتحقيق هدفين استراتيجيين هما:-

أ- إنجاز وتعميق التحرر الوطني والديمقراطي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الأردن وصولاً إلى بناء المجتمع الأردني الاشتراكي كجزء من مجتمع عربي إشتراكي موحد.

ب- تحرير فلسطين من الإستعمار الصهيوني، وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل أرض فلسطين وعاصمتها القدس. (١٧٣)

ويعتبر الحزب أن هنالك معسكر أعداء للأمة العربية يتمثل في الإمبريالية العالمية والصهيونية، لذا فإن موقف الحزب من أزمة الخليج إلى جانب العراق، كان منطلقاً من أنه ضد العدوان الأجنبي والصهيوني على العراق، وضد حل الأزمة عسكرياً، من هنا فإنه أدان وشجب التدخل الأجنبي والعدوان وذلك على كل الأصعدة عربياً ودولياً.

وطالب بحل المشاكل العربية ضمن الإطار العربي وبالطرق السلمية. وقد كان للحزب دور كبير في عملية تفعيل جماهير الوطن من خلال المسيرات والمظاهرات والمهرجانات والندوات التي أُقيمت لدعم العراق وشجب العدوان عليه ويمكن إجمال أبرزها فيما يلي:-

١- مؤتمر القوى الشعبية العربية الأول الذي عُقد في عمّان في ايلول ١٩٩٠.

٢- مؤتمر القوى الشعبية العربية الثاني الذي عُقد في صنعاء عام ١٩٩١.

٣- مؤتمر القوى الشعبية العربية الثالث الذي عُقد في بغداد عام ١٩٩٢.

٤- مؤتمر ملتقى الحوار الذي عُقد في طرابلس في الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١،

١٩٩٢ بهدف شجب العدوان على العراق ومساندة كل من العراق وليبيا.

كما أرسل الحزب برقيات الى الامم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وللجامعة العربية ولعدد من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وحركات التحرر على المستويين العربي والدولي، تتضمن تأييد العراق واستنكار وشجب التدخل الاجنبي في المنطقة. وساهم الحزب من خلال تواجده في النقابات العمالية والمهنية والمنظمات النسوية والشبابية بجمع التبرعات والمواد العينية من أدوية وحليب ومواد أساسية كان الشعب العراقي بأمس الحاجة اليها، وقد كان للحزب موقف متطابق مع الموقف الرسمي من أزمة الخليج. (١٧٤)

رابعاً : الأحزاب الوطنية:

الوطنية هي الصيغ التي تجمع مكونات الشعب كاملاً بكل صفاته وتمثل خصوصيته، ومكتسباته وخبرته، بغض النظر عن الإختلاف العرقي والديني. فالوطنية الأردنية تجمع المسلم والمسيحي والعربي والشركسي والأردني من الأصول المختلفة.

من هنا فإن الأحزاب الوطنية هي الأحزاب التي تؤمن بالوطنية كصيغة تتعامل من خلالها للعمل السياسي، وهذه الصيغة لا تقبل التجزئة الى أسفل وإنما تقبل التوحد إلى أعلى. (١٧٥)

وهي تلك الاحزاب ذات المنبت الفكري والبرامجي المحلي والتي ليست لها امتدادات فكرية او ايمية او ايديولوجية خارج الأردن.

وهي أحزاب إصلاحية ترسخت جذورها في الدول العريقة بالديمقراطية وتتبنى أفكاراً عامة تمثل حصيللة الفكر الانساني على مر العصور. (١٧٦)

وباستثناء حزب العهد الأردني الذي تميز عن بقية الأحزاب الوطنية الأردنية المتواجدة حالياً، بأنه الحزب الوطني الوحيد الذي كان يعمل كحزب مؤسس خلال أزمة الخليج فإن بقية الأحزاب الوطنية كانت في طور التأسيس. * حزب العهد الاردني: هو حزب وطني ينطلق في مبادئه ومرتكزاته من الإيمان بأن الأردن جزء من الوطن العربي الكبير الذي عمل الإستعمار على تقسيمه وتجزئته، وأنه من الواجب التخلص من الحالة القطرية الراهنة بإتباع المنهج الديمقراطي الذي يعتبر السبيل الأقوم لتحقيق طموحات الأمة في النهضة والتكامل والوحدة.

ويؤكد الحزب تمسكه بالتعددية السياسية. والتنوع الفكري ضمن إطار الهوية الوطنية الواحدة مع الأخذ بالإعتبار خصوصية التجربة الاردنية بكل ملامحها ومعطياتها وحدودها.

ويعتبر الحزب الإسلام الأساس في الإنتماء الروحي والفكري والشقافي للأمة العربية، مفرقاً في ذلك بين الإسلام السياسي الحزبي المحدود بأطر التنظيم الحزبي، والإسلام كمعتقد.

ويؤمن الحزب بأن الهوية الوطنية التي تنبع من مكونات الوطن، هي هوية مفتوحة لكل من قبل المحتوى الدستوري للدولة الأردنية وارتضى الوطن الأردني وطناً له. وهي هوية جامعة تلتقي عندها جميع الفئات الاجتماعية والطائفية، دونما تفريق أو تمييز بين أردني وأردني، وعربي وعربي. وفي مجال العلاقات الأردنية - الفلسطينية يركز الحزب على عدد من الثوابت تتمثل في الإنتصار لقضية الشعب الفلسطيني، وحقه الثابت في أرضه، وتقرير مصيره، ورفض الإحتلال ومؤامرة الوطن البديل، والإعتراف بالهوية الفلسطينية والكيان السياسي الذي يرتضيه الفلسطينيون لأنفسهم.^(١٧٧)

ويؤمن الحزب بأن تحقيق الوحدة يكون بتطوير الحالة القطرية، وليس بالانقلاب على أي قطر.^(١٧٥) وبأن المكان الطبيعي لحل المشاكل العربية، هو الجهد العربي المشترك في الإطار العربي وبالطرق السلمية.^(١٧٨) من هنا فإن الحزب لم يؤيد احتلال العراق للكويت^(١٧٥)، إلا أن التدخل الأجنبي في المنطقة في أعقاب ذلك، شكّل حالة أخطر من دخول العراق للكويت.^(١٧٨)

تبعاً لذلك فقد إستنكر الحزب التدخل الأجنبي، وطالب بحل الأزمة في إطارها العربي، وثمّن موقف القيادة الأردنية والشعب الأردني الراض للتدخل الأجنبي في المنطقة، والمحذر من مخاطره، والداعي إلى حل الأزمة سلمياً^(١٧٩) ولتحقيق ذلك دعا الحزب الحكومات والشعوب والهيئات العربية والإسلامية والعالمية، المهتمة بإنقاذ الموقف، ومنع الكارثة، وإعطاء السلام فرصته الحقيقية بدعم الموقف الأردني والجهود الأردنية الداعية للسلام.^(١٨٠) أما عن فعالية الحزب خلال أزمة الخليج، فقد شارك في إلقاء العديد من المحاضرات، وأصدر العديد من البيانات الموجهة للرأي العام المحلي والعربي، تضمنت شرحاً لأهداف التحالف وتوضيحاً للصورة الحقيقية للأزمة. كما أرسل الحزب برقيات إلى جلالة الملك الحسين، وإلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، تؤيد فيها الخط السياسي الذي تبنته القيادتان تجاه أزمة الخليج.^(١٧٥)

المبحث الثاني: النقابات المهنية

هي مجموعات مهنية مهمتها الدفاع عن مصالح أعضائها المادية بشكل رئيس، وتشمل جميع ميادين العمل الصناعي، والتجاري، والزراعي ويختلف مدى تدخل النقابات وتأثيرها في ممارسة السلطة السياسية وإتخاذ قراراتها. بل وفي إستمرار هذه الممارسة باختلاف حجم النقابة واستراتيجيتها المهنية المسؤولة عنها في بناء الاقتصاد الوطني.^(١٨١)

وتستخدم النقابة الإعتصام، والإضراب، والمسيرات كأدوات عمل تفرض من خلالها موقعها على أرباب العمل أو أصحاب القرار.

وقد لعبت النقابات المهنية دوراً إيجابياً وكبيراً على الصعيدين الأردني والقومي، طوال المرحلة التي سبقت تجربته الديمقراطية، باضطلاعها بمهام وطنية وقومية كبرى، فرضها الواقع الموضوعي لتلك الفترة.

وفي ظل الديمقراطية والعمل السياسي الحزبي، اختلفت الآراء حول الدور الذي تلعبه أو يمكن أن تلعبه النقابات المهنية، وتتمثل أبرز هذه الآراء بما يلي:-

١- في ظل الديمقراطية وترخيص الأحزاب السياسية، لم يعد مبرر لأن تقوم النقابات المهنية بأى دور سياسي، وإقتصر دورها على المهمات التي أنشئت أساساً من أجلها. وهي القضايا المهنية والمصالح المادية لمنتسبي هذه النقابات.

٢- أن تتحول النقابات المهنية إلى جمعيات تُعنى بالأبحاث والدراسات فحسب.

٣- أن يبقى الدور السياسي للنقابات المهنية على ما هو عليه، وهو اعتقاد الكثير من الأفراد والجماعات النشيطة في النقابات.^(١٨٢)

وخلال أزمة الخليج كان للنقابات المهنية رأي مميز في موضوع الأزمة، ودور كبير من خلال المشاركة بمختلف الفعاليات التي دعت الى دعم العراق، وإستنكار التواجد الأجنبي، وتأييد موقف الأردن الرسمي الذي كان متطابقاً مع موقفها.

وكان رأى النقابات المهنية بموضوع الأزمة، بأن دخول القوات العراقية للكويت جاء بناءً على طلب من الشعب الكويتي، وأن إستجابة القوات العراقية لذلك جاء حماية للأمن الكويتي والعربي^(١٨٣)، وحقاً شرعياً للعراق في الدفاع عن نفسه.^(١٨٤) لذا فإن ما حدث في الكويت هو شأن عربي لا يجوز لأحد التدخل فيه.^(١٨٥)

من هنا فإن النقابات المهنية طالبت بوجوب حل المشكلة ضمن الإطار العربي.^(١٨٦) وسحب القوات الأجنبية من المنطقه^(١٨٧)، إضافة إلى المطالبة بسحب الدول العربية والاسلامية لقواتها التي أرسلت لمساعدة دول التحالف ووضعها في خدمة العراق.^(١٨٨)

واستنكرت النقابات المهنية التدخل الأجنبي في المنطقة، والحصار المفروض على العراق من قبل دول التحالف الأجنبية والعربية^(١٨٩)، والجرائم النكراء التي قام بها التحالف بضربهم الأهداف المدنية والتي كان ملجأ العامرية أبرز دليل على وحشيتها، والقرار الأمريكي بتجميد الارصده المالية للعراق والكويت، وما قام به التحالف من إعتداء على المواطنين والصحاريج الأردنية.^(١٩٠) داعية لضمود الأردن أمام كل الضغوط الأجنبية، ومقاطعة البضائع والمنتجات الأمريكية، وضرب المصالح الامريكية في كافة المواقع.^(١٩١)

كما قامت النقابات المهنية بمقاطعة الوفد الكويتي الذي زار الأردن وذلك لعدم

ممارسة الحركة الوطنية الكويتية الضغط على الحكومة الكويتية عند استقدامها للأجنبي^(١٨٤).

وفي اعتقادي فإن هذا الموقف من الوفد الشعبي الكويتي، كان يمثل ذروة الإنفعال العاطفي وعدم تقدير آثاره على مجرى العلاقات الأردنية مع دول الخليج، والتي كانت تحتم أن يتحدد الموقف من منطلق توازن السياسة الخارجية الأردنية في علاقتها مع الشعوب العربية في حالة حدوث أزمة أو صراع في علاقاتها الثنائية. أما عن دور النقابات المهنية وفعاليتها خلال أزمة الخليج، فيمكن إبراز أهم نشاطاتها بما يلي:

١- فُتِحَ مَجْمَعُ النِقَابَاتِ المِهْنِيَةِ بتوجيه من رئيس الوزراء يوم ٢١/٨/١٩٩٠ كافة قاعاته لاستقبال الأشقاء الذين شردهم الغزو الذي أقدم عليه دول التحالف^(١٩٢).

٢- ناشدت النقابات المهنية الحكومة بالعمل على إنشاء مجلس أعلى للتعبئة الوطنية يضم الجهات الرسمية والقوى السياسية والفعاليات لتوحيد وتنسيق الجهود للصمود أمام ما يُراد بالوطن والأمة^(١٩٣).

٣- تَبَرَّعَ الإِتِّحَادُ العام للنقابات العمال الأردني بأجر يوم عمل دعماً لصمود العراق وفتح باب التطوع الإختياري، وأعلنت نقابة الموانئ عن إستعدادها للقيام بأي عمل يُطلب منهم للدفاع عن العراق والعرب^(١٨٦). كما أعلنت نقابة الجيولوجيين عن وضعها لكافة إماكنيات النقابة في خدمة المعركة^(١٩٤).

٤- ناشد رؤساء النقابات المهنية الأردنية الرئيس التركي بعدم السماح للدول الغربية باستخدام أراضيها لضرب العراق^(١٩٥).

٥- أهابت نقابة المهندسين بالهيئات الهندسية العربية للإجتماع على مستوى إتحاد المهندسين العرب للإعلان عن رفضها التبعية والخضوع كما أهابت نقابة المحامين بكل القوى الوطنية والتنظيمات السياسية والحزبية والنقابية في الوطن العربي أن تستمر في تأييدها ودعمها ومقاومتها للأجنبي^(١٩٦).

٦- نَظَّمَتِ نقابة العاملين في مصفاة البترول مسيرة بتاريخ ١٤/٢/١٩٩١، انطلقت من مصفاة البترول إلى مقر الأمم المتحدة وسَلَّمُوا مذكرة الى الممثل المقيم للأمم المتحدة في عمّان إستنكروا فيها ضرب ملجأ العامرية. كما أصدرت النقابة العامة للعاملين بالنقل البري والميكانيك قراراً بالتوقف عن العمل لمدة عشر دقائق إحتجاجاً على ما قامت به أمريكا وحلفاءها من ضرب ملجأ العامرية^(١٩٧).

٧- أيدت مختلف الفعاليات النقابية والمهنية والشعبية مواقف جلالة الملك الحسين معربين عن وقوفهم صفاً واحداً خلف قيادته. كما أيدت الرئيس

العراقي صدام حسين. وفي هذا تطابق لموقف النقابات المهنية مع الموقف الرسمي الأردني. (١٩٨)

المبحث الثالث: الإتحادات واللجان:

وهي إحدى الجماعات الضاغطة التي لا تُمارس نشاطاً سياسياً، وأبرز الإتحادات واللجان التي كان لها دور خلال أزمة الخليج ما يلي:-

أولاً: لجنة التنسيق الأردنية لدعم العراق:

جاءت فكرة إنشاء لجنة التنسيق الأردنية لدعم العراق، بعد سلسلة من اللقاءات عقدتها رئاسة مجلس النواب، مع ممثلي الفعاليات الإجتماعية التي تشكلت بلجانها الفرعية المختلفة، في مناطق المملكة لدعم العراق. بهدف توحيدها في أقل عدد ممكن، مع مراعاة تمثيلها لكافة قطاعات الشعب. ضمن التوجه لإقامة تنظيم يستهدف توحيد الجهد الوطني في مجال دعم العراق، لما في ذلك من حرص على زيادة وكفاءة وفاعلية هذا العمل. (١٩٩)

وتهدف لجنة التنسيق الى ما يلي:-

- ١- توحيد الجهد الوطني لجمع التبرعات لدعم صمود العراق.
- ٢- تنظيم التبرعات النقدية والعينية بألية محكمة.
- ٣- تنسيق عملية جمع التبرعات.
- ٤- تأمين ارسال المواد والمساعدات المُتبرّع بها إلى الجهات المحددة في العراق.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد تشكلت لجنة التنسيق الشعبية من اللجان والتنظيمات التالية:-

- ١- لجان تختص باستلام وشحن المواد الطبية وهي:-
 - أ- اللجنة الصحية العربية للطوارئ.
 - ب- الهيئة الإسلامية العالمية للإغاثة الطبية.
- ٢- لجان تتولى إستلام التبرعات العينية والنقدية وهي:
 - أ- الإتحاد العام للجمعيات الخيرية.
 - ب- اللجنة الشعبية الأردنية لدعم العراق والتصدي للعدوان الأجنبي.
 - ج- اللجنة التنفيذية للتعينة والطوارئ (التابعة للنقابات المهنية)
 - د- اللجنة الإسلامية لدعم جهاد العراق. (٢٠٠)

وتقوم لجنة التنسيق بجمع التبرعات وإيصالها إلى العراق. بالتنسيق مع الجهات الرسمية في الأردن والعراق، بتحديد الجهات التي يتم التعامل معها في العراق، فجمعية الهلال الأحمر العراقي يُقدم لها الأدوية، وهيئة رعاية الطفولة في العراق يُقدم لها المواد الغذائية والعينية، وتُعدُّ اللجنة الجهة الوحيدة المخولة بجمع التبرعات وايصالها الى العراق.

وعلى المستوى الدولي إتخذت اللجنة الإجراءات المناسبة للاتصال

بالمنظمات الدولية والاقليمية والعربية لإطلاعها على الواقع المرير الذي يعيشه الشعب العراقي في ظل الحصار الإقتصادي^(١٩٩)
ثانيا: اللجنة الشعبية الأردنية لدعم العراق والتصدي للعدوان الأجنبي:

تأسست اللجنة بتاريخ ٧/٨/١٩٩٠^(٢٠١)، وهي أحد الأعضاء الفاعلين في لجنة التنسيق الأردنية لدعم العراق، التي يقع مجال إختصاصها بجمع التبرعات العينية والنقدية^(٢٠٠)

وقد أكدت اللجنة وقوفها إلى جانب العراق، كما أشادت بدور العراق في الدفاع عن الأمة، وفي ربطه لقضايا المنطقة، رافضة الفصل بين الحلول السياسية لقضية الخليج والقضية الفلسطينية، وكافة قضايا المنطقة، ذلك أن الشرعية الدولية كل لا يتجزأ^(٢٠٢)

وثمنت اللجنة موقف الأردن قيادة وحكومة وشعباً في تضامنه مع العراق ضد العدوان^(٢٠٣)

أما عن فعالية اللجنة خلال أزمة الخليج، فقد شاركت اللجنة بكافة النشاطات والفعاليات الشعبية وال جماهيرية التي تهدف إلى دعم العراق والتصدي للأجنبي من مظاهرات ومسيرات وندوات وإصدار البيانات وإرسال البرقيات والاحتجاجات إلى كافة المحافل الدولية والعربية.

كما دعت اللجنة إلى التوقف عن العمل والحركة لمدة خمس عشرة دقيقة للتعبير عن شجب التحالف ضد العدوان، ولزيارة رئيس الولايات المتحدة للمنطقة. وعملت باستمرار على أخذ المبادرة بالتنسيق مع القوى والجهات التي تعمل بنفس أهداف وغايات اللجنة لتوحيد الجهد.

وفيما يتعلق بموضوع الدعم المادي إرتأت اللجنة أن يتم ذلك عن طريق اتحاد الجمعيات الخيرية، فتم الجمع المالي والعيني من قبل اللجنة وكافة فروعها في المحافظات بموجب ايصالات الاتحاد ويتم إرساله للعراق.

وإبتداءً من الأسبوع الأخير من شهر كانون ثاني ١٩٩١ فتحت اللجنة حسابات لها في بنك الاسكان وفروعه في سائر أنحاء المملكة وتم الإعلان عن ذلك بكافة وسائل الإعلام، وكانت إستجابة الشعب لذلك جيدة.

كما قامت اللجنة بتغطية أثمان مستلزمات طبية ودوائية أرسلت للعراق بمبلغ ١١٠ آلاف دينار، ساهمت بمبلغ ألفي دينار مع اللجنة الصحية العربية للطوارئ، وساهمت أيضاً بدعم الجيش الشعبي في الأردن إنطلاقاً من إيمان اللجنة بوحدة الساحة ووحدة المعركة.

وكانت اللجنة على إتصال دائم مع اللجان العربية المماثلة في بعض البلدان العربية وذلك للتنسيق وأخذ المواقف المشتركة^(٢٠٤) وشاركت اللجنة في عقد مؤتمرات القوى الشعبية العربية. وكانت اللجنة تشعر بأن هناك تقصيراً في تغطية الأحداث من قبل الإعلام المحلي عن قصد في أحيان، وعن غير قصد في

أحيان أخرى. كما أن الاعلام الأجنبي كان مضللاً وغير موضوعي محاولاً قطع الطريق أمام أي مساعدة لدعم الصمود العراقي أو تفعيله.^(٢٠١)

ثالثاً: الاتحاد النسائي الأردني العام:

هو عبارة عن هيئة أهلية، يتمتع بالشخصية المعنوية، يستهدف تنمية قدرات المرأة الأردنية ومهارتها في المجالات المختلفة وتقوية دورها في المساهمة الواعية الفاعلة في تنمية المجتمع وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً.^(٤:٢٠٥)

تأسس الاتحاد عام ١٩٨١ وكان يحتوي على مستقلات اوعضوية فردية، وفي عام ١٩٨٩ تم تعديل نظام الإتحاد بحيث أصبح يمثل جمعيات ولجاناً سكنية ومستقلات، وفي شهر تشرين أول ١٩٩٠ جرت إنتخابات على أساس تمثيل كافة القوى.^(٢٤:٢٠٦)

وفي هذه الفترة تدخلت وزارة التنمية فشكلت هيئة مؤقتة لإجراء الإنتخابات، وفسرت النظام الداخلي للإتحاد بالطريقة التي أرادتھا. فحرمت بذلك كل الطاقات النسائية المكافحة على تطويره خلال عشر سنين مضت.

من هنا قامت كوادر الإتحاد المحرومة بالعمل من الخارج، فعقدن إجتماعاً تمثيلاً في مجمع النقابات تشكلت على أثره لجنة سُميت «باللجنة الأردنية لدعم الصمود العربي».

وقامت اللجنة بالتعاون مع كوادر الإتحاد النسائي المنحل ومع الفعاليات الأخرى في تنظيم المسيرات والمهرجانات، والتعبير بكافة السبل عن الدعم المادي والمعنوي.

وكان لها دور كبير في جمع التبرعات العينية وخاصة سلة الصمود التي ساهمت إسهاماً كبيراً في دعم الصمود العراقي بالتعاون مع الهلال الأحمر الذي كان يؤمّن المشاحنات التي كانت تنقل المؤن من مطبخ الاتحاد إلى العراق. وكان هناك تنسيق بين لجنة الصمود وكافة الهيئات الأردنية مثل (إتحاد عام المرأة الفلسطينية، نقابة الأطباء، اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة، والتجمع الديمقراطي).^(٢٠٧)

كما شارك وفد أردني نسائي مع وفود عربية وأجنبية في سفينة السلام التي انطلقت من الأراضي الجزائرية والتي اشتملت على برامج تثقيفية يومية فشكّلت على الباخرة لجان منها اللجنة الإعلامية التي كان من ضمن مهماتها كتابة وإرسال البرقيات والبيانات وتوجيه النداءات إلى مختلف الجهات الدولية والإنسانية والصليب الأحمر وهيئة الأمم المتحدة، داعية إلى إلغاء الحصار الإقتصادي على العراق.^(٢٠٨)

وكانت المرأة الأردنية مؤيدة للموقف الأردني الرسمي والشعبي من أزمة الخليج التي زادت من اللُحمة الوطنية.^(٢٠٧)

المبحث الرابع: الجمعيات الأهلية

هي إحدى جماعات الضغط الانسانية التي لا تمارس نشاطاً سياسياً إلا في القليل النادر. (٨٠:٢٠٩) وخلال أزمة الخليج برزت الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة لتنبه الى مخاطر إستخدام القوة العسكرية على المناخ العالمي، وبرز الإتحاد العام للجمعيات الخيرية ليقدم الدعم العيني والنقدي للأطفال وشعب العراق.

أولاً: الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة:

هي عبارة عن تنظيم غير حكومي، ذات شخصية قانونية، يحكمها نظام أساسي يحدد أهدافها ووظائفها والأجهزة التي تتكون منها. وهي كتنظيم شعبي تُعبّر عن رغبة الجمهور الأردني في حماية البيئة الوطنية. وهذا ينسجم مع القوانين الوطنية والميثاق الوطني من جهة، ومع منطلقات إعلان (استوكهولم) عام ١٩٧٢ الذي يعطي للشعوب دورها في حماية البيئة بإعتبارها وثيقة الصلة برفاهيتها، وتُعبّر عن رغبة ملحة لدى الشعوب في الوقت نفسه (٢٧:٢١٠)، وكانت الجمعية بإعتبارها تنظيماً شعبياً وجزءاً من المجتمع الأردني على وعي وإدراك-من خلال اختصاصها البيئي-بما يمكن أن تحدثه العمليات الحربية فوق مخزون النفط من حرائق وتدمير منشآت تؤدي إلى تلوث بيئي يؤثر على مناخ المنطقة والعالم. (٢١١)

من هنا جاءت دعوة الجمعية لأصحاب الضمائر الحية في العالم أجمع لوقف الحرب المدمرة للإنسان والبيئة بتكثيف الجهود لإيجاد حل سلمي لأزمة الخليج وإستبعاد الصدام العسكري المحتمل في المنطقة. (٢١٢)

وتحقيقاً لذلك إتخذت الجمعية نشاطها كمنظومة بيئية الأشكال التالية:

- ١- التركيز على نشر الحقائق العلمية التي تبرهن على أن حدوث أية عمليات عسكرية سيؤثر بشكل كبير على مناخ المنطقة والعالم. (٢١٣)
- ٢- الإتصال بمختلف المنظمات الدولية من خلال إرسال البرقيات والعرائض والشكاوى، ولا سيما المنظمات ذات الاهتمام البيئي مثل الجمعيات المماثلة في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كينيا UNEP.
- ٣- نظمت الجمعية مسيرة شعبية إلى مقر الأمم المتحدة وسلّمت مذكرة الى ممثل الأردن في الأمم المتحدة في عمان، وعقدت مؤتمراً صحفياً ركزت فيه على إهتمام الجمعية بضرورة إحتواء الأزمة وعدم اللجوء للقوة العسكرية.
- ٤- شاركت الجمعية في وفد علمي دولي قام بزيارة العراق لدراسة الآثار البيئية على شعب العراق وعلى مصادر المياه ومحطات التنقية والأنهار والبيئة الزراعية الناجمة عن الكم الهائل من القنابل والصواريخ والمتفجرات التي أُلقيت على العراق.
- ٥- إيصال المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية والمتأتية من مصادر عراقية أو من مصادر ذات إهتمام بهذا الموضوع لمختلف الجهات المعنية على المستوى الدولي.

لقد كانت تغطية هذه الأنشطة من قبل مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية محدودة، وذلك لكي لا تُبرز هذه الوسائل الأصوات المناهضة للعمل العسكري المبيّت من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق. (٢١١)

ثانياً: الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الأردني:

تأسس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الأردني في: ١٩٥٩/٨/٨، وهو هيئة أهلية يتألف من ممثلي الإتحادات في المحافظات والجمعيات الخيرية المنضمة إليها. (٢١٤) ويرتبط الإتحاد بعلاقات حميمة مع مختلف المؤسسات المحلية والدولية. فعلى المستوى المحلي يرتبط الإتحاد بعلاقات وطيدة مع المؤسسة الرسمية ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية وهناك تنسيق بينهما في كافة المجالات.

ويرتبط أيضاً بعلاقات وطيدة مع المؤسسة الأهلية العاملة في مجال العمل الإجتماعي، فقد عمل وبصورة مستمرة الى تعزيز التعاون المثمر مع صندوق الملكة علياء للعمل الإجتماعي، ومؤسسة نور الحسين والإتحاد النسائي الأردني، وهو أحد الأعضاء الفاعلين في لجنة التنسيق الأردنية لدعم العراق.

أما على المستوى الدولي فهو يرتبط بعلاقات وطيدة مع العديد من الهيئات الدولية كما شارك في الكثير من المؤتمرات واللقاءات الدولية وهو عضو في الهيئات الدولية التالية:-

١- منظمة الطريق الموحد ومقرها / أمريكا.

٢- المجلس العالمي لتعليم الكبار في كندا.

٣- الجمعية الدولية من أجل جهود المتطوعين / سويسرا.

هذه الشبكة الواسعة من الاتصالات مع مختلف المؤسسات الخدمية والتنمية محلياً وعالمياً جعل الإتحاد قادراً على التفاعل مع كافة القضايا والظروف البيئية. (٢١٥)

وخلال أزمة الخليج بذل الإتحاد جهوداً كبيرة في مجال تقديم الدعم العيني والنقدي للعراق. كما ساعد في تغطية إحتياجات أطفال العراق من الحليب والغذاء والدواء. وضمن هذه الجهود أُرسلت ثلاث قوافل تحمل الحليب والغذاء والدواء بقيمة (٦.٢٩٣٣) دينار. (٢١٦)

كما أُرسلت قوافل الخير المحملة بالحليب والدواء وغذاء الأطفال بتاريخ: ١٩٩١/١/٢٦، ١٩٩١/٢/٦، ١٩٩١/٢/١٢.

وتقدمت الجهات المسؤولة في العراق بالشكر والتقدير للإتحاد العام للجمعيات الخيرية وللشعب الأردني لما قدموه من دعم لأطفال وصمود العراق. (٢١٧)

كما قام الإتحاد بالتنسيق مع مختلف الفعاليات الشعبية، ومع الدفاع المدني وكان على إستعداد للقيام بدور فعال في أوقات الطوارئ. (٢١٨)

خلاصة:-

أثبتت الحالة الأردنية في أزمة الخليج، ترابط العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية، وإنعكاس كل منهما على الأخرى، وبالتالي الإسهام في تكوينها، وتوجيهها بصورة أو بأخرى.

فقد عملت وسائل الإعلام الأردنية الرسمية وغير الرسمية على تشكيل وتكوين الرأي العام الوطني عبر صياغته للمادة الإعلامية الإخبارية عن تطورات الأزمة، ومقالات الصحفيين اليومية الموجهة.

كما عمل الموقف الشعبي بتفاعلاته الكثيفة مع الأزمة وعبر مسالك التعبير المتنوعة داخلياً وخارجياً، على تكوين رأي عام خارجي محدد تجاه الأردن مؤداه أنه مؤيد للعراق فحسب ومُعادي لدول التحالف بما فيها الكويت ودول الخليج الأخرى-. وساعد الموقف الشعبي على خلق ضغوط نفسي على صانع القرار بأن يتبنى سياسات جادة تجاه تطورات الأزمة لا يتمثل في مهاجمة دول الغرب فحسب وإنما مهاجمة دول محافظة إرتبط الأردن بها بعلاقات حميمة على مدى عقود مضت.

من هنا فان الضغط الشعبي على المؤسسات الرسمية أدى إلى التأثير في اتخاذ القرار السياسي الخارجي، كما أن تأثير المؤسسات الرسمية عبر وسائل الإعلام المختلفة أدت الى تكوين الرأي العام تجاه الأزمة.

هذا التأثير المتبادل ما بين الموقف الشعبي والرسمي أنتج الموقف الأردني تجاه أزمة الخليج.

وقد كان لإلتقاء الموقف الشعبي والرسمي من أزمة الخليج وضغوط الأزمة على الأردن سياسياً واقتصادياً، دور في تعظيم الاستجابة الشعبية، فقبلَ الشعب بعامته الإجراءات الحكومية في مواجهة هذه الضغوط بقبول جميع إجراءات الحكومة من تقشف في إستهلاك النفط وتقنين إستخدام المواد الغذائية، التبرعات بالدم والمواد العينية والنقدية لدعم الشعب العراقي، والإستجابة الكبيرة للانضمام للجيش الشعبي، وتلبية دعوة الاحتياطي من الجيش بروح معنوية عالية.

هذا التطابق في المواقف أدى إلى تحقيق التماسك والوحدة وبالتالي الوقوف أمام كافة الضغوط تحقيقاً للمصلحة الوطنية.

المبحث الأول: مفهوم لسياسة الخارجية

ليس من السهل إعطاء تعريف شامل ودقيق للسياسة الخارجية، شأنها في ذلك شأن الكثير من المصطلحات المماثلة، لهذا أحاول هنا أن ألقى الضوء على بعض التعاريف، التي يتعلق بعضها بالسياسة الخارجية بشكل عام، والبعض الآخر بالسياسة الخارجية إبان الأزمات بشكل خاص.

السياسة الخارجية هي مجموعة القرارات والاجراءات المتعلقة بها والتي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها. (٥:٢١٩)

ويعرفها جيمس روزنو (J.Rosnau) : - أنها ذلك الجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم أو مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية، أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها. (٦٣:٢٢٠)

وأما السياسة الخارجية للأزمات :- فهي السياسة التي تقرها الدولة وتنفذها في مواجهة أزمة عارضة أو موقف دولي طارئ.

وتتطلب سياسة الأزمات، العمل أو التصرف السريع وذلك لأن الأزمة غالباً ما تتميز بعنصر المفاجأة وإن كانت هذه المفاجأة لا تكمن بالضرورة في طبيعة الموقف ذاته ولكن في توقيتته، فقد يكون من المعروف سلفاً أن أزمة ما سوف تقع بين دولتين، ولكن يصعب التكهن بالوقت الذي سوف تصل فيه هذه الأزمة إلى حد تهديد المصالح القومية. (٧٥)

وتختلف عملية اتخاذ القرار في أوقات الأزمة عنها في الأوقات العادية ذلك أن الأزمة الدولية لا تسمح بالدخول في كثير من التفاصيل التي تتطلبها عملية اتخاذ القرار في الأوقات العادية. وتؤثر الأزمة في عملية اتخاذ القرار على مستويين :-

المستوى الأول :- تزيد الأزمة الدولية في سلطة صانع قرار السياسة الخارجية وذلك على مستويين :-

أ- تؤدي الأزمة إلى زيادة تأييد الرأي العام الداخلي لصانع السياسة الخارجية في مواجهة المخاطر الخارجية.

ب- تؤدي ظروف الأزمة - سرية القرارات وسرعتها - إلى الاقلال من عدد المشاركين في صنع قرارات السياسة الخارجية.

المستوى الثاني :- تؤثر الأزمة الدولية بأبعادها الثلاث - المفاجأة، التهديد، وضيق الوقت- على كل العمليات الذهنية المرتبطة باتخاذ قرار السياسة الخارجية، باستثناء بعض الحالات المحدودة لبعض السياسيين الذين يؤكدون أن الأزمات تجعلهم في أروع حالاتهم الذهنية بالنسبة للقدرة على اتخاذ القرار. (٢٢١)

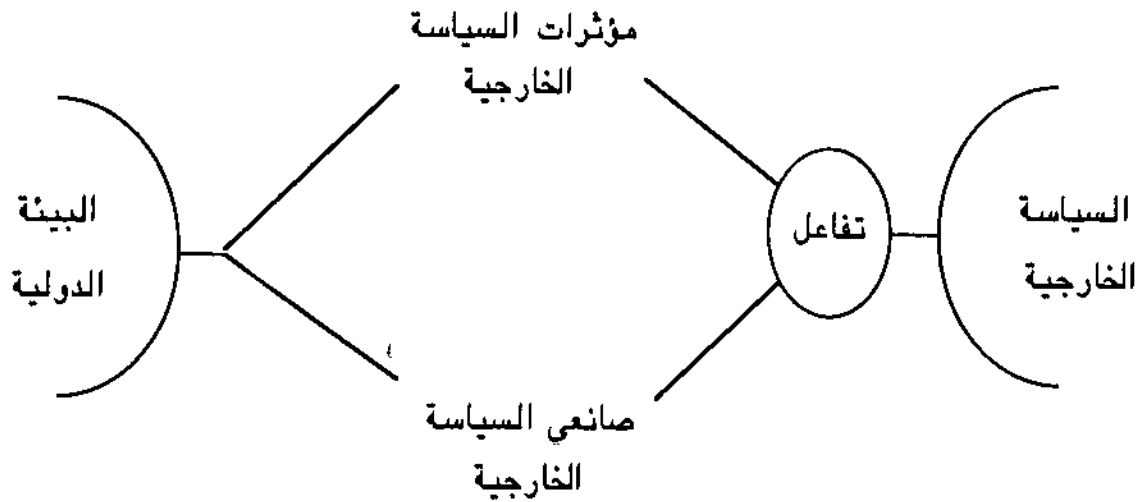
وتنبع سلامة القرار السياسي المتخذ من سلامة تحليل القيادة السياسية

للموقف، ووفقاً لذلك فإن القرار السياسي يعبر عن قدرة النظام السياسي في اتخاذه للقرارات وقدرة قيادته السياسية صانعة القرار. (٣٥:٤١)

وتعتبر السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الداخلية حيث أنها تعكس الأوضاع الداخلية وتؤثر عليها وتتأثر بها.

وكلما كانت السياسة الداخلية أكثر قوة وتماسكاً كلما أسهم ذلك في زيادة فاعلية السياسة الخارجية. إذ تعد قضايا السياسة الخارجية والداخلية إنتاجاً للنظام السياسي. (٢٢٢)

وقد رسمت سياسة الأردن الخارجية إزاء أزمة الخليج وفقاً للعملية التالية:-
 ضغطت البيئة الدولية (دول التحالف) على مؤثرات السياسة الخارجية (القوى والاحزاب السياسية، النقابات المهنية، الاتحادات واللجان، الجمعيات ووسائل الاعلام....) وصانعي السياسة الخارجية (المؤسسة الملكية، الديوان الملكي، رئيس الوزراء، وزارة الخارجية، والسلطة التشريعية) مما أدى إلى تفاعلها لينتج عن ذلك السياسة الخارجية الأردنية، وذلك كما في الشكل التالي :-



الشكل رقم (١)

فكرة الشكل مأخوذة عن كتاب :-

William.D. Coplin: Introduction to international politics: Theoretical overview: Markham publishing company chicago, U.S.A 1971, P86

وقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى إدارة السياسة الخارجية الأردنية بنجاح خلال أزمة الخليج يمكن اجمالها بما يلي :-

- ١- الخبرة الطويلة التي اكتسبتها القيادة السياسية الأردنية، نتيجة لتعاملها مع مختلف الأزمات التي مرت بالمنطقة، ابتداءً من عام ١٩٤٨ وانتهاءً بأزمة الخليج عام ١٩٩٠. (٣:٢٢٣)
- ٢- تطابق الموقف الرسمي الأردني مع الموقف الشعبي أدى إلى إنتاج سياسة خارجية ناجحة محققة لهدفها الأساسي وهو المصلحة الوطنية.

المبحث الثاني :- محاولة الربط بين أزمة الخليج ومشاكل المنطقة بما فيها الصراع العربي-الإسرائيلي

أيد الأردن الدعوة إلى الربط ما بين أزمة الخليج وجميع مشاكل المنطقة في محاولة لايجاد حل شامل لهذه المشاكل إذا لم يكن بوقت متزامن فعلى الأقل بالتسلسل. ذلك أن هذه المشاكل متداخلة وأن الحلول الجزئية لا تفي بالغاية وستبقي المنطقة في وضع قابل للإنفجار في أي وقت. وأبرز مشاكل المنطقة تحديداً هي النزاع بين العراق والكويت، والاختلال في توازن الثروات في المنطقة، والصراع العربي-الإسرائيلي، والتصعيد الخطير لانتشار أسلحة الدمار الشامل. من هنا جاء تأييد الأردن لمبادرة العراق في (١٢ آب ١٩٩٠) والتي جاء فيها الربط ما بين أزمة الخليج وجميع قضايا المنطقة.

وبيّن الأردن أن محاولة حل هذه المشاكل، التي تثيرها خلافات سياسية بالقوة العسكرية سيكون معالجة للأعراض لا للأسباب وسيؤدي إلى تعقيد هذه المشاكل. (١٢٠)

أولاً:- محاولة الربط بين أزمة الخليج والصراع العربي-الإسرائيلي:- يرتبط الأردن بعلاقة خاصة ومتميزة مع فلسطين، وذلك لتفاعل عوامل موضوعية محضة تتمثل في الجوار الجغرافي، والتمازج السكاني، والتفاعل الثقافي، والتكامل الاقتصادي والتجربة التاريخية المشتركة (٢٢٤)، لهذا يعد الأردن الأكثر التزاماً بقضية فلسطين من النواحي الأدبية، والدينية، والقومية والأمنية. لهذه الاعتبارات جميعاً فإن القضية الفلسطينية تشكل مركز سياسات الأردن الداخلية والخارجية. (٥٢)

وخلال أزمة الخليج طالب الأردن بتطبيق قرارات مجلس الأمن في جميع الحالات مبيناً بأن هنالك ازدواجية في المواقف أو ما أطلق عليه بسياسة المكيالين فيما يتعلق بالتعامل مع أزمات المنطقة، ذلك أن القضية الفلسطينية التي انتظرت ثلاثة وعشرين عاماً، والتي أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات بشأنها التي من ضمنها قرار (٢٤٢) الذي يشكل أساساً لأي حل متكامل للصراع العربي-الإسرائيلي. لم يتم أي تحريك لها بجهد دولي، بينما تم اتخاذ العديد من قرارات مجلس الأمن بخصوص أزمة الخليج (١٤١)، وفي مقدمتها قرار (٦٦٠) والذي يتشابه إلى حد كبير مع قرار (٢٤٢) وعمل التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيقه باصرار وبأسرع وقت ممكن.

وقد كان الأردن منسجماً مع نفسه في مطالبته بالربط ما بين أزمة الخليج والصراع العربي-الإسرائيلي، وعدم التعامل مع قرارات مجلس الأمن بازدواجية، ذلك أن الأردن لم يؤيد احتلال أراضي الغير بالقوة في الحالتين - في حالة احتلال العراق للكويت وفي حالة احتلال إسرائيل للأراضي العربية-. (٢٢٥)

وقد عارض التحالف فكرة الربط ما بين أزمة الخليج والصراع العربي-الاسرائيلي لهدفين :-

١- أن عملية الربط تنهي المشكلة لأن العراق كان على استعداد للانسحاب من الكويت - وأعلن عن ذلك في ١٢/٨/١٩٩٠ - إذا ما انسحبت اسرائيل من الأراضي المحتلة. وهذا يتعارض مع هدف التحالف المتمثل بوجود حل الأزمة عسكرياً لتدمير القوة العسكرية العراقية، وعدم رغبته بأي حل سلمي للأزمة.

٢- تخوف التحالف من أن عملية الربط بين أزمة الخليج والصراع العربي-الاسرائيلي إذا ما تمت سوف تعتبر انتصار للعراق. (٢٢٦)

وفي اعتقادي فإن التساؤل والغضب الذي عم الشارع الأردني بسبب عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية بنفس المكيال، كان عاملاً ضاعطاً إضافياً، في تواصل القيادة السياسية الأردنية، واهتمامها بطرح هذا الموضوع، والمطالبة بتطبيقه في الشرق الأوسط إضافة إلى مشاركة السلطة التشريعية نظرات القيادة السياسية الأردنية بإزالة الازدواجية في التعامل مع الشرعية الدولية.

ثانياً :- معالجة مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وفقاً لمعيار واحد:-

يعتبر الأردن من أكثر الدول اهتماماً بحل مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. (٢٢٦) لكونه أكثر الدول عرضة للآذى وخاصة خلال أزمة الخليج بسبب عدم امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل بما في ذلك صواريخ ستنغر المضادة للصواريخ والتي حجبته أمريكا عن الأردن، ولموقعه في مواجهة اسرائيل. (٢٢٧)

وأنسب طريقة لتخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل هي القيام بعملية لنزع السلاح تكفل إزالة أسلحة الدمار في اقطار المنطقة كاملة، كما أكد الأردن على ضرورة أن تطبق عملية نزع السلاح على كافة دول المنطقة بما فيها اسرائيل. ذلك أن اسرائيل التي تمتلك الأسلحة النووية والتي من الممكن أن تستخدمها في أي لحظة لا تخضع للتفتيش من قبل وكالة الطاقة الذرية، بينما العراق الذي يشك بأنه يمتلك هذه الأسلحة وافق لهذه الوكالة بالتفتيش على مرافقه النووية. (٢٢٦)

وكانت نظرة الأردن لمحاولة الربط بين أزمة الخليج ومشاكل المنطقة المختلفة بما فيها الصراع العربي-الاسرائيلي، ومشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل نظرة موضوعية حيث أنه لم يطالب بمعالجة جميع قضايا المنطقة في وقت واحد، وإنما أن يكون هناك استعداد لحل جميع هذه المشاكل بالتسلسل، نظراً لأن الأمر يتعلق بقرارات دولية صادرة عن ذات المنظمة الدولية وتتعلق بقضايا منطقة واحدة. (٢٢٨)

المبحث الثالث:- تأكيد الأردن الدائم بعدم السماح لأي طرف بانتهاك سيادته:-

تشكل إسرائيل خطراً كبيراً ومستمرأ على المنطقة وذلك لامتلاكها أسلحة الدمار الشامل، ولأهدافها العدوانية والتوسعية. ويعتبر الأردن أكثر دول المنطقة تهديداً من قبل إسرائيل وذلك للعداء التاريخي بين الأردن وإسرائيل التي احتلت جزءاً من أراضيه والتي تملك أطول خط للمواجهة معه، ولأطماع إسرائيل في أن يصبح الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين إضافة لامكانات الأردن المحدودة، ولتفوق إسرائيل عليه في المجال التكنولوجي والعسكري. وخلال أزمة الخليج كان هناك تخوف أردني من هذا الخطر الإسرائيلي من الناحيتين التاليتين:-

١- أن تستغل إسرائيل فرصة الأزمة لتهجير المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني إلى الأردن ليكون وطناً بديلاً لهم.

٢- أن يكون ضرب العراق من قبل إسرائيل عبر الأردن.

وقد اتخذ الأردن موقفاً متوازناً بهذا الشأن حيث أعلن بأنه لن يسمح لأي طرف من أطراف النزاع بدخول أراضيه. ولو سمح الأردن للقوات العراقية بدخول أراضيه فسيعطي إسرائيل الحجة بالتدخل وإحكام الأردن في الأزمة عسكرياً.^(٧٨) وهكذا جاء إعلان القيادة السياسية الأردنية بعدم السماح لأي طرف بدخول أراضيه، وبأنه سيدافع عن سيادته ووحدة أراضيه ضد أي معتد انما يتوعد لكون الأردن بلد ذو سيادة وليس ممرأ لأي عدوان عسكري.^(٧٩) وبالرغم من الإمكانيات المحدودة للأردن إلا أنه كان على أتم الاستعداد للدفاع عن سيادته بجميع إمكاناته المتوفرة، إضافة لاعتماده على قرار القمة العربي المتخذ بالاجماع والذي اعتبر أن اي اعتداء على الأردن هو بالتالي اعتداء على الأمة العربية وبأنه سيطالب بتطبيق هذا القرار في حالة وقوع أي اعتداء عليه وسيطلب وفقاً لذلك العون من سوريا والعراق وحتى من مصر.^(٨٠) وقد كان موقف القيادة السياسية المتخذ في هذا المجال منسجماً مع توجه الرأي العام الأردني الذي كان متحمساً ومستعداً للدفاع عن سيادته ووحده ضد أي انتهاك محتمل.

وفي اعتقادي فإن الموقف الأردني المتخذ في هذا الشأن كان موقفاً مبدئياً صحيحاً من حيث الجانب النظري، كون الأردن دولة ليست طرفاً مباشراً في الأزمة وتصعيدها العسكري بين العراق ودول التحالف، لكنه ليس ممكناً من ناحية عملية إذ أن الأردن يفتقر إلى مقومات الدفاع الجوي المتكامل في مواجهة أي عدوان إسرائيلي ضد العراق، وحتى ضد بعض المواقع الأردنية.

المبحث الرابع:- دور الأردن في تقريب وجهات النظر بشأن الحلول السلمية :-

يعتبر الأردن دولة مركزية بالنسبة لأزمات المنطقة^(٥٠)، ويتمثل دوره اقليمياً بكونه المقرب بين وجهات النظر بين الدول العربية في الشرق الأوسط للمحافظة على حالة التوازن فيما بينها، ولحماية النظام العربي وتطويره، كما يقوم بدور العامل المهديء في المنطقة والناطق غير المعلن باسم الاعتدال فيها.

ويتصرف بعقلانية في معالجة المشاكل التي تحدث في المنطقة، منعاً لتفاقمها مما يؤدي إلى مجابهة عسكرية قد تجر دولاً من خارج المنطقة إلى أتونها. (١) وخلال أزمة الخليج اتخذ الأردن موقفاً رسمياً حيادياً يتسم بالمرونة استطاع من خلاله ان يعمل بديناميكية تجاه السلام. (٦٩) وقد كان للأردن دوراً مؤثراً في بدايات الأزمة، واعتمد في ذلك على دبلوماسية الاتصال المباشر، حيث دأبت قيادته السياسية التي احتفظت لنفسها بدور مركزي في ادارة الدبلوماسية الخارجية على الاتصال «الشخصي» اللقاءات الثنائية، او عبر الهاتف، والرسائل مع القيادات السياسية والمسؤولين في الدول العربية والأجنبية، في محاولة لاقتناع هذه الأطراف بالخيار السلمي للأزمة (٢٣١)، إلا أن دوره تراجع بعد رفضه التعامل مع قرارات قمة القاهرة (١٩٩٠/٨/٣، ١٩٩٠/٨/١٠) وأصبح دوره محصوراً بالتعامل مع بعض الدول العربية التي تؤيد وجهة نظره (٧٨)، والجدول رقم (١) يوضح دبلوماسية القيادة السياسية الأردنية خلال الأزمة.

المجموع	التاريخ	عدد الاتصالات	نوعية الاتصال
			أولاً: زيارات خارجية :-
	١٩٩٠/٨/١٦	١	١- أمريكا
	١٩٩٠/٧/٢٩	٣	٢- العراق
	١٩٩٠/٨/٣		
	١٩٩٠/١٢/٤		
	١٩٩٠/٧/٣٠	١	٣- الكويت
	١٩٩٠/٨/٢	٢	٤- مصر
	١٩٩٠/٨/١٠		
	١٩٩٠/٨/٢٩-١٩٩٠/٨/٢٣	٦	٥- السودان، ليبيا، المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا
	١٩٩٠/٩/٥-١٩٩٠/٨/٣٠	٥	٦- اسبانيا، بريطانيا، ألمانيا
			فرنسا، إيطاليا
	١٩٩١/١/١٠-١٩٩١/١/٢	٤	٧- لندن، بون، لوكسمبورغ، روما
٢٢			ثانياً: رسائل ملكية :-
			١- رسالة إلى الرئيس العراقي
	١٩٩٠/٩/٢٢	١	صدام حسين
	١٩٩٠/٩/-	١	٢- رسالة إلى الشعب الأمريكي
٣	١٩٩١/٢/٢٢	١	٣- رسالة إلى الرئيس التونسي

			ثالثاً : استقبال رسائل من
٤		٤	مسؤولين
١١		١١	رابعاً : اتصالات هاتفية
٥		٥	خامساً : خطابات وكلمات
١		١	سادساً : مقالات
			سابعاً : اجتماعات بالسفراء
٣		٣	المعتمدين لدى الأردن
			ثامناً : تصريحات ومقابلات
٢٩		٢٩	صحفية
٧٨			المجموع العام

جدول رقم (١)

المصدر :-

* الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج أب ١٩٩٠ - آذار ١٩٩١، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩١.
* نيل أبو عبيد، الاتصال كإداة للسياسة الخارجية :- الأردن وأزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ١٩٩٣.

إضافة إلى هذا الدور الذي لعبه الأردن من أجل التوصل إلى حل سلمي فقد أيد ودعم جميع المبادرات الرامية لحل أزمة الخليج سلمياً، كما أثنى على قرار العراق بقبوله للشرعية الدولية - في نهاية الأمر- وبالتالي انسحابه من الكويت. وقد أحبطت أمريكا جميع الجهود السلمية سواء جهود الأردن السلمية أو المبادرات السلمية التي تقدمت بها أطراف أخرى - لتناقضها مع أهدافها المتمثلة بضرورة الحل العسكري للأزمة وصولاً إلى تدمير القوة العسكرية والتكنولوجية العراقية وبالتالي السيطرة على المنطقة وثرواتها. (٢٢٩) ويمكن القول بأن دور الأردن كان مؤثراً في الأيام الأولى من الأزمة إلا أن رفضه التعامل مع قرارات قمة القاهرة جعل دوره محصوراً بالتعامل مع الدول التي تؤيد وجهة نظره وبالتالي أصبح دوره سياسياً، غير فاعل في الأحداث الجارية.

المبحث الخامس :- تحسين العلاقات الأردنية-الإيرانية

قُطعت العلاقات الأردنية - الإيرانية من جانب إيران بتاريخ ١٩٨١/١/٣١ على أثر وقوف الأردن إلى جانب العراق في حربه مع إيران. (٢٣٢)

وبعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، أصبح هناك رغبة من جانب الأردن في تحسين العلاقات بين البلدين، وحاول الأردن استثمار الوضع خلال أزمة الخليج لتغيير الموقف الإيراني تجاه العراق والشعب العراقي وقد كانت هناك مباحثات دائمة بين الطرفين - الأردن، وإيران - منذ فترات سابقة لأزمة الخليج ولكن امتدت لتكتمل في تلك الفترة.

ومن جانب إيران فإنها تشجعت لإعادة العلاقات مع الأردن نظراً للتطورات التي طرأت على الأردن من ديمقراطية وانتخاب مجلس النواب،

ورغبة الأردن بإعادة العلاقات الدبلوماسية المنقطعة، وحدثت زيارات شعبية بين الطرفين وقد تم الاتصال مع الحكومة الإيرانية عن طريق مندوب الأردن في هيئة الأمم المتحدة

وزير الخارجية السيد مروان القاسم الذي كان مقرراً أن يقوم بزيارة إلى طهران إلا أنها أرجأت في حينه نتيجة انشغال الحكومة الأردنية بالأزمة (١٠٨) وعلى الصعيد الرسمي كان السيد طاهر المصري وزير الخارجية (في النصف الثاني من الأزمة) أول مسؤول أردني يزور ايران منذ انقطاع العلاقة مع ايران في ١٩٨١/٣/١ وذلك لهدفين هما :-

١- إعادة العلاقات بين الأردن وايران والتي كانت منقطعة بينهما ومتوترة إلى حد ما.

٢- محاولة إقناع القيادة الإيرانية باتخاذ موقف مساند للعراق ضد المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليه والتي كانت مشاركة فيها ايران، ومحاولة توضيح أخطار العمل العسكري ضد العراق على المنطقة بأكملها، وتوعية ايران بأن مجيء الجيوش الأجنبية لمنطقة الخليج وضرب العراق يعتبر تهديد لأمن ايران. (٧٨)

وقد أيدت القيادة السياسية الأردنية الجهود الإيرانية لإنهاء حرب الخليج (٢٣٣)، كما أيدت السلطة التشريعية الأردنية المبادرة العراقية للسلام مع إيران ببرقيتي تهنئة إلى الرئيس الإيراني، وإلى الرئيس العراقي. (٢٣٤)

كما زار وفد برلماني إيراني يمثل مجلس الشورى في الجمهورية الإيرانية الإسلامية مجلس الأمة الأردني وفي أثناء الجلسات قدر الجانب الأردني للقيادة الإسلامية في إيران تصريحاتها حول دعم الأردن في مواجهة الأطماع الإسرائيلية، وشجب الحملة على المنطقة التي سخرت فيها الطاقات لضرب الوجود العربي والاسلامي وتطلعاته المستقبلية. وأشاد الجانب الأردني بوضوح الرؤيا التي تستهدف مصير الأمة العربية والاسلامية واشاد الوفد الإيراني بموقف الأردن رسمياً وشعبياً في مواجهة القوى الأجنبية. (٢٣٥)

وعلى الصعيد الشعبي قام وفد من جماعة الاخوان المسلمين في الأردن بزيارة دولة ايران الاسلامية لحثها على الوقوف إلى جانب الأردن إذا ما تعرض لغزو صهيوني محتمل، واصلت القيادة السياسية الإيرانية على اثر تلك الزيارة بأن اي اعتداء صهيوني على الأردن هو بمثابة اعتداء على ايران وستعمل ايران على صدّه بكافة الوسائل المتاحة. مما ترك شعوراً حسناً لدى الأردن رسمياً وشعبياً. (١٥١)

وفي اعتقادي فإن المشاعر الودية والنوايا الحسنة لدى الجانبين الأردني والإيراني رسمياً وشعبياً يوضح أن الخلافات بين أبناء الأمة الواحدة -العربية أو الاسلامية - هي خلافات مرحلية زائلة.

المبحث السادس :- دور الأردن إزاء الأنشطة الدولية المتعلقة بأزمة الخليج

كان معظم التحرك الدبلوماسية خلال أزمة الخليج من خلال الأردن وصارت العاصمة الأردنية -عمان- ممراً ومركزاً لزيارات دبلوماسية عديدة للعراق. ويعود السبب في ذلك إلى ما يلي :-

١- موقف الأردن الحيادي والداعي لحل سلمي شجع الأطراف الدولية الداعية لحل سلمي بأن تكون محطتهم الأولى الأردن قبل ذهابهم إلى العراق، وذلك للتباحث في وجهات النظر المتماثلة هذه. (١٢٨)

٢- الموقع الجغرافي الذي يتمتع به الأردن، ذلك أن الدول المحيطة بالعراق كانت مشتركة في التحالف ضده - دول الخليج، سوريا، تركيا - وكانت إيران مشتركة في الحصار الاقتصادي على العراق ولم يبق معبر للعراق أو منه سوى الأردن. هذا المعبر خدم العالم، وجعل من الأردن مركزاً للأنشطة التالية:-

١- أنشطة التهجير والمستضافين :-

كانت الأردن الطريق الوحيد لعبور المهجرين إلى بلادهم من دول الخليج والعراق لغير العراقيين - عرب أو أجانب - كما أنه كان الوسيط لاطلاق سراح المستضافين لديه.

أ- أنشطة التهجير :

استطاع الأردن استيعاب عمليات التهجير التي حصلت بشكل فجائي وضح من بداية ٢/٨/١٩٩٠ - منتصف ١٢/١٩٩٠، وقد عبر في تلك الفترة عن طريق الحدود الأردنية-العراقية حوالي مليون مهجّر من كل جنس وقام الأردن في بداية الأمر منفرداً بتأمين الغذاء والاقامة لهؤلاء الناس. وعندما شعر بأن هذا الأمر فوق طاقتة المادية عمل على اشراك المجتمع الدولي بهذه القضية الإنسانية واستطاع الأردن من اداء واجبه في هذا الاتجاه بالرغم من المسؤوليات الضخمة الملقاه على عاتقه وعدم الالتزام الكامل بتغطية نفقات التهجير من قبل الجهات المعنية دولياً. وقد أشاد المختصين في هذا المجال في هيئة الامم المتحدة بالجهود الأردنية. (٣)

ب- المستضافين :-

عمل الأردن بوصفه موقعاً ومساهمياً في الميثاق الدولي حول الرهائن والذي يؤكد على عدم قبول احتجاز الرهائن وعلى محاولة إطلاق سراح المستضافين في العراق بعد أن فشلت الجهود الأردنية في الترتيب لحل عربي، بذلت الحكومة الأردنية مساعيها للحصول على المساعدة من الدول الأوروبية والاتحاد السوفياتي لابعاد شباع الحرب، لذا واصلت القيادة الأردنية توظيف كل ما لديها من تأثير على

العراق، لضمان اطلاق سراح المواطنين الاجانب المحتجزين في العراق والكويت منذ أواسط آب ١٩٩٠ وفي اعقاب زيارة جلالة الملك الحسين لبغداد في ٤ كانون أول ١٩٩٠ أعلن العراق عزمه الإفراج عن جميع المستضافين الأجانب. (٩٧)

٢- النشاط الدبلوماسي :-

يتجاذب هذا الموضوع رأيان منطقيان بالرغم من وجود نوع من التعارض بينهما وهما :-

الرأي الأول :- وفقا لهذا الرأي فإن النشاط الدبلوماسي لمحاولة حل الأزمة سلمياً أصبح منطلقة الأردن وأن الاجتماعات والزيارات التي تحاول حل هذا الموضوع كان مركزها الأردن وكان نشاطاً واسعاً ومميزاً، واستوعب الأردن جميع هذه الانشطة. (٩٨)

الرأي الثاني :- يؤكد هذا الرأي على أن الأردن كان مجرد معر للوفود الذاهبة إلى بغداد والقادمة منها وليس باعتباره أحد ركائز الحل السلمي. ويعود ذلك لكون الأردن المنفذ الوحيد المفتوح على العراق. (٧٨)

إلا أنني أرى أن التداخل ما بين الموقف الأردني من أزمة الخليج وموقعه الجغرافي، جعله يلعب دوراً نشطاً إزاء الأنشطة الدولية المختلفة خلال أزمة الخليج ويدعم ذلك الحقائق التالية :-

١- أن الحرب العراقية الإيرانية خلقت تقارباً وثيقاً بين الدولتين أخذ صيغة التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل (في مجالات التجارة، الترانزيت، الطاقة.....الخ).

٢- أن نمطاً من العلاقات الشخصية الحميمة قد نشأت بين القيادتين السياسيتين في البلدين طيلة سني الحرب ١٩٨٠-١٩٨٨.

٣- أن تماثلاً واضحاً قد بدا في التوجه الخارجي للدولتين من القضايا الاقليمية ولا سيما الموقف من اسرائيل، واقامة مجلس التعاون العربي الذي ضم إلى جانب الدولتين كلاً من مصر واليمن.

الخلاصة -

كانت المصلحة الوطنية والمتمثلة في المحافظة على كيان الدولة وإقليمها، وتماسكها الوطني إلى جانب المحافظة على علاقات متوازنة مع الدول العربية المحيطة، المحدد الأساسي الذي ارتكزت عليه سياسة الأردن الخارجية تجاه أزمة الخليج. ونسقت أولوياتها بشكل يتطابق مع أهدافها الوطنية. ولتحقيق ذلك وظف الأردن كافة إمكاناته وموارده على أحسن وجه ممكن ليتمكن من التوصل لأفضل النتائج.

كما حرصت القيادة السياسية الأردنية خلال أزمة الخليج على تعبئة الرأي العام الأردني حول مفهوم المصلحة الوطنية بقصد بلورتها وتأكيدتها، وفي الوقت الذي كانت تبرز فيه آراء متناقضة حول مفهوم المصلحة الوطنية، كانت الحكومة والفعاليات السياسية المختلفة تنزع للحوار من خلال البرلمان وأجهزة الإعلام المختلفة.

وتأكيداً على ما سبق نشطت القيادة السياسية الأردنية لإيجاد حل سلمي لأزمة الخليج وضمن الإطار العربي، كما عملت على تقريب وجهات النظر تجاه الحل السلمية المطروحة من قبل الأطراف الدولية المختلفة وكانت الأردن بذلك قاعدة للأنشطة الدبلوماسية. كما حاول الأردن الربط ما بين أزمة الخليج والصراع العربي-الإسرائيلي مفتنمه الفرصة لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، ومبينة الإزدواجية في التعامل مع قرارات الأمم المتحدة.

ووقف موقفاً متوازناً في رفضها تدخل أي طرف من طرفي النزاع- إسرائيل، العراق-وأعلنت بأنها لن تسمح لأي كان باختراق أجوائها، وستعمل قدر إمكانها في الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها.

وعملت الأردن على تحسين علاقاتها مع جمهورية إيران الإسلامية وحاولت تقريب وجهات النظر ما بين إيران والعراق، وذلك في محاولة لكسب دولة إسلامية ذات ثقل في المنطقة إلى جانبها في أي إعتداء محتمل من قبل إسرائيل، ومحاولة لمساعدة العراق في فك الحصار المفروض عليه.

واستطاعت الأردن بسياستها الخارجية تلك أن تحقق مصلحتها الوطنية والقومية معاً، بالرغم من وجود نوع من التعارض بينهما وذلك بانتهاجها سياسة متوازنة خلال الأزمة.

لقد تركت أزمة الخليج أثراً واسعاً على الأردن ، حيث كان الأردن المتضرر الأكبر من الأزمة بعد العراق والكويت.

فبالرغم من موقف القيادة السياسية الأردنية الساعي لايجاد حل سلمي للأزمة والملتزم بقرارات الأمم المتحدة ، والمؤيد للشرعية الدولية ، إلا أن نصيحة هذه القيادة السياسية الداعية لحل سلمي ، والمحدرة من مخاطر الحرب على المنطقة والعالم ، لم تلق القبول المناسب ، من قبل دول التحالف ، التي أرادت حلاً عسكرياً كي تضمن تحقيق مصالحها.

لذا نظمت حملة إعلامية على الأردن هدفها تشويه موقفه وإظهاره كحليف للعراق ووفقاً لذلك فقد تعرض الأردن خلال الأزمة لضغوط قاسية على استقراره الاقتصادي والمالي ، ولأثار بالغة على وضعه السياسي والاجتماعي.^(٩٧)

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية

تزايد النشاط الاقتصادي لدول الخليج تبعاً لارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٤ مما تسبب في فورة اقتصادية لدى هذه الدول. وأصبح لديها المقدرة على تمويل برامج إنمائية طموحة.^(١:٢٣٦)

وهكذا بدأت برامج كبيرة لإقامة مشاريع البنية التحتية من مدارس ومستشفيات وطرق ، وموانئ ، ومشاريع إسكانية الخ ، وبذلك احتاجت إلى عمالة متزايدة.^(٢٣٧)

وقد أدت هذه الفورة إلى زيادة فاعلية الاقتصاد الأردني وتنشيطه من خلال علاقات الأردن الاقتصادية بهذه الدول.

وفي عام ١٩٨٢ توقفت فاعلية الاقتصاد الأردني بشكل ملموس ، وانخفض بذلك الناتج الإجمالي الحقيقي المحلي.

وبين الأعوام ١٩٨٤-١٩٨٧ استمر تباطؤ الاقتصاد الأردني ثم تبع ذلك فترة ركود عام ١٩٨٨. وتبعاً لسلسلة من النقاشات الاقتصادية والمالية المحلية في المؤسسات الرسمية المختصة ، مع المؤسسات المالية الدولية وبالأخص مع صندوق النقد الدولي ، فقد خطط لبرنامج تصحيح اقتصادي يغطي الفترة من عام ١٩٨٩-١٩٩٣ ، بهدف رأب الاختلالات الاقتصادية ، وخلق بيئة اقتصادية مناسبة لنمو اقتصادي ، أخذاً بعين الاعتبار محدودية الموارد في الأردن ، إضافة لشمول البرنامج على مجموعة من التعديلات في النظام التجاري ، ودعم المؤسسات الصناعية ، ودعم الصادرات ، وإيجاد بدائل للمستوردات. وفيما يخص الديون الخارجية ، فقد أجرت الحكومة الأردنية مفاوضات مع صندوق النقد الدولي في آذار عام ١٩٨٩ لجدولة الديون.

وقد حقق برنامج التصحيح الاقتصادي إنجازاً كبيراً في النواحي التالية:-

١- تم جدولة الديون الخارجية ، وانخفض تبعاً لذلك العجز في الميزانية من ١١١ مليون دينار إلى ٧٠ مليون دينار.

١١١ مليون دينار إلى ٧٠ مليون دينار.

- ٢- حصل تقليص حاد في العجز التجاري ، وانخفضت الواردات بنسبة ٢٢٪ في العام ١٩٨٩ عن العام ١٩٨٨ ، كما ارتفعت الصادرات بنسبة ٩٪.
- ٣- أظهرت القراءات الرسمية للربع الأول من عام ١٩٩٠ ، انخفاض بنسبة ٩.١٪ في مؤشر غلاء المعيشة.
- ٤- نتيجة للمسامي الحثيثة من قبل الحكومة الأردنية ، فقد تم التعامل مع أسواق جديدة في شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية مما أدى إلى نمو إجمالي الصادرات التقليدية (الفوسفات ، البوتاس ، الاسمدة) والصادرات غير التقليدية (الألبسة ، المعقمات.....) في عام ١٩٨٩. (٢٣٦)

ونظراً لموقع الأردن الجغرافي ، وارتباط اقتصاده الوثيق باقتصاد الدول العربية المجاورة ، فقد كان الأكثر تائراً بتطورات أحداث أزمة الخليج بعد العراق والكويت. (٢٣٨) وقد نشأت أبرز الآثار عن التزام الأردن بقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ في ٦ آب ١٩٩٠ والقاضي بفرض الحصار البحري والبري والجوي الكامل. (٩٧) حيث توقفت صادرات الأردن إلى أسواق العراق والكويت والسعودية بالإضافة إلى توقف المعونات والمساعدات التي كانت تقدمها الدول العربية الغنية والصديقة ومنها العراق والكويت. (٢٣٩) والتحرك الديمغرافي من قبل كل من المغتربين والوافدين وقد جاءت هذه الأزمة في الوقت الذي كان الأردن ينفذ بنجاح برنامجاً اقتصادياً تصحيحياً بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. (٢٣٨) ويمكن إجمال أبرز القطاعات الاقتصادية الأردنية تضرراً في هذه الأزمة بما يلي :-

أولاً : قطاع الصناعة :

قام الأردن خلال العقود الأربعة الماضية بجهود حثيثة لبناء القطاع الصناعي ، كمصدر قومي للدخل. كما أجرى الأردن تعديلات هيكلية في هذا القطاع ، لمواجهة الخمول الاقتصادي. (٢٣٦) ونتيجة لأزمة الخليج وقرار مجلس الأمن الدولي بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق والنتائج الناجمة عن الحصار البحري والبري والجوي على المستوردات والصادرات الأردنية فقد لحقت بقطاع الصناعة خسائر مادية جسيمة. (٢٤٠) ذلك أن ٢٤٪ من صادرات الأردن الصناعية كانت تصدر للعراق و ١٠٪ لدول الخليج.

وعلاوة على ذلك فقد تسببت الأزمة في صدمة قوية على العمالة في هذا القطاع خصوصاً بعد أن كان حوالي ٢٥٠ منشأة صناعية تحوي ١٢ ألف عامل تتعامل مع العراق والكويت ودول الخليج. كما أدى فقدان أسواق العراق ودول الخليج إلى تخفيض حاد في قيمة استثمارات تبلغ حوالي ٤٠ مليون دولار ، قامت بها هذه المنشآت لفرض زيادة الإنتاج والتصدير لهذه الأسواق. وعدم قدرة القطاع الصناعي في ظل ظروف الأزمة على استيراد لوازمه من المواد البتروكيمياوية الأساسية الضرورية لصناعة التغليف والتعبئة ، وهذا أجبر

ثانياً : قطاع السياحة:

عملت الحكومة الأردنية خلال السنوات السابقة، على تنشيط هذا القطاع من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي إلا أن حالة عدم الاستقرار الناجمة عن أزمة الخليج أثرت بشكل كبير على مستوى النشاط السياحي ، حيث أصيب قطاع كبير من مؤسساته بنوع من الجمود نتيجة انخفاض عدد السياح القادمين إلى الأردن خلال الأزمة ، باستثناء قدوم أعداد محدودة من الموفدين الصحفيين والزائرين.(٢٣٨)

ثالثاً : القطاع الزراعي:

تعتبر صادرات القطاع الزراعي من أهم مكونات الصادرات المتجهة إلى دول الخليج العربي ، والأكثر تأثراً جراء أزمة الخليج ، ويمكن إجمال أبرز خسائر هذا القطاع بما يلي :-

١- قدرت الخسائر المباشرة لهذا القطاع بـ ٢٣٣ مليون دولاراً (٢٣٦)

٢- الخسائر غير المباشرة وزّعت على النحو التالي :-

أ- فقدان الأسواق الرئيسية التي كانت تصدر إليها المنتوجات الزراعية وهي أسواق الكويت والسعودية والعراق. إضافة إلى ما سببته من خسائر مالية فقد زادت من حجم البطالة.

ب- ارتفاع تكاليف المدخلات الأساسية اللازمة لعملية الإنتاج الزراعي مثل (الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة والمعدات والآلات الزراعية المختلفة). (٢٣٨)

ج- توقف تنفيذ بعض المشاريع الزراعية في الأردن من بينها مشروعاً حوض نهر الزرقاء وحوض الحماد الأردني ، حيث كان يعتمد في تمويل هذين المشروعين على الصندوق العربي للتنمية الزراعية ، وصندوق التنمية الإسلامية والصندوق الكويتي للتنمية ، والصندوق السعودي للتنمية.

ولحاولة الحد من الخسائر في هذا القطاع فقد ركزت الحكومة على أسواق إيران وتركيا - كأسواق بديلة - وزيادة الصادرات الزراعية إلى لبنان ومحاولة القيام بمقايضات تجارية مع سوريا.(٢٤١)

رابعاً : قطاع النقل:

تأثر قطاع النقل بشكل كبير نتيجة لأزمة الخليج خصوصاً أنه كان يعتمد وبشكل كلي تقريباً على التعامل مع العراق والكويت ودول الخليج الأخرى.(٢٣٦) وكان يشكل رافداً مهماً من روافد الناتج القومي الإجمالي . ويمكن إجمال خسائر كل عنصر من عناصر هذا القطاع خلال أزمة الخليج بما يلي :-

١- النقل البري:-

تعد خسائر القطاع البري من أكبر الخسائر وأبعدها تأثيراً . وذلك لكبر حجم أسطول النقل البري الأردني مقارنة بغيره من أساطيل النقل في

الدول العربية المجاورة ، واتساع حجم الخدمات التي وفرت لخدمة هذا الأسطول ، بالإضافة إلى صغر حجم الملكية في هذا القطاع ، مما يسبب تأثيراً على أعداد كبيرة من المواطنين أصحاب الملكيات الصغيرة.^(٢٤٢)

ونتيجة لأزمة الخليج ، فقد توقفت عن العمل حوالي (٣٠٠٠) شاحنة نقل كبيرة ومتوسطة و (١٢٠٠) شاحنة مبردة ، بشكلٍ شبه كامل بعد نشوب الأزمة كما توقفت حوالي (٣٠٠) شاحنة نقل ، يملكها أردنيون وتحمل لوحات ترخيص صادرة من دول عربية مجاورة ، مما أدى إلى ازدياد أعداد العاطلين عن العمل بشكلٍ ملموس.^(٢٣٨) ولم تعلن آثار النقل على سكة الحديد ، ذلك أن الأردن لا يمتلك الإمكانيات لنقل المسافرين عن طريق سكة الحديد باستثناء تأثير نقل الفوسفات إلى العقبة عن طريق سكة الحديد.^(٢٣٦)

٢- النقل البحري :-

تأثر ميناء العقبة بشكلٍ كبير بامتهاره منفذ الأردن الوحيد نتيجة لما أحدثه قرارا مجلس الأمن رقم ٦٦١ و ٦٦٥ فقد توقفت الحركة التجارية مع العراق ، الذي يعتبر سوق الأردن الرئيسية ، ومصدر المنتجات النفطية والتي كان العراق يدفعها تسديداً لديون أردنية.^(٩٧)

وتمثل تأثير النقل البحري بانخفاض عدد البواخر القادمة إلى ميناء العقبة إضافة إلى فرض رسوم من قبل الشركات الشاحنة بمقدار (٢٥) ألف دولار إسبوعياً لكل باخرة تؤم الميناء كما ارتفعت رسوم التأمين بسبب الحرب في الخليج ، مما أثر بالتالي على تحول معظم البواخر القادمة لميناء العقبة لتفريغ حمولتها من البضائع الواردة إلى الأردن في موانئ أخرى مثل مينائي جدة وجيبوتي.

٣- النقل الجوي :-

تأثر قطاع النقل الجوي بشكلٍ كبير جراء أزمة الخليج ويعود ذلك إلى الأمور التالية :-

أ- ارتفاع تكاليف التأمين.

ب- انخفاض عدد المسافرين خاصةً المارين عبر الأردن.

ج- إلغاء جميع الرحلات المتجهة إلى بغداد والكويت ودول الخليج العربي الأخرى.

د- ارتفاع أسعار الوقود.

هـ- الخسارة من العملات الأجنبية نتيجة لتوقف الخدمات التي تؤديها

شركة الطيران الأردنية (الملكية الأردنية) للدول العربية والأجنبية في المنطقة.^(٢٣٨)

خامساً : قطاع الطاقة:

يعتمد الأردن بشكلٍ كبير على النفط المستورد ويرجع ذلك لمحدودية المصادر المحلية من النفط في الأردن ولعدم توفر التكنولوجيا الضرورية

لاستخراجه. باستثناء وجود الغاز الذي اكتشف مؤخراً في الأجزاء الشرقية من الأردن والذي يستخدم لإنتاج الكهرباء ، وقد كان الأردن يستورد النفط الخام بنسبة ٨٣٪ من العراق ، و ١٣٪ من الكويت ، و ٤٪ من السعودية بموجب اتفاقيات وترتيبات خاصة . وقد أثرت أزمة الخليج على قطاع الطاقة لسببين هما :-

١- فقدان المساعدات من الكويت والتي تبلغ حوالي ٤٠ مليون دولار من النفط.

٢- زيادة أسعار استيراد النفط بحوالي ١٦٨ مليون دولار.

سادساً : قطاع الاسكان:

يتمركز سكان الأردن في مراكز المدن ويصل معدل النمو السنوي إلى ٣.٩٪ وفي المناطق الرئيسية مثل عمان يصل معدل النمو السنوي إلى ٥٪ نتيجة الهجرة للمدن . وتقدر الحاجة السكانية في الأردن بحوالي ٢٧.٠٠٠ وحدة سكنية في عام ١٩٩٠.

وبالرغم من توفر الموارد المالية والطاقة البشرية المؤهلة للعمل فإنّ استراتيجية الاسكان في الأردن تدل على أنّ القطاعين الخاص والعام ، لم يستطيعا توفير أكثر من ٨٠٪ من حاجات البلاد الاسكانية. وقد خلقت أزمة الخليج مشاكل كبيرة في قطاع الاسكان تفوق قدرات دولة صغيرة مثل الأردن ولكون الأردن المنفذ الوحيد للعراق فقد عبرت الحدود الأردنية-العراقية اعداد كبيرة من الوافدين اتخذت الشكلين التاليين :-

الشكل الأول :-

تدفق مئات الآلاف من اللاجئين على الحدود الأردنية-العراقية ممن يحملون جنسيات مختلفة ، وقضى هؤلاء مدة اسبوعين قبل أن ينتقلوا إلى بلادهم. وكان على الأردن أن يؤمن لهم المأوى والمأكل. وقد تسبب هؤلاء اللاجئين بخسائر مادية للأردن ، نتيجة لاحتياجاتهم للمسكن والمأكل ووسائل النقل والخدمات الصحية اللازمة ، إضافة إلى التأثير على زيادة التلوث البيئي خاصة في ظل غياب البنية التحتية المناسبة في المخيمات المقامة لهم.

الشكل الثاني :-

تدفق أعداد كبيرة من العائدين الأردنيين وخصوصاً العاملين في الكويت ، وقد ساعد هؤلاء العائدين على المدى القريب اصدقائهم وأقربائهم في إسكانهم. أما على المدى البعيد فإنّ هؤلاء العائدين يتطلعون لاقامة دائمة لهم. وسيؤدي بناء وحدات سكنية تكفي العدد الهائل للعائدين ، إلى رفع تكلفة البناء ، وبالتالي لمواد البناء ، علاوة على ما يسببه من آثار بيئية تتمثل في التوسع العمراني على المساحة الزراعية.

إنّ خسارة القطاعات - أنفة الذكر - في الاقتصاد الأردني لا تقتصر على

إنّ خسارة القطاعات - أنفة الذكر - في الاقتصاد الأردني لا تقتصر على الخسارة المادية المباشرة لهذه القطاعات وحسب وإنما تتعداها إلى الخسائر المادية غير المباشرة ، كالخسائر الناجمة عن البطالة والخسائر التي تصيب قطاعات أخرى نتيجة ارتباطها أو علاقتها بهذه القطاعات وكذلك الخسارة الناجمة عن نقصان قيمة الموجودات لهذه القطاعات والقطاعات الأخرى والذي من الصعوبة بمكان تقييمه بشكل دقيق.

وتقدر خسارة الاقتصاد الأردني نتيجة لأزمة الخليج حتى شهر كانون أول عام ١٩٩٠ بحوالي ٨ و ٤٦٠ و ٨ مليار دولار. ^(٢٣٦) وذلك كما في الجدول التالي:

آثار أزمة الخليج على الاقتصاد الأردني

قيمة الخسائر بملايين الدولارات	أولاً :- خسائر اقتصادية داخل الأردن
	١- خسائر مباشرة
٢٨٠	أ- تصدير البضائع
٥٠٠	ب- المساعدات المالية العربية
٦٨٧.٦	ج- تحويلات المغتربين
٩١٢.٥	د- الصناعة
٥٨٠	هـ- السياحة
٢٣٣.١	و- الزراعة
٩٧٤.١	ز- النقل
٤.١٦٨.٢	المجموع
	٢- خسائر غير مباشرة
٤٩٤.٢	أ- الطاقة
٦٧٦.٣	ب- الاسكان والصحة والبيئة
١٢٠	ج- زيادة الاسعار وفقدان الاستيراد
٥٢	د- استثمارات اجنبية مباشرة
٥٠	هـ- تكاليف الاجلاء (القادمين)
١.٣٩٢.٥	المجموع
	ثانياً :- خسائر اقتصادية خارج الأردن
١.٤٠٠	أ- تحويلات المغتربين الأردنيين في الكويت
١.٥٠٠	ب- ودائع المغتربين الأردنيين في الكويت
٢.٩٠٠	المجموع
٨.٤٦٠.٨	المجموع العام

جدول رقم (٢)

* المصدر :

- The return of Jordanian/Palestinian nationals for Kuwait: Economic and Social

وفي امتقادي فإن الخسائر البالغة التي لحقت بالاقتصاد الأردني ، نتيجة للضغوط الاقتصادية من قبل دول التحالف ، كان مصدرها قرار سياسي بحت اتخذ من قبل هذه الدول للتغيير من الموقف السياسي الأردني من الأزمة وللعاقبة الأردن على موقفه الذي لم يكن متطابقاً مع موقفها. ذلك أن قرار الحصار البحري لم يطبق إلا على الأردن -ميناء العقبة -وقد استثنت الدول الأخرى المجاورة للعراق وهي : سوريا وتركيا وإيران فلم تغلق منافذها البحرية.

إضافة إلى ذلك فقد قطعت المساعدات عن الأردن واغلقت الاسواق التصديرية في وجهه وقطع عنه النفط - خط التابلاين -.

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية

إن عودة أعداد كبيرة من القوى العاملة الأردنية إلى الأردن في ظروف قسرية وبشكل مفاجيء نتيجة لموقفه من أزمة الخليج ، قد عزز من مشكلة التخلخل في الهيكلية الاقتصادية والديمغرافية فيها. مما أدى إلى ضغوط اجتماعية على الأردن تمثلت بما يلي :-

- ١- زيادة حدة البطالة في سوق العمل الأردني ، حيث تجاوزت نسبة البطالة ٢٠٪ من حجم القوى العاملة الأردنية.(٢٤٣)
- ٢- تزايد الضغوط على مؤسسات التعليم - خاصة الحكومية منها - والمرافق الصحية والمساكن وغيرها من المرافق الاجتماعية والاقتصادية.(٢٣٧)
- ٣- انخفاض الهجرة الخارجية للقوى العاملة الأردنية الراغبة في العمل ، حيث قامت كثير من المؤسسات العاملة في دول الخليج العربي ، بالغاء العديد من عقود العمل للعاملين الذين كانت تتجه النية للتعاقد معهم قبل حدوث الأزمة.
- ٤- تخفيض أعداد العاملين في بعض المؤسسات العاملة داخل الأردن بسبب الأزمة ، وقد تركز ذلك في عدد من القطاعات الاقتصادية وبالذات في مجالات الصناعة والنقل والسياحة.(٢٤٤)

وقد برز عدد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأردنيين العائدين من الخارج تمثلت ، بأن حجم القوى العاملة منهم قدرت مع نهاية عام ١٩٩٠ بـ ٢٥-٣٠ ألف عامل وعاملة ، وأن نسبة الاغنياء منهم لا تزيد عن ٥٪ من مجموعهم ، وأن غالبيتهم كانوا يعملون بأجر لدى المؤسسات الحكومية والخاصة في الدول التي كانوا فيها ، في حين أن نسبة أصحاب العمل وأولئك الذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص لا تزيد عن ٨٪ من اجمالي هؤلاء العائدين.(٤٤)

ومن بين هؤلاء العائدين ، كان العاملون في القطاع الخاص هم الأشد تضرراً، أما من كانوا موظفين في الحكومة فتقاضوا استحقاقات نهاية

الخدمة، وإن كان ذلك بعد قدر من الزمن^(٢٣٧) بالرغم من أن هذه الاستحقاقات والتعويضات كانت ضئيلة^(٢٤٥) ويمتاز هؤلاء العائدون بارتفاع مستواهم التعليمي والتأهيلي وسنوات الخبرة التي اكتسبوها في الخارج،^(٢٤٤) حيث يمتلك ٥٨٪ منهم خبرة لمدة ١٠ سنوات ، ١٨٪ لمدة ٢٠ سنة ، و ١١٪ لمدة ٣٠ سنة، ويشكل الأطفال والرضع ٤٤٪ من مجموعهم ، وتفوق نسبة الاناث عن نسبة الذكور بعدد قليل^(٩:٢٤٦).

وقد اتخذت الحكومة الأردنية عدداً من الاجراءات لمعالجة مشكلة البطالة ، وتعويض الأردنيين العاملين في الكويت عن الأضرار التي لحقت بهم ، تمثلت فيما يلي :-

- ١- أصدرت الحكومة الأردنية قراراً في عام ١٩٩٠ بتشكيل لجنة لمواجهة البطالة^(٢٤٤).
 - ٢- اتبعت الحكومة الأردنية سياسة استبدال العمالة الأجنبية بالعمالة الأردنية ، محاولة للتخلص من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.
 - ٣- فتحت وزارة العمل الأردنية مكتب خاص من خلال مديرية عمل عمان لغاية حصر حقوق ومطالبات الأردنيين العاملين في الكويت بغية تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم^(٢٤٤).
- كما أنشئت جمعية متضرري أحداث الخليج التعاونية بتاريخ ١٩٩١/٩/٩ بهدف تحسين أحوال المتضررين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تضافر جهودهم وتكتيل مواردهم المالية^(٢٤٧).
- مما سبق يمكن استخلاص أبرز الآثار الاجتماعية التي ترتبت على الأردن نتيجة لموقفه من أزمة الخليج مما يلي :-
- اولاً: الآثار السلبية :-

- ١- كان للخسائر الجسيمة التي مني بها العائدون فجأة ، وتردي أوضاع معظمهم المادية أثراً سلبياً على أوضاعهم النفسية والصحية والاجتماعية، وأصبح هذا الأثر يزداد يوماً بعد يوم بسبب نفاذ المدخرات البسيطة التي قدموا بها ، مع ملاحظة أن نسبة ٥٪ فقط هم من فئة الاغنياء^(٢٤٥).
- ٢- إن فقدان معظم العائدين لممتلكاتهم ولمستوى المعيشة المرتفع الذي كانوا ينعمون به قبل عودتهم أدى ، إلى صعوبة تأقلمهم - على الأقل في المدى القريب - في مستوى معيشي منخفض فرضه واقع العودة القسرية، إضافة إلى تزايد مشكلة البطالة التي أدت بدورها إلى خلق فراغ كبير - خاصة بين الشباب - وزيادة حدة الفقر ، وقد تولد عن ذلك ظهور أنماط سلوكية سلبية مثل - السرقة ، القتل، الانحراف..... -

٣- إضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي لحقت بالعائدين ، فقد تعرض الكثير منهم لكافة التعذيب الجسدية ، التي أودت بحياة بعضهم ، وتركت تشويهاً جسدياً ، وصدماً عصبية ونفسية لدى بعضهم الآخر.

ثانياً: الآثار الإيجابية :-

- ١- ترسخت الوحدة الوطنية ، بنبذ التفرقة العرقية ، والاقليمية ، والطائفية، واتحد المجتمع الأردني بكافة شرائحه نحو هدف واحد ، وهو عدم السماح للأجنبي بالتدخل في المنطقة ، ولما يجلبه من دمار لقوة العراق العسكرية التي تمثل أمناً وطنياً وقومياً.
- ٢- تطابق الموقفين الرسمي والشعبي ، وبالتالي تماسك الجبهة الداخلية ، ساعد في تصليب وتقوية الموقف الأردني تجاه الأزمة ، وامتصاص او تحمل آثارها الحادة على الأردن.(٧٧)
- ٣- أكدت أزمة الخليج على الارتباط العضوي ما بين الشعبين الأردني والفلسطيني ، حيث رحّب الأردن - قيادة وشعباً - بالعائدين - الأردنيين والفلسطينيين- من دول الخليج بعد أن ضاقت بهم أرض الأمة العربية الواسعة، وقد أوضح جلالة الملك الحسين ذلك في خطاب له حيث قال :«ستبقى الهجرة الثالثة علامة على بؤس التجربة العربية يوم ضاقت أرض الأمة العربية الواسعة بأهلها فقلنا لآخوتنا العائدين حين أخرجتهم أرض الظمأ والملح والنفط المحترق أهلاً بكم».(٢٤٨)

المبحث الثالث: الآثار السياسية

أدت أزمة الخليج إلى إحداث شرح كبير في علاقات الدول العربية بعضها ببعض ، حيث انقسمت هذه الدول إلى معسكرين يعادي أحدهما الآخر ، وهذان المعسكران هما :-

المعسكر الأول :

يضم دول الخليج ، ومصر ، وسوريا ، والمغرب ، والصومال ، وجيبوتي ، ولبنان. وقد تبنى هذا المعسكر موقفاً مناوئاً للعراق ، ومؤيداً لحل دولي مفروض.

المعسكر الثاني :

يضم الأردن ، وتونس ، واليمن ، وليبيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والسودان ، والجزائر ، وموريتانيا ، وقد تبنى هذا المعسكر موقفاً رافضاً للتواجد الأجنبي في المنطقة ، وداعياً لحل سلمي للأزمة وضمن الاطار العربي.(٢٤٩)

وقد أصاب الأردن جرأاً هذا الانقسام أضراراً جسيمة ، ذلك أن ضمان المصلحة الوطنية له - نظراً لامكاناته المحدودة ، وموقعه الجغرافي في مواجهة

اسرائيل - تتحقق بضمآن وحدة الأمة العربية وتماسكها .
ومحاولة من الأردن لرأب الصدع فقد اتخذ موقفاً رسمياً محايداً ، حتى
يتمكن من التحدث لطرفي النزاع وصولاً إلى حل سلمي للنزاع ضمن الاطار
العربي .

ولتناقض هذا الموقف مع أهداف التحالف الرامية لحل الأزمة عسكرياً ،
فقد جرت محاولات لاضعاف الأردن - اقتصادياً - وتشويه موقفه اعلامياً ،
وتحجيم دوره السياسي في المنطقة والعالم .^(٧٧)
وبالفعل فقد تعرض الأردن لضغوط اقتصادية كبيرة ، وشوه موقفه
اعلامياً ، وتراجع وضعه السياسي خلال الأزمة ، نظراً لقلة الدول العربية
والأجنبية المؤيدة لتوجهه ، مما عرضه لانعزال مؤقت .^(٧٨)
الآن وحدته الوطنية ، واعتدال مواقفه السياسية ، ومقدرة قيادته
السياسية على ادارة الأزمة جعله يلعب دوراً مؤثراً في الأحداث يفوق
حجمه .^(٧٩)

كما أدت أزمة الخليج إلى تشكيل ضاغظ قوي على الأردن ، جعلت
الخيارات المتاحة أمامه في مفاوضات السلام محدودة ، بالرغم من دوره
الأساسي سابقاً ، وذلك لبروز الدور الفلسطيني في المفاوضات ، إضافة إلى
بروز الدور السوري بسبب موقفها الداعم للتحالف خلال الأزمة ، والمرونة
التي أظهرتها سوريا بعد انتهاء الأزمة إزاء مسألة التفاوض لحل الصراع
العربي-الاسرائيلي ، وبدء تعاملها مع النظام العالمي الجديد في صورة
إيجابية .

كما أن تدهور العلاقة بين الأردن من جهة ودول الخليج ومصر من جهة
ثانية - بسبب أزمة الخليج - حدثت من دور الأردن في المفاوضات .
إضافة لتحديد الخيارات بالنسبة للدول العربية ، بسبب فقدانها أسلحة
ضاغطة كانت تشكل ثقلأ سياسياً - على المستوى الدولي - قبل أزمة الخليج
وهذه الأسلحة هي :-

- ١- دعم المنظومة الاشتراكية حيث لم يعد هناك من يقف إلى جانب
العرب في القضايا الدولية المختلفة ، وذلك لتفرد الولايات المتحدة
الأمريكية في السيطرة على القرارات الدولية المتخذة ، بعدما كان
هناك من يشاركها في ذلك وهو الاتحاد السوفييتي السابق .
- ٢- سلاح النفط الذي تم الاستيلاء عليه مباشرة من قبل الولايات المتحدة
الأمريكية .
- ٣- سلاح الأرصدة العربية التي تم تجميد جزء منها خلال أزمة الخليج ،
واستنزاف الجزء الآخر خلال العمليات الحربية في الأزمة .
- ٤- سلاح التضامن العربي ، حيث أدت أزمة الخليج إلى إحداث صراع ما
بين الدول العربية ، وإذا ما جاز لنا التعبير ، الصراع ما بين دول

مجلس التعاون العربي - باستثناء مصر - ودول مجلس التعاون الخليجي.

٥- السلاح العسكري العربي ، الذي كان في طور النماء والتطور ، والذي تمثل بالقوة العسكرية والتكنولوجية العراقية الذي امتلكته بعد خروجها منتصرة من حربها مع ايران.(٧٨)

وقد تضاعف الوزن السياسي للدول العربية ، بعد تدمير الاسلحة العربية - أنفة الذكر - والتي كانت تستخدم كضغوط على الولايات المتحدة الامريكية باتجاه ضرورة تحقيق المصالح العربية.

وبما أن - وكما اسلفت سابقاً - الدور الاردني يكون اكثر فاعلية ، بوجود وحدة عربية ، وأن المصلحة الوطنية تتحقق ، بتحقيق المصلحة القومية ، فإن تدمير الأسلحة العربية ، وبالتالي اضعاف الدول العربية ، وتعميق وحدتها ، قد ترك أثراً سلبياً على دور الأردن السياسي.

من هنا جاءت دعوة القيادة السياسية الاردنية إلى ضرورة إعادة العلاقات الاخوية بين أعضاء الأسرة العربية من خلال تشكيل نظام عربي جديد أو ولايات عربية متحدة يقاتل عن حدودها لا عن حدود مصطنعة رسمها المستعمرون. يقول جلالة الملك : «ليكن لنا «نحن العرب» نظام عربي جديد أو ولايات عربية متحدة أو دولة عربية واحدة تقاتل عن حدودها لا على ما رسم المستعمرون بيننا من حدود وسوف نناضل من أجل ذلك متجاوزين أعراباً ردوا إلى قبليتهم وعنجهيتهم بعد أن اغرقوا العروبة بنفطهم وتنافخوا شرفاً بكراسيهم التي اعيدت على أيدي الاجنبي وحربه الملطخة بدم اشقائهم».(٢٥٠)

والأردن عندما اتخذ موقفه من أزمة الخليج كان يعي جميع هذه المعطيات ، ولم يقس الأمور من منظور الربح والخسارة ، وبأنه اذا ما اتخذ موقفاً قومياً فإن خسارته الوقتية ستتحول إلى ربح مستقبلي.(٨٦) وهذا ما بدا واضحاً خلال أزمة الخليج ، فلو أن موقفه كان مختلفاً لانهالت عليه الهبات. وكانت النظرة الخارجية للأردن بأنه سيرضخ ويتراجع ، إلا أن بقاءه كقاعدة وطنية صلبة وايمانه بموقفه القومي المتخذ جعله يقف بصلابة أمام كافة الضغوط.(٣)

وقد بقي الأردن ثابتاً على موقفه المبدئي ، رافضاً التراجع أو الاعتذار عن هذا الموقف لايمانه به ، ولاستعداداه تحمل كافة الضغوط من أجل الوصول إلى الوحدة ونبذ الفرقة ، وقد أكد ذلك جلالة الملك الحسين في خطاب له فقال: «ولا عابئين بمن أخذته العزة بالاثم وراح يحلف برأس أبيه أنه ما من أحد قبله ولا بعده وأن على الناس أن يأتوا اليه وينحروا الابل بين يديه داعين له بطول العمر حامدين شاكرين».(٢٥٠)

الخلاصة

لقد اتخذ الأردن موقفاً رسمياً محايداً خلال أزمة الخليج حتى يتسنى له تحقيق أهدافه في حل الأزمة سلمياً وضمن الإطار العربي ، ونتيجة لتعارض هذه الأهداف مع أهداف دول التحالف الرامية لضرورة حل الأزمة عسكرياً ، لتدمير القوة العسكرية والتكنولوجية العراقية وصولاً للسيطرة على المنطقة ، والتحكم بمنابع النفط فيها. فقد عملت دول التحالف على محاصرة ميناء العقبة - وهو منفذ الأردن الوحيد إلى البحر - بشكلٍ تعسفي من قبل أساطيل القوات المتحالفة، بحجة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١) ورقم (٦٦٥) وقطع المساعدات الاقتصادية عن الأردن واتهامه بدعم العراق ، وبعدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة. لمحاولة عقابه أو تغيير موقفه من الأزمة ، كما تعرض الأردن لتدفق مئات الآلاف من الوافدين عبر حدوده وعشرات الآلاف من العائدين إليه.

وكان الأردن يعي أنه بتمسكه بموقفه القومي وبحرية قراره وبما لديه من موقع جغرافي بأنه سيتعرض للمضايقات وللضغوط وكان على أتم الاستعداد لتحمل ذلك.

وبالرغم من الخسائر - الوقتية - التي تكبدها الأردن نتيجة لموقفه من الأزمة إلا أن استقراره السياسي والاجتماعي لم يتزعزعا.

واستطاع الجسم الأردني أن يستوعب جميع هذه الآثار ، وأن يبرهن بأنه بموقفه المبدئي والقومي - وإن تعرض لخسائر مادية على المدى القريب - سيكون الراجح على المدى البعيد.

نتائج الدراسة

جاءت هذه الدراسة ، لتقدم صورة واضحة عن الموقف الأردني من أزمة الخليج (أب ١٩٩٠ - آذار ١٩٩١) ، وخاصة أن الغموض قد اكتنفه ، وجرى تشويبه إعلامياً من قبل دول التحالف لتعارضه مع مصالحها. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج التي اتصلت (اولاً) بالخليفة التاريخية للصراع العراقي-الكويتي ، (ثانياً) الوجه الآخر للنتائج جاء منصّباً على محور الدراسة الرئيسي الذي تعلق بطبيعة الموقف الأردني في أثناء أزمة الخليج ، ويمكن اجمال محاور هذه النتائج بما يلي :

أولاً : النتائج العامة :

- ١- كانت الكويت جزءاً من ولاية البصرة في العهد العثماني ، الامر الذي يفسر رفض الحكومة العراقية الاعتراف بالحدود العراقية - الكويتية ، باستثناء اتفاقية غير قانونية عام ١٩٣٢ كانت في طريقها للاعتراف بها إلا أن اجراءاتها لم تستكمل، إذ لم يصادق عليها مجلسا النواب والوزراء العراقيان ، كما أنها جوبهت بالرفض من وزارة الدفاع العراقية. ولكن مع وصول حزب البعث إلى السلطة في العراق في ١٩٦٣/٢/٨ ، اعترف بسيادات الكويت واستقلالها في ١٩٦٣/١٠/١٥ ، وفق الاتفاقية سالفة الذكر.
- ٢- أن عدم اعتراف العراق بالكويت ، دولة مستقلة باعتبار أنها كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من أرضه لا يعطيه الحق في غزوها وانتهاك سيادتها في ١٩٩٠/٨/٢ ، كونها دولة ذات سيادة ، وعضو في جامعة الدول العربية ، وفي هيئة الأمم المتحدة.
- ٣- أن القرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية ، بانضمام الكويت إلى مجلسها في ٢٠ تموز ١٩٦١م ، وإدانة الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠/٨/٣ هي قرارات لا تتفق مع نصوص ميثاق جامعة الدول العربية التي تستوجب اتخاذ القرارات بالاجماع لمثل هذه الحالات.
- ٤- إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الغربيين لم يأتوا إلى المنطقة لاجراج العراق من الكويت ، وتحقيق الأمن في منطقة الخليج فحسب، وإنما جاءوا لتحقيق مصالحهم في السيطرة على منابع النفط ، وتدمير القوة العسكرية والتكنولوجية العراقية ، التي أصبحت تهدد مصالحهم في المنطقة ، وفي مقدمتها أمن اسرائيل حامية الجزء الكبير من هذه المصالح. الامر الذي يفسر رفض الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للحلول السلمية التي طرحت لحل هذه المشكلة ، لتعارض ذلك مع أهدافهم الرامية الى حلها عسكرياً.
- ٥- ظلت الأمم المتحدة ، وعبر قرارات مجلس الأمن الدولي المتعددة ، التي رافقت الأزمة منذ ٢ اب ١٩٩٠ ، تشكل أداة لتعريف أهداف دول التحالف في ضرب مقدرة العراق العسكرية ، في حين بقيت هذه المؤسسة الدولية - عبر

نصف قرن من الزمان - عاجزة عن اتخاذ أي إجراء مماثل ضد اسرائيل وانتهاكها لحقوق الانسان العربي الفلسطيني.

ثانياً النتائج الخاصة :

كما توصلت هذه الدراسة من تحليلها لمجريات السياسة الأردنية اثناء الأزمة وادارتها إلى ما يلي :

١- إن السياسة الخارجية الأردنية اتسمت بالواقعية السياسية ، التي تقوم على مراعاة الظروف الموضوعية للدولة في تبني قراراتها الخارجية ، كون الأردن بلداً صغير المساحة ، ومحدود الموارد ، ويقع في مواجهة اسرائيل ، وقد طبعت هذه الخاصية سياسة الأردن في تعامله مع القضايا الاقليمية المحيطة والتي تنعكس اثارها على الأردن انعكاساً مباشراً ، بطابع التوازن في المواقف، والشمولية في النظرة. وقد تمثلت هذه الواقعية بعدم الانخراط في عمل عسكري ضد دولة عربية ، وفي الوقت نفسه رفض سياسة العراق باحتلال دولة عربية أخرى.

٢- تتمتع الدبلوماسية الأردنية بديناميكية واضحة تتبدى في سرعة الاستجابة مع الأحداث والتفاعل معها ، والتحضير لكيفية التعامل مع تطوراتها لاحتواء أثارها السلبية في الدولة أو الأمة ، وهذه ترتبط بخاصية أخرى هي "المبادأة" في العمل وعدم الانتظار في مواجهة الأزمات حتى تأخذ مداها. وقد وضعت أزمة الخليج الأردن في موقف غير مسبوق اليه، كونها وقعت بين دولتين عربيتين يرتبط الأردن بهما بعلاقات قوية اقتصادياً وسياسياً ، وهذا ألقى على الأردن تبعه الحركية السياسية (ديناميكية العمل السياسي) لمواجهة ذيول الأزمة وتداعياتها على الأردن وخاصة قبيل الأزمة وفي الأيام الأولى منها ، وتمثلت الحركة بالاتصالات المباشرة والزيارات الكثيرة ، التي قامت بها القيادة السياسية الأردنية اثناء تلك الفترة.

إلا أن اتخاذ جامعة الدول العربية قرار إدانة الغزو العراقي - في ١٩٩٠/٨/٣ وتأكيد في ١٩٩٠/٨/١٠ ورفض الاردن التعامل معه ، وضع الأردن في عزلة ، وانحصر تعامله وتأثيره على الدول التي توافقه على موقفه . فحاول الأردن تعويض ذلك عن طريق التوظيف الكثيف للاتصالات من خلال استخدام الاتصال القيادي المباشر بصورة كثيفة من قبل جلالة الملك وسمو ولي العهد لمخاطبة الرأي العام الخارجي خصوصاً الدول الغربية والدول المتحالفة معها في الأزمة لشرح وجهة النظر الاردنية ازاء الأزمة ومتطلبات الموقف الأردني منها.

٣- بذل الأردن جهوداً حثيثة لاحتواء أزمة الخليج ثم محاولة حلها سلمياً وضمن إطارها العربي ، وفقاً لدبلوماسية التوفيق والمصالحة ، التي تمثل إحدى

الخصائص الثابتة للدبلوماسية الخارجية الأردنية ، التي تسعى إلى تقريب المواقف ووجهات النظر بين الأطراف العربية. ولتحقيق ذلك استخدم الأردن دبلوماسية الاتصال المباشر ، ودأبت القيادة السياسية التي احتفظت لنفسها بدور مركزي في إدارة الدبلوماسية الخارجية على الاتصال "الشخصي" / اللقاءات الثنائية ، أو عبر الهاتف والرسائل مع القيادات السياسية والمسؤولين في الدول العربية والأجنبية.

وفي الأشهر التي سبقت اندلاع الحرب وما بعد انتهائها ، تجمدت العلاقات الاتصالية المباشرة - على مستوى القيادة - بين الأردن وطرقي النزاع (العراق ومجموعة دول الخليج) ، وأصاب الموقف الأردني حالة من العزلة المفروضة ، فهو غير مفهوم في سياسته من قبل قادة دول الخليج ، ولم يفلح في ثني القيادة العراقية عن إنهاء احتلالها العسكري للكويت إنهاءً سريعاً.

٤- أثبتت تجربة السياسة الخارجية الأردنية إزاء أزمة الخليج ، إمكانية اشتراك الجمهور لمختلف مؤسساته وتنظيماته في تشكيل الموقف الأردني العام. وبأنه لا يمكن إغفال أثر الرأي العام الأردني في توجيه القرار الأردني ومجمل الموقف ، وقد أوضح هذه الخاصية موقف مجلس النواب الأردني بوصفه مؤسسة تمثل الشعب من جهة ، وكونها السلطة التشريعية الضاغطة عبر وظيفتها السياسية الرقابية على الحكومة في تبني السياسة التي تدعو لها إزاء الأزمة من جهة أخرى.

من هنا فإن التوافق بين الموقفين الرسمي والشعبي ، لم يكن ناجماً عن إملاء ارادة السلطة على الشعب ، أو إملاء ارادة الشعب على السلطة ، بل استجابة لمؤثرات البيئة الدولية على النظام العربي بهدف تفكيكه وانعكاس الآثار السلبية على الأردن بوجه خاص ، وكذلك حصل التقاء بينهما لموضوعية الموقف الرسمي ، ولقناعة الشعب بهذا الموقف انطلاقاً من حسابات قومية والتزاماً بقضايا الأمة بعيداً عن استجداء الثمن من قوى الصراع لموقف يتعارض مع أهدافه القومية.

٥- توظيف الاعلام - وبخاصة الاعلام التلفزيوني - أداة أساسية في الاتصال الخارجي ، وذلك بهدف اسناد الموقف السياسي للأردن من مواجهة الضغوط النفسية من جهة ، وعملية اثارة الرأي العام الدولي من قبل وسائل إعلام دول التحالف المناهضة للأردن ومواقفه من جهة أخرى.

٦- بالرغم من عدم اتفاق سياسة الأردن الخارجية مع مصالحه المادية - في المدى القريب - إلا أنها اتفقت مع موقفه المبدئي ، ومع مصلحته الوطنية - في المدى البعيد - وبالتالي مع مصلحته القومية.

٧- لم يكن الموقف الأردني من أزمة الخليج موجهاً ضد الكويت ، أو تأييداً ودعماً

للعراق في غزوه الكويت ، بل حماية للأمن القومي العربي ، الذي استهدفتها القوى الأجنبية تحت غطاء الشرعية الدولية.

وهناك الكثير من المواقف الأردنية تؤكد ذلك مثل ، اشتراك الأردن في قوات الدعم العسكري العربية التي حلت محل القوات البريطانية عام ١٩٦٦ ، ورفضه الاشتراك مع قوات أجنبية في حل النزاع العراقي - الكويتي عام ١٩٩٠ بالرغم من الاغراءات التي قدمت له من دول التحالف في مقابل إرسال قوات رمزية تشاركها في حل الأزمة ، واستعداداته الاشتراك في قوة عربية صرفة للفصل في هذا النزاع.

٨- إن احترام الأردن للشرعية الدولية والتزامه بقرارات الأمم المتحدة ، ورفضه لاحتلال أراضي الغير بالقوة ، أمور جعلته منسجماً مع نفسه عندما طالب بضرورة حل مشكلات المنطقة كاملة ، وعدم التعامل معها بازديواجية.

٩- المبدأ الاساسي الذي يحكم الموقف الأردني إبان الأزمات هو مبدأ تجاهل حسابات الربح والخسارة. وقد أكد الموقف الأردني من أزمة الخليج على ذلك ، إذ تجاهل الأردن المكاسب المادية المحتمل تقديمها له من أجل ، تغيير موقفه ، وتحمل كافة الضغوط مقابل الثبات على موقفه المبدئي ، لايمانه بأن الخسائر المادية يمكن تعويضها ، وهي خسائر وقتية ، وأن الثبات على المبدأ يؤدي أخيراً إلى الربح.

المراجع

* القرآن الكريم

- ١- عدنان أبو عودة السياسة الخارجية الأردنية ببعديها الاقليمي والدولي. محاضرة غير منشورة ألقيت في مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، بتاريخ، ١٩٨٦/٨/٢٩.
- ٢- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبدالرحمن القصيبي، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٨.
- ٣- مقابلة شخصية مع الأستاذ مضر بدران (رئيس الوزراء خلال أزمة الخليج)، يوم السبت: ١٩٩٣/٢/٢٠، الساعة ١٢.
- ٤- روبرت د. كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٩.
- ٥- عبدالسلام سلمان خريبط الناشئ، سياسية الردع في مواجهة الأزمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والإشتراكية، الجامعة المستنصرية، تشرين أول ١٩٨٨.
- ٦- أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني عشر، دار صادر، بيروت.
- ٧- ديوان الفرزدق، المجلد الثاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠.
- ٨- أحمد سويلم العمري، معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥.
- ٩- أمين هويدي، إدارة الأزمات الإقليمية، مجلة العربي، الكويت، العدد ٣٢٨، ١٩٨٦.
- ١٠- مصطفى علوي، حرب ١٩٧٣ والأزمة الأمريكية-السوفياتية: دراسة إدارة الأزمات الدولية، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد العاشر ١٩٨٤.
- ١١- مصطفى علوي، التعريف بظاهرة الأزمة الدولية والتطبيق على أزمات الصراع العربي-الإسرائيلي، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد ١٩، ١٩٨٧.
- ١٢- صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، دراسة علمية موثقة، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٨.
- ١٣- مارثا دو كاس، أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١-١٩٦٣، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- ١٤- عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧١.
- ١٥- حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الأهلية.

- ١٦- ل. جي. ج. لوريمر، الكويت في دليل الخليج، الجزء الأول، السفر التاريخي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨١.
١٧. أحمد حسن جودة، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩، ترجمة حسن علي النجار، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٩.
١٨. محمود علي الداود، التاريخ السياسي للأطماع الاستعمارية في منطقة الخليج العربي، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد التاسع، ١٩٩٠.
- ١٩- حسن علي الابراهيم، الكويت: دراسة سياسية، دار البيان للنشر، الكويت، النهار للنشر، بيروت.
- ٢٠- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٤.
- ٢١- رضا هلال، الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثورة، الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١.
- ٢٢- طارق نافع الحمداني، الكويت ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر، الحقيقة التاريخية، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩١.
- ٢٣- محمد البكاء، استلاب الكويت: تاريخ ووثائق، آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، العدد التاسع، أيلول ١٩٩٠.
- ٢٤- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.
- ٢٥- أكرم زميتر، القضية الفلسطينية، الطبعة الثالثة، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٦.
- ٢٦- محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٢٧- محمد مظفر الأدهمي، الكويت ومحاولات عودتها إلى العراق في التاريخ الحديث والمعاصر، الحقيقة التاريخية لعراقية الكويت، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
- ٢٨- مصطفى النجار، السيادة العراقية على الكويت خلال العهد العثماني، آفاق عربية، بغداد، العدد التاسع، أيلول ١٩٩٠.
- ٢٩- لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٢-١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧.
- ٣٠- الكويت عراقية: سر صفحات عام ١٩٦٢، آفاق عربية، بغداد، العدد التاسع، ١٩٩٠.
- ٣١- عبدالمنعم حسن، الأزمة بين العراق والكويت: الاتهامات المتبادلة، مجلة العالم، العدد ٣٢٧، تموز ١٩٩٠.
- ٣٢- حقيقة الكويت، وزارة الخارجية، الجمهورية العراقية، آب ١٩٦١.

- ٣٣- غازي صالح نهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج (آب ١٩٩٠- آذار ١٩٩١): دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار، (بلا ناشر)، عمّان، ١٩٩٢.
- ٣٤- محاولة في الفهم السياسي لأزمة الخليج، مجلة الانسان، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العدد الثالث، كانون أول ١٩٩٠.
- ٣٥- رشيد حسن، لميس البرغوثي، أزمة الخليج في الفكر السياسي الأردني: حوارات مع ٨٤ شخصية سياسية وحزبية وأكاديمية، الطبعة الأولى، عمّان، ١٩٩١.
- ٣٦- محمود برهوم، نافذة على أزمة الخليج: خفايا وحقائق، مركز الفارس، عمّان، ١٩٩١.
- ٣٧- فاضل زكي، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد.
- ٣٨- تيسير ظبيان، الملك عبدالله كما عرفته، المكتبة الوطنية، عمّان، ١٩٦٧.
- ٣٩- محمد مصالحة، جغرافية الأردن السياسية، أثر المتغير الصهيوني في حركية حدوده، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٥٠ نيسان ١٩٨٣.
- ٤٠- محمد ابراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية: دور الجيوسياسية والجيواستراتيجية في السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، شركة المطابع النموذجية، عمّان ١٩٨٢.
- ٤١- هاني الياس خضر الحديشي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢.
- ٤٢- هاني أحمد خلف، الأهمية الاستراتيجية لموقع أقطار مجلس التعاون العربي، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد السادس حزيران ١٩٩٠.
- ٤٣- صلاح الدين بحيري، جغرافية الأردن، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، عمّان، ١٩٧٣.
- ٤٤- عبدالله بلقريز، أزمة الخليج: العرب بعد نهاية الحرب الباردة، دار الكلام، الرباط، ١٩٩١.
- ٤٥- فايز صالح أبو جابر، التاريخ الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار البشر للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٨٩.
- ٤٦- كلمة جلالة الملك الحسين في افتتاح الدورة الخاصة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي في ٣/٧/١٩٨٠، علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين (سنة ١٩٧٧-١٩٨٧)، مركز الكتب الأردني، عمّان ١٩٨٨.
- ٤٧- مشروع الميثاق الوطني الأردني، مديرية المطابع العسكرية، عمّان، كانون أول ١٩٩٠.

- ٤٨- مقابلة الأمير الحسن مع شبكة تلفزيون أساهي اليابانية، الرأي العدد ٧٣٧٨، الثلاثاء ٩/١٠/١٩٩٠.
- ٤٩- Hussein Omar Togah: The National Security Administration of the Hashemite Kingdom of Jordan; Los Angeles, California, Ph. D. Thesis, June, 1983.
- ٥٠- مقابلة الأمير الحسن مع التلفزيون التركي، الرأي، العدد ٧٣٧٨، الثلاثاء ٩/١٠/١٩٩٠.
- ٥١- دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، الطبعة الأولى، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٨٠.
- ٥٢- خطاب جلالة الملك الحسين في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني العاشر، مديرية المطابع العسكرية، عمّان، ١٩٨٦.
- ٥٣- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٩.
- ٥٤- عبدالله نقرش، الموقف الأردني من أزمة الخليج، ورقة قدمت لندوة أزمة الخليج، الأبعاد الدولية والاقليمية (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، ١٢/١٢/١٩٩٠.
- ٥٥- الأردن وأزمة الخليج في عام ١٩٩٠، مجلة الندوة، جمعية الشؤون الدولية، المجلد الثاني، العدد الثالث، تشرين أول ١٩٩٠.
- ٥٦- خطاب جلالة الملك الحسين في حفل تخريج الفوج الخامس من ضباط جامعة مؤتة بتاريخ ٦/٦/١٩٩٢، الرأي العدد ٧٩٧٥، الأحد ٧/٦/١٩٩٢.
- ٥٧- ألان غريش، دومنيك فيدال، الخليج: مفاهيم لفهم حرب معلنة، ترجمة: ابراهيم العريس، الطبعة الأولى: شركة الأرض للنشر المحدودة ١٩٩١.
- ٥٨- حديث سيادة الشريف زيد بن شاكر، مجلة الأفق، دار الأفق للصحافة والنشر، عمّان، العدد الأول ١٩٩٢.
- ٥٩- خلف خازر الخريشة، الملك الحسين بن طلال ودبلوماسية السلام، الطبعة الأولى، قدسية للنشر، اربد، ١٩٩٢.
- ٦٠- خطاب جلالة الملك الحسين في حفل تخريج الدورة السابعة والعشرون لكلية القيادة والأركان الملكية بتاريخ ١٣ كانون أول ١٩٨٦، علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين (سنة ١٩٧٧-١٩٨٧)، مركز الكتب الأردني، عمّان ١٩٨٨.
- ٦١- جيمس لنت، الحسين: سيرة حياة، ترجمة شفيق جميعان، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر، عمّان، ١٩٩٠.
- ٦٢- خطاب جلالة الملك الحسين أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣، دائرة المطبوعات، الوثائق الأردنية، وزارة الاعلام.

- ٦٣- أمين عواد مهنا بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت ١٩٨٩.
- ٦٤- رسالة وجهها جلالة الملك الحسين إلى الشعب الأمريكي، أيلول ١٩٩٠، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج ١٩٩٠- آذار ١٩٩١، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩١ وثيقة رقم ٨.
- ٦٥- كلمة السيد مروان القاسم وزير الخارجية الأردني، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ أيلول ١٩٩٠، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج، آب ١٩٩٠- آذار ١٩٩١، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩١.
- ٦٦- حديث جلالة الملك الحسين في مؤتمر صحفي عقد في الديوان الملكي بتاريخ ٨/٨/١٩٩٠، الرأي، العدد ٧٣١٧، الخميس ٨/٩/١٩٩٠.
- ٦٧- مقابلة جلالة الملك الحسين مع التلفزيون البريطاني المستقل، القناة الرابعة، الرأي، العدد ٧٣١٣، الأحد ٨/٥/١٩٩٠.
- ٦٨- كلمة السيد ابراهيم عزالدين وزير الإعلام الأردني، مع القسم العربي في إذاعة فرنسا، الرأي، ٧٤١٠، السبت ١١/١٠/١٩٩٠.
- ٦٩- مقابلة السيد مضر بدران، رئيس الوزراء الأردني، مع شبكة التلفزيون الألمانية (زد.دي.اف.ان)، الرأي، العدد ٧٤٧٦، الثلاثاء ١٥/١/١٩٩١.
- ٧٠- جعفر عبدالسلام، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة السلام العالمية، القاهرة، ١٩٨١.
- ٧١- جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، تعريب ايلي وريل، الجزء الثالث، دار الأفق الجديدة، بيروت.
- ٧٢- عائشة راتب، النظرية المعاصرة للحياة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.
- ٧٣- ابراهيم درويش، النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
- ٧٤- Robert Dahl A., Modern Political Analysis. Prentice Hall, INC, Englewood Cliffs, New Jersey, 1964.
- ٧٥- أحمد عباس عبدالبدیع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٧٦- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣.
- ٧٧- مقابلة شخصية مع السيد عبدالرؤوف الروابدة، يوم الثلاثاء ٧/٧/١٩٩٢، الساعة ١١ صباحاً.
- ٧٨- مقابلة شخصية مع الأستاذ طاهر المصري (وزير خارجية الأردن خلال أزمة الخليج) يوم الأحد ٢١/٣/١٩٩٢ الساعة ٣.٣٠.

- ٧٩- فؤاد فائق سعيد، السياسة الخارجية الأردنية: دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٩٨٨.
- ٨٠- ابراهيم سعدالدين، خلاصة أعمال ندوة صنع القرار في الوطن العربي: كيف يصنع القرار في الوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
- ٨١- عادل الحيارى، القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني: دراسة مقارنة، الجامعة الأردنية، عمّان ١٩٧٢.
- ٨٢- Samir A. Mutawi, Jordan in the 1967. War Cambridge University Press 1987.
- ٨٣- خالد سمارة الزعبي، القانون الإداري وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية، الجامعة الأردنية، عمّان ١٩٨٩.
- ٨٤- الدستور الأردني، مع جميع التعديلات التي طرأت عليه، اشرف هاني خير، مطبوعات مجلس الأمة ١٩٨٦.
- ٨٥- محمد سليم غزوي، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، الجامعة الأردنية عمّان ١٩٨٥.
- ٨٦- مقابلة شخصية مع الدكتور عبداللطيف عربيات، (رئيس مجلس النواب خلال أزمة الخليج)، يوم الخميس ١٩٩٣/٢/٢٥، الساعة ١٠.٣٠.
- ٨٧- سفيان الحسن، تقرير عن إنجازات مجلس النواب الحادي عشر في دورته العادية (١٩٩٠/١١/١٧-١٩٩١/٣/١٦)، مجلس الأمة، عمّان.
- ٨٨- خطاب العرش السامي الذي افتتح به جلالتة الدورة العادية لمجلس الأمة، يوم السبت: ١٩٩٠/١١/١٧، قاسم محمد صالح، قاسم محمد الدروع، خطب جلالة القائد الأعلى (١٩٩٠-١٩٩١).
- ٨٩- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة في ١٥ شباط ١٩٩١، موجهة من المندوب الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن.
- ٩٠- خطاب جلالة الملك الحسين أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، ١١ أيلول ١٩٩٠، قاسم محمد صالح، قاسم محمد الدروع، خطب جلالة القائد الأعلى ١٩٩٠-١٩٩١.
- ٩١- دين فيشر، جيمس وايلد، الرسول المحاصر، ترجمة سوزان هاشم، مجلة التايم، ٢٧ آب ١٩٩٠، أُرشيف مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية.
- ٩٢- خطاب جلالة الملك الحسين في افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر بتاريخ ١٩٩١/١٢/١، قاسم محمد صالح، قاسم محمد الدروع، خطب جلالة القائد الأعلى (١٩٩٠-١٩٩١).

- ٩٣- كلمة السيد مروان القاسم، وزير الخارجية الأردني، أمام مجلس الجامعة العربية بالقاهرة، بتاريخ ٣/٨/١٩٩٠، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج (أب ١٩٩٠-أذار ١٩٩١)، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩١.
- ٩٤- ليلى شرف، موقف الأردن من أحداث الخليج (الموقف الرسمي، الشعبي وموقف المثقفين)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٤٨، حزيران ١٩٩١.
- ٩٥- خطاب جلالة الملك الحسين، في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة العربي في بغداد، بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٩٠، قاسم محمد صالح، قاسم محمد الدروع، خطب جلالة القائد الأعلى (١٩٩٠-١٩٩١).
- ٩٦- مؤتمر صحفي عقده الأمير الحسن مع ممثلي الصحافة الأمريكية، في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، الرأي، العدد ٧٣٢٤، الخميس ١٦/٨/١٩٩٠.
- ٩٧- الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج، (أب ١٩٩٠-أذار ١٩٩١) عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩١.
- ٩٨- ثناء فؤاد عبدالله، الأردن وأزمة الاختبار الصعب، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠.
- ٩٩- مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء، الرأي العدد ٧٣١٤، الاثنين ٦/٨/١٩٩٠.
- ١٠٠- رامزي كلارك، النار هذه المرة: جرائم الحرب الأمريكية في حرب الخليج، ترجمة مازن حماد، الحلقة الرابعة، الدستور ١٥/١١/١٩٩٢.
- ١٠١- حديث جلالة الملك الحسين لصحيفة نيويورك تايمز يوم: ١٥/١٠/١٩٩٠، الرأي، العدد ٧٣٨٦، الأربعاء ١٧/١٠/١٩٩٠.
- ١٠٢- مجلس جامعة الدول العربية، ٢ آب ١٩٩٠، قرار رقم ٣٠٣٦، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج (أب ١٩٩٠-أذار ١٩٩١) عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩١، وثيقة رقم ١.
- ١٠٣- مقابلة جلالة الملك الحسين مع شبكة التلفزيون الأمريكي (ان.بي.سي)، الرأي، العدد ٧٣١٤، الاثنين ٦/٨/١٩٩٠.
- ١٠٤- مؤتمر القمة العربي غير العادي، القاهرة: ٩-١٠ آب، ١٩٩٠، قرار رقم ١٩٥، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج، (أب ١٩٩٠-أذار ١٩٩١) عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩١، وثيقة رقم ٣.
- ١٠٥- بيان صادر عن مجلس الأعيان، الرأي، العدد ٧٣١٦، الأربعاء: ٨/٨/١٩٩٠.
- ١٠٦- مذكرة الكتلة الوطنية، بمجلس النواب، الرأي، العدد ٧٣٢٢، الثلاثاء: ١٤/٨/١٩٩٠.
- ١٠٧- كلمة الأمير الحسن في اجتماع وزراء المجلس الأوروبي ١٦ آب ١٩٩٠، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج، (أب ١٩٩٠-أذار ١٩٩١)، عمان، المملكة الأردنية

- الهاشمية ١٩٩١، وثيقة رقم ٦.
- ١٠٨- حديث السيد مضر بدران، رئيس الوزراء الأردني، لـ الرأي والجوردان تايمز، الرأي العدد ٧٣٥٨، الأربعاء ١٩/٩/١٩٩٠.
- ١٠٩- تصريح أدلى به جلالة الملك الحسين للصحفيين في أعقاب زيارته لبريطانيا، الدستور ١/٩/١٩٩٠.
- ١١٠- رسالة جلالة الملك الحسين الى الرئيس العراقي صدام حسين بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٩٠، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج (آب ١٩٩٠-آذار ١٩٩١)، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩١، وثيقة رقم ٧.
- ١١١- الرأي، العدد ٧٤٧، الأبعاء ٩/١/١٩٩١.
- ١١٢- كلمة جلالة الملك الحسين أمام مؤتمر المناخ العالمي الثاني، بتاريخ ٦/١١/١٩٩٠، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج، (آب ١٩٩٠-آذار ١٩٩١)، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩١، وثيقة رقم ٩.
- ١١٣- حديث جلالة الملك الحسين لصحيفة الحياة التي تصدر في لندن وباريس، الرأي، العدد ٧٤١، السبت ١٠/١١/١٩٩٠.
- ١١٤- حديث جلالة الملك الحسين، لشبكة التلفزيون الأمريكية (س.ان.ان)، الرأي، العدد ٧٤٧٥، الاثنين ١٤/١/١٩٩١.
- ١١٥- حديث جلالة الملك الحسين مع اذاعة مونت كارلو بمناسبة عيد الجلوس الملكي، الرأي، الأربعاء ١٢/٨/١٩٩٢.
- ١١٦- رسالة جلالة الملك الحسين الى الرئيس الفرنسي في ٢٢/٢/١٩٩١، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج، (آب ١٩٩٠-آذار ١٩٩١)، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩١، وثيقة رقم ١٣.
- ١١٧- مقابلة الأمير الحسن مع هيئة الاذاعة البريطانية بتاريخ: ١٧/١/١٩٩١، الرأي، العدد ٧٤٧٩، الجمعة: ١٨/١/١٩٩١.
- ١١٨- مقابلة الأمير الحسن مع شبكة التلفزيون الأميركية (ان.بي.سي)، الرأي، العدد ٧٥٢٠، الخميس ٢٨/٢/١٩٩١.
- ١١٩- مقال للأمير الحسن بعنوان (صرخة الضمير الأردنية)، نشرته صحيفة الغارديان البريطانية، الرأي، العدد ٦، ٧٥، الخميس: ١٤/٢/١٩٩١.
- ١٢٠- مقال لجلالة الملك الحسين، نشر في صحيفتي واشنطن بوست الأمريكية والغارديان البريطانية، الرأي العدد: ٧٣٦٤، الثلاثاء: ٢٥/٩/١٩٩٠.
- ١٢١- بيان صادر عن مجلس النواب الأردني بتاريخ: ٨/٨/١٩٩٠، الرأي العدد ٧٣١٨، الجمعة ١٠/٨/١٩٩٠.
- ١٢٢- كلمة الأمير الحسن أمام مركز الدراسات الإستراتيجي في واشنطن يوم ٢٨/٩/١٩٩٠، الرأي، العدد ٧٣٦٩، الأحد ٣٠/٩/١٩٩٠.
- ١٢٣- خطاب جلالة الملك الحسين الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦/٦/١٩٦٧.

- ١٢٤- لقاء الأمير الحسن برئيس الجامعة الأردنية وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام فيها وجمع من الطلبة بتاريخ ١١/٦/١٩٩٠، الرأي العدد ٧٤٠٧، الأربعاء ١١/٧/١٩٩٠.
- ١٢٥- حديث الأمير الحسن لشبكة التلفزيون الكندية-س.بي.سي.- الرأي العدد ٧٣٥٣، الجمعة ٩/١٤/١٩٩٠.
- ١٢٦- تصريح جلالة الملك الحسين بعد إجتماعه مع السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، الدستور، العدد ٨٢٧١، السبت ٩/١/١٩٩٠.
- ١٢٧- كلمة الأمير الحسن في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١١/٢١/١٩٩٠، الرأي، العدد ٧٤٢٢، الخميس ١١/٢٢/١٩٩٠.
- ١٢٨- مقابلة السيد مضر بدران رئيس الوزراء مع محطة التلفزيون الأمريكية-سي.ان.ان، الرأي، العدد ٧٣٧٧، الإثنين ٨/١/١٩٩٠.
- ١٢٩- حديث السيد مضر بدران رئيس الوزراء الأردني في مؤتمر صحفي عقد في رئاسة الوزراء بتاريخ ٨/٥/١٩٩٠، الرأي، العدد ٧٣١٤، الإثنين ٨/٦/١٩٩٠.
- ١٣٠- حديث السيد مروان القاسم، وزير الخارجية الأردني، لإذاعة مونت كارلو، الرأي الثلاثاء ١٠/٣٠/١٩٩٠.
- ١٣١- حديث الأمير الحسن في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ: ٨/١٤/١٩٩٠، الرأي العدد ٧٣٢٣، الأربعاء ٨/١٥/١٩٩٠.
- ١٣٢- حديث الأمير الحسن مع التلفزيون الاسترالي، الرأي، العدد ٧٣٢٢، الثلاثاء ٨/١٤/١٩٩٠.
- ١٣٣- حديث السيد مروان القاسم، وزير الخارجية الأردني، لوكالة الأنباء الأردنية الرأي، العدد ٧٤٠٠، الأربعاء: ١٠/٣١/١٩٩٠.
- ١٣٤- مقابلة الأمير الحسن مع شبكة التلفزيون السوداني، بثها بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٩٠، الرأي الإثنين ١٠/٢٢/١٩٩٠.
- ١٣٥- مقابلة الأمير الحسن مع شبكة كيسبل نيوز «سي.ان.ان.» الأمريكية، الشعب ٩/٢٦/١٩٩٠.
- ١٣٦- حديث جلالة الملك الحسين لشبكة التلفزيون الأمريكية (س.ان.ان) الرأي، العدد ٧٣٢٠، الأحد ٨/١٢/١٩٩٠.
- ١٣٧- رسالة الأمير الحسن إلى الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية الرأي، العدد ٧٣٦٣، الإثنين ٩/٢٤/١٩٩٠.
- ١٣٨- مؤتمر صحفي عقده رئيس الوزراء في دار رئاسة الوزراء بتاريخ ٨/٥/١٩٩٠، الرأي، العدد ٧٣١٤، الإثنين ٨/٦/١٩٩٠.
- ١٣٩- حديث جلالة الملك الحسين لصحيفة نيويورك تايمز بتاريخ: ١٠/٢٦/١٩٩٠، الرأي، العدد ٧٣٨٦، الأربعاء ١٠/٢٨/١٩٩٠.

- ١٤٠- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.
- ١٤١- لقاء جلالة الملك الحسين بيمثلي وسائل الإعلام اليابانية في الديوان الملكي الهاشمي بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٠، الرأي، العدد ٧٣٧٢، الأربعاء ١٠/٣/١٩٩٠.
- ١٤٢- مقابلة جلالة الملك الحسين، لشبكة التلفزيون الأمريكية (سي.بي.اس)، الرأي العدد ٧٣١٥، الثلاثاء ٨/٧/١٩٩٠.
- ١٤٣- مقابلة جلالة الملك الحسين مع التلفزيون البريطاني المستقل (القناة الرابعة) الرأي، العدد ٧٣١٣، الأحد ٨/٥/١٩٩٠.
- ١٤٤- ريموند كارفيلد كيتيل، العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي محمد، الجزء الثاني، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٠.
- ١٤٥- برتران راسل، السلطة والفرد، ترجمة شاهر الحمود، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦١.
- ١٤٦- السيد خليل هيكل، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون، مطبعة الطليعة، أسيوط.
- ١٤٧- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٢.
- ١٤٨- كراهام والاس، الطبيعة البشرية في السياسة، تعريب عبدالكريم أحمد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- ١٤٩- قانون الأحزاب السياسية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية، العدد ٣٥٨١، مديرية المطابع العسكرية، عمان، ١٩٩٢/٩/١.
- ١٥٠- نيفين عبدالمنعم مسعد، موقف التيارات الإسلامية من أزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد التاسع عشر، العدد الأول/ الثاني ١٩٩١.
- ١٥١- مقابلة شخصية مع السيد عبدالمجيد ذنبيات (نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن) يوم الاثنين ٨/٢/١٩٩٣، الساعة الرابعة.
- ١٥٢- بيان صادر عن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن حول الأحداث التي تجري على الساحة العربية يوم: ٨/٥/١٩٩٠.
- ١٥٣- بيان صادر عن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن إلى الشعب الأردني يوم ٨/٦/١٩٩٠.
- ١٥٤- البيان الثاني للحركات الإسلامية حول حرب الخليج يوم ١٧/٢/١٩٩١.
- ١٥٥- بيان صادر عن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، بمناسبة زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى المنطقة يوم ٢٢/١١/١٩٩٠.
- ١٥٦- النظام الأساسي لحزب البعث العربي الاشتراكي.
- ١٥٧- مقابلة شخصية مع السيد أحمد النجداوي عضو القيادة العليا/الناطق الرسمي باسم حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني يوم ٢٦/١/١٩٩٣.

- ١٥٨-بيان سياسي حول أحداث الخليج العربي، صادر عن حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني يوم ٧/٨/١٩٩٠.
- ١٥٩-بيان سياسي صادر عن حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني يوم ٣/١٢/١٩٩٠.
- ١٦٠-المنهاج الفكري للقوميين الإجتماعيين في الأردن، ١٦/١١/١٩٩١.
- ١٦١-مقابلة شخصية مع أحد أعضاء الحزب السوري القومي الإجتماعي (إعتذر عن الإشارة إلى إسمه)، يوم الخميس ٢٥/٢/١٩٩٣.
- ١٦٢-بيان صادر عن الحزب السوري القومي الإجتماعي، صوت الشعب، العدد ٢٧٩، الأربعاء ٢٣/١/١٩٩١.
- ١٦٣-نداء الحزب السوري القومي الإجتماعي إلى الأحزاب والنقابات والهيئات الشعبية، نشرة النفير صادرة عن الحزب بتاريخ ١٩/٢/١٩٩١.
- ١٦٤-النظام الأساسي للحزب الشيوعي الأردني، عمّان، تشرين أول ١٩٩٢.
- ١٦٥-مقابلة شخصية مع السيد يعقوب زيادين (الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني) يوم الخميس ١١/٢/١٩٩٣، الساعة ١٢.
- ١٦٦-تصريح للسيد يعقوب زيادين (الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني)، الدستور ٣/٨/١٩٩٠.
- ١٦٧-تقرير الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني، أزمة الخليج: الأسباب، المهام، النتائج، ناقشته اللجنة المركزية للحزب في دورة إجتماعاتها، خلال شهر أيار ١٩٩١.
- ١٦٨-بيان صادر عن الحزب الشيوعي الأردني بتاريخ ٤/٨/١٩٩٠.
- ١٦٩-نشرة الجماهير، العدد السابع، تصدر عن الحزب الشيوعي الأردني، أواسط آب، ١٩٩٠.
- ١٧٠-بيان صادر عن الحزب الشيوعي الأردني، الرأي، العدد ٧٣٤٦، الجمعة ٧/٩/١٩٩٠.
- ١٧١-نشرة الجماهير، العدد الحادي عشر، تصدر عن الحزب الشيوعي الأردني، كانون أول ١٩٩٠.
- ١٧٢-بيان صادر عن الحزب الشيوعي الأردني، الرأي ١٥/٨/١٩٩٠.
- ١٧٣-البرنامج السياسي والنظام الداخلي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، المؤتمر الوطني الأول، شباط ١٩٩٢.
- ١٧٤-مقابلة شخصية مع السيد عزمي الخواجا (الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني)، الاثنين ١١/٢/١٩٩٣، الساعة ١٢.
- ١٧٥-مقابلة شخصية مع السيد عبدالهادي الجالي (الأمين العام لحزب العهد الأردني) يوم الأربعاء ٣١/٣/١٩٩٣ الساعة ١٢.٣.

- ١٧٦-حديث السيد عبدالرؤوف الروابده، خلال لقاءه بأهالي جرش، الرأي العدد ٩١٩١، الإثنين ٢٢/٣/١٩٩٣.
- ١٧٧-النظام الأساسي لحزب العهد الأردني.
- ١٧٨-بيان صادر عن اللجنة التأسيسية لحزب العهد الأردني، بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩.
- ١٧٩-الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر الحوار الأول لحزب العهد الأردني، بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣.
- ١٨٠-بيان صادر عن المكتب السياسي لحزب العهد الأردني بتاريخ ١٩٩١/١/١٥.
- ١٨١-أحمد سرجال، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، الطبعة الأولى، دار الهدف، بيروت، ١٩٨٠.
- ١٨٢-سمير حباشنة، النقابات المهنية والمهات الراهنة، الدستور العدد ٩١٧٦، الأحد ١٩٩٣/٣/٧.
- ١٨٣-بيان صادر عن نقابة أطباء الأسنان، الدستور الجمعة ١٩٩٠/٨/٣، تصريح لنقيب المحامين، الرأي، العدد ٧٣١١، الجمعة ١٩٩٠/٨/٣.
- ١٨٤-بيان صادر عن مجلس النقابات الأردنية، عمان.
- ١٨٥- بيان صادر عن نقابة عمال الطباعة والتصوير والنشر، الرأي، العدد ٧٣٢٩، الثلاثاء ١٩٩٠/٨/٢١.
- ١٨٦-مهرجان خطابي نظمه الإتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، في المدرج الروماني، بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٥، الرأي، العدد ٧٣٣٤، الأحد ١٩٩٠/٨/٢٦.
- ١٨٧-رسالة وجهها نقيب الجيولوجيين إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، الرأي العدد ٧٣٣٧، الأربعاء ١٩٩٠/٨/٢٩.
- ١٨٨-تصريح لرؤساء النقابات المهنية في الأردن، الرأي، العدد ٧٥٠٧، الجمعة ١٩٩١/٢/١٥.
- ١٨٩-بيان صادر عن الإتحاد العام لنقابات العمال في الأردن.
- ١٩٠-مجموعة تصريحات لكل من (نقيب المهندسين، نقيب أطباء الأسنان، نقيب الصيادلة، نقيب الأطباء، إتحاد نقابات العمال) الرأي الجمعة ١٩٩١/٢/١.
- ١٩١-بيان صادر عن نقابة المهندسين الأردنيين الى كافة الهيئات الهندسية العربية.
- ١٩٢-الرأي، العدد ٧٣٣٠، الإثنين ١٩٩٠/٨/٢٢.
- ١٩٣-بيان صادر عن لجنة التعبئة والطوارئ في النقابات المهنية، عمان.
- ١٩٤-الرأي، العدد ٧٣٢٥، الجمعة ١٩٩٠/٨/١٧.
- ١٩٥-مذكرة سلمها رؤساء النقابات المهنية للسفير التركي، موجهة الى رئيس الجمهورية التركية.

- ١٩٦-بيان صادر عن نقابة المهندسين ، الرأي ، العدد ٧٣٣١ ، الخميس
١٩٩٠/٨/٢٣.
- ١٩٧-الرأي، العدد ٧٥٠٧، الجمعة ١٥/٢/١٩٩١.
- ١٩٨-برقية بعثت بها مختلف الفعاليات النقابية والمهنية والشعبية إلى
جلالة الملك الحسين، والرئيس العراقي صدام حسين، الرأي، الأربعاء
١٩٩٠/٨/١٥.
- ١٩٩-بيان إعلامي صادر عن لجنة التنسيق الأردنية لدعم العراق، بتاريخ
١٩٩١/٣/٦.
- ٢٠٠-إعلان صادر عن لجنة التنسيق الأردنية لدعم العراق.
- ٢٠١-مقابلة شخصية مع السيد أمين شقير (الأمين العام للجنة الشعبية
الأردنية لدعم العراق والتصدي للأجنبي) يوم الأحد ٢٨/٣/١٩٩٢، الساعة ١٢.
- ٢٠٢-بيان صادر عن اللجنة الشعبية الأردنية لدعم العراق والتصدي للعدوان
الأجنبي، بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٠.
- ٢٠٣-بيان صادر عن اللجنة الشعبية الأردنية لدعم العراق والتصدي للعدوان
الأجنبي، بتاريخ ١٩/١١/١٩٩٠.
- ٢٠٤- تقرير عن أعمال اللجنة الشعبية الأردنية لدعم العراق والتصدي للعدوان
الأجنبي عن الفترة المنتهية بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩١.
- ٢٠٥-النظام الأساسي للإتحاد النسائي الأردني العام، المؤسسة الصحفية
الأردنية (الرأي)، عمان.
- ٢٠٦-مقابلة مع السيدة هيفاء أبو غزاله (رئيسة الإتحاد النسائي الأردني العام)
أجرتها مجلة السنابل، التي تصدر عن رابطة المرأة الأردنية، عمان،
شتاء ١٩٩٢.
- ٢٠٧-مقابلة شخصية مع السيدة هيفاء البشير (رئيسة الإتحاد النسائي الأردني
العام للفترة من (١٩٨٣/٥/٢٣-١٩٩٠/٥/٢٨) يوم السبت ٢٠/٢/١٩٩٢،
الساعة ٩.٣٠.
- ٢٠٨-تقرير عن سفينة السلام (١٩٩٠/١٢/٨-١٩٩١/١/١٥)، أعدته أمال سالم
عضو الهيئة الإدارية لمحافظة العاصمة.
- ٢٠٩-محمود خيرى عيسى، النظم السياسية المقارنة، مكتبة الأنجلو
المصرية، القاهرة ١٩٦٣.
- ٢١٠-محمد مصالحة، المنظمات غير الحكومية دراسة نظرية تطبيقية:
التجربة الأردنية في مجال البيئة، زهران للنشر والتوزيع، عمان
١٩٩٢.
- ٢١١-مقابلة شخصية مع الدكتور محمد مصالحة (نائب رئيس الجمعية الأردنية
لمكافحة تلوث البيئة) يوم الثلاثاء ١٦/٣/١٩٩٢، الساعة ٩.٣٠.

- ٢١٢-رسالة بعثتها الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة إلى السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة يوم ٢٥/١٠/١٩٩٠.
- ٢١٣-بيان علمي حول الأضرار البيئية والمناخية المتوقعة من حرب الخليج ، صادر عن المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.
- ٢١٤-النظام الأساسي للإتحاد العام للجمعيات الخيرية الأردنية، المطابع التعاونية، عمان.
- ٢١٥-التقرير السنوي لسنة ١٩٩٠ و ١٩٩١، الإتحاد العام للجمعيات الخيرية الأردني، مطابع الدستور التجارية، المطابع التعاونية، عمان.
- ٢١٦-رسائل موجهة من الدكتور عبدالله الخطيب (رئيس الإتحاد العام للجمعيات الخيرية الأردني) إلى الدكتور أوميد مدحت مبارك (رئيس هيئة الطفولة / وزارة العمل - بغداد)، بتاريخ ٢٤/٩/١٩٩٠، ٢٦/١/١٩٩١، ٦/٢/١٩٩١، ١١/٢/١٩٩١.
- ٢١٧-رسالة من السيد طه ياسين رمضان (النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي) إلى أعضاء هيئة رعاية الطفولة في المكتب التنفيذي لإتحاد الجمعيات الخيرية الأردني بتاريخ ١٧/٢/١٩٩١.
- ٢١٨- خطة الدفاع المدني للإتحاد العام للجمعيات الخيرية -الأردن.
- ٢١٩-محمد ابراهيم فضة، السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط : أزمة السويس ومشكلة الإعتداء الثلاثي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٧.
- ٢٢٠-الحسن بوقنطار، العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار تويقال للنشر، المغرب، ١٩٨٥.
- ٢٢١- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، بروفشينال للإعلام والنشر، القاهرة ١٩٨٤.
- ٢٢٢- محمد علي العويني ، العلاقات الدولية المعاصرة : النظرية ، التطبيق، الاستخدامات الاعلانية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٢.
- ٢٢٣-محمد سلامة الحلايقة، إدارة الأزمات : مع الإشارة إلى إدارة الوضع التمويني أثناء أزمة الخليج، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان، كانون ثاني ١٩٩٣.
- ٢٢٤-خطاب جلالة الملك الحسين في مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الجزائر بتاريخ ٧/٦/١٩٨٦ ، مديرية المطابع العسكرية، عمان.
- ٢٢٥-مقابلة جلالة الملك الحسين مع محطة التلفزيون الفرنسي الثانية، الرأي، العدد ٧٤٤٨، الثلاثاء ١٨/١٢/١٩٩٠.
- ٢٢٦-كلمة الأمير الحسن في إجتماع مجلس العموم البريطاني، بتاريخ ٢١/١١/١٩٩٠، الرأي، العدد ٧٤٢٢، الخميس ٢٢/١١/١٩٩٠.

- ٢٢٧-مقابلة مع الامير الحسن اجراها برنامج (ديفيد فروست)، في تلفزيون «ايه.أم» البريطاني، الرأي، العدد ٧٤٨٢، الإثنين ١٠/٢١/١٩٩١.
- ٢٢٨-مقابلة جلالة الملك الحسين مع مجلة التايم الأمريكية، نشرت بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٩، الرأي، العدد ٧٣٩٩، الثلاثاء ١٠/٣/١٩٩٠.
- ٢٢٩-مؤتمر صحفي عقده جلالة الملك الحسين في الديوان الملكي، بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٩، الرأي، العدد ٧٤٨١، الأحد ١٠/٢٠/١٩٩٠.
- ٢٣٠-حديث رئيس الوزراء في جلسة عقدها مجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩١/١٠/١٣، الرأي العدد ٧٤٧٥، الإثنين ١٠/١٤/١٩٩١.
- ٢٣١-محمد مصالحه، كلمة في الدبلوماسية الأردنية، الدستور ١٩٩١/٤/٧.
- ٢٣٢-تضريح رئيس الوزراء لوكالة فرانس برس، الرأي، العدد ٧٤٦٧، الأحد ١٩٩١/١٠/٦.
- ٢٣٣-الرأي، العدد ٧٥١٥، السبت ١٩٩١/٢/٢٣.
- ٢٣٤-الرأي، العدد ٧٣٢٥، الجمعة ١٩٩٠/٨/١٧.
- ٢٣٥-مؤتمر صحفي للجانبين البرلمانين الأردني والإيراني، الرأي، العدد ٧٥٠٩، الأحد ١٩٩١/٢/١٧.
- ٢٣٦-The impact of the Gulf Crisis on the Jordanian economy, United-nation, Economic and Social commission for Western Asia (ESCWA) 1992.
- ٢٣٧-تيسير عبدالجابر (أمين عام مؤسسة الإسكو السابق)، دراسة حول انتقال العمالة بين الدول العربي، الدستور، السبت ١٩٩٣/٤/٣.
- ٢٣٨-انعكاسات أزمة الخليج على الإقتصاد الأردني، دائرة الأبحاث، البنك المركزي الأردني.
- ٢٣٩-مقال للامير الحسن نشر في صحيفة كريستيان مينس مونتور الأمريكية، الرأي ١٩٩٠/١٢/١.
- ٢٤٠-أثر أزمة الخليج على قطاع الصناعة الأردني، دراسة غير منشورة أعدتها غرفة صناعة عمان، عمان تشرين أول ١٩٩٠.
- ٢٤١-لقاء وزير الزراعة الأردني مع وكالة الأنباء الأردنية، الشعب ١٩٩٠/١٠/٣.
- ٢٤٢-لقاء د.محمد الصمادي (أمين عام وزارة النقل والاتصالات)، مع وكالة الأنباء الأردنية، الدستور ١٩٩٠/١١/٨.
- ٢٤٣-إسماعيل الدليمي، المعونات انية المطلوبة لإستيعاب العائدين: التدريب والتأهيل، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) الأمم المتحدة ١٩٩١.
- ٢٤٤-التقرير السنوي لعام ١٩٩٠، مديرية الأبحاث، وزارة العمل/الأردن.

٢٤٥-العائدون ثروة وطنية وواقع مؤلم، دراسة غير منشورة، أعدتها جمعية متضرري أحداث الخليج التعاونية ١٩٩١.

The return of Jordanian/Palestinian nations from Kuwait; -٢٤٦
Economic and Social implications for Jordan, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), The United Nations 1991.

٢٤٧-النظام التأسيسي لجمعية متضرري أحداث الخليج التعاونية ١٩٩١.

٢٤٨-خطاب جلالة الملك الحسين في حفل تخريج ضباط مؤته، الرأي، العدد ٧٩٧٥، الأحد ١٩٩٢/٦/٧.

٢٤٩-محمد مصالحه، الموقف العربي من أزمة الخليج، محاضرة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ١٢/١٢/١٩٩٠.

٢٥٠-خطاب جلالة الملك الحسين في تخريج الدورة الثالثة والثلاثين لكلية الأركان الملكية، الرأي، العدد ٩٠٧٣، الثلاثاء ١٩٩٢/١١/٢٤.

٢٥١-المذكرة العراقية إلى الجامعة العربية في ١٥/٧/١٩٩٠، الرأي، العدد ٧٢٩٦، الخميس ١٩٩٠/٧/١٩.

٢٥٢-المذكرة الكويتية إلى الامانة العامة للجامعة العربية، الرأي، العدد ٧٢٩٧، الجمعة ١٩٩٠/٧/٢٠.

٢٥٣-الامم المتحدة، القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للامم المتحدة فيما يتعلق بالحالة بين العراق والكويت.

محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت بغداد في ٤ تشرين الأول عام ١٩٦٣.

استجابة للرجبة التي يحس بها الطرفان في ازالة كل ما يشوب العلاقات بين البلدين، اجتمع الوفد الكويتي الرسمي الذي يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها بالوفد العراقي، وذلك في بغداد في اليوم الرابع من شهر تشرين الأول (اكتوبر عام ١٩٦٣).

وكان الوفد العراقي يتألف من:

- ١- اللواء السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء .
- ٢- الفريق الركن السيد صالح مهدي عماش وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة.

٣- الدكتور محمود محمد صبحي الحجي وزير التجارة.

٤- السيد محمد كيارة وكيل وزارة الخارجية.

وكان الوفد الكويتي يتألف من :

- ١- سمو الشيخ صباح السالم ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء .
- ٢- سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة.

٣- سعادة السيد خليفة خالد الغنيم وزير التجارة.

٤- سعادة السفير عبد الرحمن سالم العتيقي وكيل وزارة الخارجية.

وقد جرت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود الأخوي والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة.

وتأكيدا من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحى من الأهداف العربية العليا.

وايمانا بالحاجة لإصلاح ماران على العلاقات العراقية - الكويتية نتيجة موقف العهد القاسي البائد تجاه الكويت قبل اشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة.

ويقيننا بما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ينحسر عنها كل ظل لتلك الجفوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق.

وانطلاقا من ايمان الحكومتين بذاتية الأمة العربية وحتمية وحدتها.

وبعد أن اطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت الذي ألقى بمجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٩ ابريل ١٩٦٣ والذي تضمن رغبة الكويت في العمل على إنهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب.

اتفق الوفدان على مايلي:

أولاً: تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٩٣٢/٨/١٠.

ثانياً: تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين

يحدوها في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى

وحدة عربية شاملة.

١١.

ثالثاً: تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.
وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

وإشهاداً على ذلك وقع كل من رئيسي الوفدين على هذا المحضر^(٢٩).

اللواء أحمد حسن البكر.
رئيس الوفد العراقي.
صباح سالم الصباح.
رئيس الوفد الكويتي.

سيادة الأخ الشاذلي القليبي
الأمين العام لجامعة الدول العربية
تحية أخوية

في بداية هذه الرسالة لابد من التذكير بالمبادئ التي يؤمن بها العراق والتي طبقها بكل أمانة وحرص في علاقاته العربية.

إن العراق يؤمن بأن العرب في كل أقطارهم أمة واحدة، ويفترض أن يعم خيرهم الجميع وأن يستفيدوا منه وإذا ما أصاب أحدهم ضرر أو أسى فإن هذا الضرر والأسى يلحق بهم جميعاً، وأن العراق ينظر إلى ثروات الأمة على أساس هذه المبادئ وقد تصرف في ثروته منطلقاً من هذه المبادئ.

كما يؤمن العراق بأنه على رغم ما أصاب الأمة العربية في العهد العثماني وبعده تحت ظل الاستعمار الغربي من شتى ألوان التقسيم والهوان والأضطهاد ومحاولة مسخ الشخصية القومية، فإن مقومات وحدة الأمة العربية لا تزال حية وقوية، وأن الوطن العربي رغم إنقسامه إلى دول هو وطن واحد وأي شبر من هذا الوطن هنا أو هناك في أرض هذا القطر أو ذاك ينبغي أن ينظر إليه أولاً في ضوء الاعتبارات القومية وخاصة اعتبارات الأمن القومي العربي المشترك. كما ينبغي تجنب الوقوع في مهاوي النظرة الضيقة والأنانية في التعامل مع المصالح والحقوق لهذا القطر أو ذاك. إن مصالح الأمة العربية العليا والحسابات الاستراتيجية العليا للأمن القومي العربي يجب أن تكون حاضرة دائماً كما يجب أن تكون المعيار الأول في التعامل في كل هذه المسائل بين الأقطار العربية.

على أساس هذه المبادئ القومية والأخوية المخلصة والصادقة تعامل العراق مع الكويت رغم ما هو معروف من حقائق الماضي والحاضر بالنسبة إلى الكويت والعراق.

والذي دعانا إلى كتابة هذه الرسالة أننا مع عميق الأسف بتنا نواجه الآن من جانب حكومة الكويت حالة تخرج عن إطار المفاهيم القومية التي ذكرنا، بل تتناقض معها وتهددنا في الصميم، وتتناقض مع أبسط العلاقات بين الأقطار العربية.

إن المسئولين في حكومة الكويت ويرغم موافقنا الاخوية الصادقة في التعامل معهم في جميع القضايا وبرغم حرصنا على مواصلة الحوار الأخرى معهم في كل الأوقات قد سعوا وبأسلوب مخطط ومدبر ومتواصل إلى التجاوز على العراق والإضرار به وتعمدوا إضعافه بعد خروجه من الحرب الطاحنة التي استمرت ثماني سنوات، والتي أكد كل العرب المخلصين قادة ومفكرين ومواطنين، ومنهم رؤساء دول الخليج أن العراق كأن يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية كلها وخاصة دول الخليج، ومنها بل بصورة خاصة الكويت. كما سلكت حكومة الكويت هذه السياسة التي تتعمد إضعاف العراق في الوقت الذي يواجه فيه العراق حملة إمبريالية صهيونية شرسة بسبب مواقفه القومية في الدفاع عن الحق العربي، تدفعها إلى ذلك مع الأسف دوافع أنانية ونظرة ضيقة وأهداف لم يعد ممكن النظر إليها إلا على أنها مريبة وخطيرة. وفي هذا الشأن هنالك صفتان رئيسيتان:

* الأولى: من المعروف أنه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التي فرضها على

الامة العربية هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت في شأن تحديد الحدود، و لم تغلق الاتصالات التي جرت خلال الستينيات والسبعينات في الوصول إلى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وأيران. وفي أثناء سنوات الحرب الطويلة بصورة خاصة، وفي الوقت الذي كان أبناء العراق النشامى يسفحون دمهم الغالي في الجبهات دفاعاً عن الأرض العربية ومنها أرض الكويت وعن السيادة والكرامة العربية ومنها كرامة الكويت، استغلت حكومة الكويت انشغال العراق كما استغلت مبادئه القومية الأصيلة ونهجه النبيل في التعامل مع الاشقاء وفي القضايا القومية كي تنفذ مخططاً في تصعيد وتيرة الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه أرض العراق فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق. وقد سكتنا على كل ذلك واكتفينا بالتلميح والاشارات علها تكفي في إطار مفاهيم الاخوة التي كنا نعتقد أن الجميع يؤمنون بها. لكن تلك الاجراءات استمرت بأساليب مأكرة وأصرار يؤكد التعمد والتخطيط.

وبعد تحرير الفاو، بادرنا في أثناء مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٨٨ إلى إبلاغ الجانب الكويتي برغبتنا الصادقة في حل هذا الموضوع في إطار علاقات الأخوة. والمصلحة القومية العليا، لكننا وجدنا أنفسنا أمام حالة تثير الاستغراب الشديد. فبرغم أن المنطق يفترض أن يفرح المسؤولون الكويتيون لهذه المبادرة الأخوية الكريمة من جانبنا وأن يعملوا لإنجاز هذا الموضوع بسرعة لاحظنا التردد والتباطؤ المتعمدين من جانبهم في مواصلة المباحثات والاتصالات وإثارة تعقيدات مصطنعة مع الاستمرار في التجاوز وإقامة المنشآت البترولية والعسكرية والمخافر والمزارع على الأراضي العراقية. وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعي الحكمة والحلم. وكان استعدادنا لمزيد من التحمل كبيراً لولا انتقال الأمور إلى مستوى خطير لم يعد ممكناً السكوت، عليه وهو ما سنتناوله في الصفحة الثانية والأكثر خطورة من الموضوع. إن العراق يحتفظ بسجل كامل لهذا الموضوع، يوضح بالوثائق والحيثيات كل التجاوزات التي قامت بها حكومة الكويت.

* الثانية: بدأت حكومة الكويت ومنذ عدة أشهر، وبالتحديد منذ أن رفع العراق صوته عالياً يدعو بقوة إلى إستعادة حقوق العرب في فلسطين. وينبه إلى مخاطر الوجود الأمريكي في الخليج بانتهاج سياسة ظالمة القصد منها هو إيذاء الأمة العربية وإيذاء العراق خاصة.

وفي هذا الجانب اشتركت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت، فقد نفذت حكومتنا الكويت والإمارات عملية مدبرة لاغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في الأوبك بمبررات واهية لاتستند إلى أي أساس من المنطق أو العدالة أو الانصاف، وبذرائع لم يشاركها فيها أي من الأشقاء من الدول المنتجة. وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً. فبعد التدهور الذي حصل قبل سنوات في السعر من المعدلات العالمية التي كان قد بلغها وهي ٢٤ و ٢٩ و ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد أدت تصرفات حكومتي الكويت والإمارات إلى إنهاء سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في الأوبك أخيراً وهو ١٨ دولاراً للبرميل إلى ما بين ١١-١٣ دولاراً للبرميل. وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط.

* أولاً: أن معدل إنتاج الدول العربية من النفط هو (١٤) مليون برميل في اليوم وأن تدهور الاسعار في الفترة الواقعة بين ١٩٨١-١٩٩٠ أدى إلى خسارة الدول العربية بحدود (٥٠٠) مليار دولار، كانت حصة العراق منها خسارة (٨٩) مليار دولار. ولو أن العرب جميعاً لم يخسروا هذه المبالغ الهائلة ووفرنا نصفها للتنمية القومية وللمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحققنا تقدماً هائلاً في التنمية القومية وأسعدنا الفقراء من أبناء أمتنا وكان وضع الأمة أقوى وأكثر رفاهاً وتقدماً مما هو عليه الآن.

إذا إعتدنا الحد الأدنى للأسعار كما قررتة الأوبك عام ١٩٨٧ وهو ١٨ دولاراً للبرميل فإن خسارة الدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٠ بسبب تدهور هذا السعر تبلغ حوالي ٢٥ مليار دولار.

* ثانياً إن نقص كل دولار من سعر النفط يؤدي إلى إلحاق خسارة بالعراق تبلغ مليار دولار سنوياً. ومن المعروف أن السعر قد إنخفض هذه السنة عدة دولارات عن سعر ١٨ بسبب سياسة حكومتي الكويت والإمارات معا يعني خسارة العراق لعدة مليارات من دخله لهذه السنة في الوقت الذي يعاني فيه العراق من ضائقة مالية بسبب تكاليف الدفاع الشرعي عن أرضه وأمنه ومقدساته وعن أرض العرب وأمنهم ومقدساتهم طوال ملحمة الثماني سنوات. إن هذه الخسائر الجسيمة من جراء تدهور أسعار النفط لم تصب الدول العربية المنتجة للنفط وحدها وإنما أصابت بنتائجها الدول الشقيقة الأخرى التي كانت تتلقى المعونات من أخواتها الدول العربية المنتجة للنفط، فقلت إمكانات الدعم بل توقفت في بعض الحالات كما تدهورت أيضاً أوضاع مؤسسات العمل العربي المشترك وعانت الأزمات وهي الآن في أصعب الظروف لهذا السبب، أو لاتخاذ ذلك ذريعة لتقليل أو إيقاف المساعدات والدعم لمؤسسات العمل العربي المشترك.

وقد أضافت حكومة الكويت إلى هذه الاساءات المتعمدة إساءة أخرى مستهدفة الاضرار بالعراق بالذات. فقد نصبت منذ عام ١٩٨٠ وبخاصة في ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وصارت تسحب النفط منه ويتضح من ذلك أنها كانت تفرق السوق العالمي بالنفط الذي كان جزءاً منه هو النفط الذي تسرقه من حقل الرميلة العراقي، وبهذا تلحق الضرر المتعمد بالعراق مرتين، مرة باضعاف اقتصاده وهو أحوج مايكون فيه إلى العوائد ومرة أخرى بسرقة ثروته.

وتبلغ قيمة النفط الذي سحبتة حكومة الكويت من حقل الرميلة فقط بهذه الطريقة المنافية لعلاقات الأخوة وفقاً للأسعار المتحققة بين (١٩٨٠-١٩٩٠) ٢٤٠٠ مليون دولار.

وأنا نسجل أمام جامعة الدول العربية وأمام الدول العربية كلها حق العراق في إستعادة المبالغ المسروقة من ثروته وحق العراق في مطالبة المعنيين باصلاح التجاوز والضرر الذي وقع عليه.

لقد سبق أن شرحنا مخاطر سياسة حكومتي الكويت والإمارات لإخواننا في الدول العربية المنتجة ومنها الكويت والإمارات مرات عديدة، وشكونا وحذرنا. وفي قمة بغداد تحدث السيد الرئيس صدام حسين حول هذه المسألة أمام الملوك والرؤساء

والأمراء وفي حضور المعنيين بصراحة وبروح أخوية (ونرفق طياً نص حديث سيادته حول الموضوع في مؤتمر قمة بغداد) وكنا نتصور، وبخاصة بعد الأجواء الأخوية الإيجابية التي تحققت في قمة بغداد أن حكومتي الكويت والإمارات سترعويان عن هذا المنهج، لكن الحقيقة المؤلمة هي أن كل ما قمنا به من مساع ثنائية ومن اتصالات مع دول شقيقة لتلعب دوراً إيجابياً في ثنى حكومتي الكويت والإمارات عن هذا المنهج، لم تفلح وبرغم حديث السيد الرئيس صدام حسين في قمة بغداد فقد تعمدت هاتان الحكومتان مواصلة هذه السياسة واستمرتتا فيها بل إن بعض المسؤولين فيهما أطلقوا تصريحات وقحة عندما أُلحنا إلى هذه الحقائق وشكونا منها. لذلك لم يبق هناك أي مجال لاستيعاد الاستنتاج بأن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات في هذا الشأن هو سياسة مدبرة تستهدف أهدافاً خفية، ومع إدراكنا أن هذه السياسة التي أدت إلى إنهيار أسعار النفط تضر في المحصلة النهائية باقتصاد هذين البلدين نفسيهما.

فلم يبق أمامنا غير أن نستنتج أن من تعمد هذه السياسة بصورة مباشرة ومكشوفة أو من أزرها أو دفع إليها إنما ينفذ جزءاً من المخطط الإمبريالي-الصهيوني ضد العراق وضد الأمة العربية وخاصة في التوقيت الذي جاءت فيه وهو ظروف التهديد الخطير من جانب إسرائيل والإمبريالية الذي يتعرض إليه الوطن العربي عامة والعراق خاصة. إذ كيف يمكن لنا أن نواجه هذا التهديد الخطير ونحافظ على التوازن في القوة الذي حققه العراق بأغلى التكاليف وهو الذي عانى ما عانى من الخسائر أثناء الحرب مع إنهيار مورد العراق الأساسي وموارد الدول العربية المصدرة للنفط وهي العراق والسعودية وقطر وعمان واليمن ومصر وسورية والجزائر وليبيا.

فضلاً عما تؤدي إليه هذه السياسة المريبة من إضعاف قدرة هذه الدول العربية على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها وهي مشكلات ذات طبيعة مصيرية.

فبالى أي مصير تريد حكومتا الكويت والإمارات أن تجرا الأمة العربية في هذا الظرف الصعب الدقيق والخطر وسياسات من وأهداف من تريدان إرضاءها؟
إننا وبعد أن أوضحنا هذه الأمور لكل الأشقاء وبعد أن طلبنا مباشرة من هاتين الحكومتين الكف عن هذه السياسة الظلمة والمدمرة وشرحنا لهما ما نتعرض إليه من أضرار كبيرة، قبل قمة بغداد وفي أثناء القمة وبعدها وأرسلنا المبعوثين وكتبنا الرسائل، لذلك فإننا ندين ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات بالعدوان المباشر على العراق فضلاً عن عدوانهما على الأمة العربية.

أما بالنسبة لحكومة الكويت فإن إعتداءها على العراق هو إعتداء مزدوج فمن ناحية تعدي عليه وعلى حقوقه بالتجاوز على أراضيها وحقولنا النفطية وسرقة ثروتنا الوطنية، وأن مثل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عسكري. ومن ناحية أخرى تتعمد حكومة الكويت تحقيق انهيار في الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة التي يتعرض فيها إلى التهديد الإمبريالي الصهيوني الشرس وهو عدوان لا يقل في تأثيره عن العدوان العسكري.

إننا إذ نعرض هذه الحقائق المؤلمة أمام الأشقاء العرب فإننا نأمل أن يرفع

الأشقاء صوتهم عالياً لوضع حد لهذا العدوان المتعمد المدبر ولكي ينصحوا المنحرفين للعودة إلى السلوك السوي الذي يأخذ في الاعتبار المصلحة القومية المشتركة ومتطلبات الأمن القومي المشترك.

* ثالثاً: وبمناسبة الحديث عن المصالح القومية العليا وارتباط الثروة العربية بمصير الأمة العربية نطرح مقترحاً كالاتي:

لو تضامنت كل الدول العربية المنتجة وغير المنتجة تضامناً سياسياً متيناً واتفقت على العمل على رفع سعر النفط إلى ما يزيد عن (٢٥) دولاراً ثم أقامت صندوقاً للمعونة والتنمية العربية على غرار ما اتفق عليه في قمة عمان على أن يمول هذا الصندوق بدولار عن كل برميل نفط تبيعه الدول العربية المنتجة بأكثر من سعر (٢٥) دولاراً فإن المبلغ الذي سيحقق لهذا الصندوق هو ٥ مليارات دولار سنوياً في نفس الوقت الذي تتحقق فيه زيادات كبيرة في مداخيل الدول المصدرة للنفط لأن التضامن العربي الجماعي الذي يحققه هذا السعر المنصف يزيد من مدخولاتها الحالية ويحميها من المحاولات العدائية التي تستهدف إضعاف القوة العربية من خلال إضعاف مواردها من الثروة البترولية.

ويمكننا أن نتصور كيف أن مبلغاً ثابتاً كهذا سيعزز الأمن القومي ويوفر إمكانات نمو لكل الدول العربية ويمكنها من مواجهة الضائقة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها غالبية دولنا. إن العراق يطرح هذا المقترح للدراسة الجادة وقد يكون مؤتمر القمة العربي المقبل في القاهرة مناسبة للبحث في هذا المقترح وإقراره.

* رابعاً: ولمناسبة الحديث عن هذه الحقائق المؤلمة نرى من الضروري أن نوضح اللبس الذي ربما كان موجوداً لدى الأشقاء حول موضوع المساعدات التي قدمتها الكويت والإمارات إلى العراق أثناء الحرب.

١- لقد أجمع العرب المخلصون في كل الوطن العربي على أن الحرب التي أضطرت العراق إلى خوضها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب وإنما كانت دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي وعن الوطن العربي كله، وخاصة منطقة الخليج. وقد أكد ذلك قادة الخليج أنفسهم بأقوى العبارات لذلك فإن هذه الحرب كانت معركة قومية تولى العراق فيها مهمة الدفاع عن الأمن القومي وعن الأمن في منطقة الخليج بصورة خاصة.

٢- خلال الحرب قدمت للعراق مساعدات متنوعة من إخوانه في بعض دول الخليج، وكان القسم الأساسي منها قد قدم في حينه على شكل قروض بدون فوائد، وقد تلقى العراق مثل هذه المساعدات في المراحل الأولى من الحرب ثم انقطعت منذ عام ١٩٨٢ ولم يناقش العراق آنذاك صيغة تلك المساعدات مع إخوانه لأنه كان يأمل في ألا تطول الحرب كما طال، ولأنه كان يأمل بعد إنتهاء الحرب في إستعادة قوته الاقتصادية كاملة.

غير أن الحرب طالت وازدادت تكاليفها بمعدلات عالية جداً. إن قيمة التجهيزات العسكرية وحدها التي إشتراها العراق بالعملة الصعبة واستخدمت في الحرب قد بلغت (١.٢) مليار دولار فضلاً عن النفقات الأخرى العسكرية والمدنية التي

بلغت معدلات هائلة في حرب ضروس دامت ثماني سنوات وعلى جبهة تمتد ١٢٠٠كم. وعلى رغم أن كل "المساعدات" التي تلقاها العراق من إخوانه لم تشكل سوى نسبة ضئيلة بالقياس إلى تلك التكاليف الباهظة التي تحملها الاقتصاد العراقي وشعب العراق الذي قدم أنهاراً من الدم دفاعاً عن السيادة القومية والكرامة القومية فإن قيادة العراق عبرت عن إمتنانها العميق لكل الأشقاء الذين قدموا المساعدة. وعبر القائد صدام حسين عن ذلك علناً عند الزيارات التي قام بها عدد من الإخوة رؤساء دول الخليج للعراق. لكن الحقيقة المرة التي ينبغي أن يعرفها كل عربي هي أن القسم الأساسي مما ذكرنا من المساعدات لا يزال مسجلاً "كدين" على العراق، ومن ذلك ما قدمته الكويت والإمارات. وقد فاتحنا المعنيين بروح الأخوة منذ أكثر من عام لإلغاء هذا "الدين" لكنهم تملصوا من ذلك.

وقد سجلت على العراق "كدين" أيضاً كميات النفط التي باعتها الكويت لحساب العراق من منطقة الخفجي بعد غلق الأنبوب العراقي المار عبر سورية، مع أن تلك الكميات بيعت خارج حصتها في أوبك، ولكي نعرف الحقائق كاملة عن هذا الموضوع لا بد من إيضاح جانب مهم لما جرى في إطار سوق النفط خلال فترة الحرب.

لقد كان العراق منتجاً رئيسياً للنفط قبل الحرب، وكان ينتج حوالي (٣٦) مليون برميل يومياً، وعند قيام الحرب توقف إنتاجه كلياً لعدة أشهر ثم صار يصدر كمية قليلة عبر تركيا ثم عبر سورية لحين توقف الأنبوب عام ١٩٨٢ وتوقف تصدير العراق من النفط في الجنوب من أيلول ١٩٨٠ لحين بدء تشغيل الخط المار عبر المملكة العربية السعودية في أيلول ١٩٨٥.

وقد خسر العراق من جراء هذا الانخفاض الكبير في صادراته بسبب الحرب مبالغ هائلة تقدر ب (١٠٦) مليار دولار.

ومن الناحية العملية فإن هذه المبالغ إنتقلت إلى خزائن الدول الأخرى المنتجة للنفط في المنطقة التي زاد تصديرها لتعويض النقص الذي حصل في صادرات العراق طيلة ثماني سنوات. وبحساب بسيط للأرقام نجد أن "ديون" الإمارات والكويت المسجلة على العراق لم تكن كلها من خزintهما وإنما كانت كلها من حصص الزيادات التي تحققت في عواندهما من جراء إنخفاض صادرات العراق عبر سنوات الحرب.

وأنتنا نتساءل إذا كان العراق قد تحمل مسؤولية الدفاع عن الأمن القومي العربي وعن السيادة والكرامة العربية، وعن ثروة دول الخليج التي كانت ستذهب هباء وتقع في أيدي الآخرين لو خسر العراق الحرب، فهل يمكن إعتبار ما قدم له من مساعدات "ديناً" عليه؟

لقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ طائلة من التي تجنيها من دافعي الضرائب الامريكان كمساعدات للاتحاد السوفياتي ولحلفائها الغربيين وهم ليسوا أبناء أمة واحدة أثناء الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية أنفقت أمريكا المبالغ الهائلة في إطار مشروع "مارشال" لإعادة بناء أوروبا، وتصرفت بنظرة إستراتيجية شمولية لخسابات أمنها وأن المجموعة الدولية التي تنتمي إليها والتي شاركتها في الحرب ضد عدو مشترك، فكيف يمكن إستمرار إعتبار هذه المبالغ "ديناً" على العراق من أشقائه في أمة العرب

وهو الذي ضحى بأضعاف أضعاف هذا "الدين" من أمواله طيلة سنوات الحرب الضروس وقدم أنهاراً من دماء زهرة شبابه في الدفاع عن أرض الأمة وكرامتها وعرضها وثرواتها، ألا يوجب المنطق القومي ومنطق الأمن الاقليمي إذا أخذنا السابقة الاميركية بالاعتبار على هذه الدول ليس إلغاء هذا "الدين" المحسوب على العراق من هذه الدول فحسب وإنما تنظيم خطة عربية على غرار مشروع "مارشال" لتعويض العراق بعض ماخسره في الحرب.

هكذا يكون المنطق القومي لو كان هناك إحساس بالعروبة والانتماء العربي وموقف جاد من الأمن القومي. وبدلاً من السلوك وفق هذا النهج القومي المسؤول نجد حكومتين من حكومات دول الخليج اللتين حفظ العراق لهما بدماء أبنائه ثروتهما بل زادت تلك الثروات الهائلة بسبب إنخفاض إنتاج العراق تسعيان الآن إلى تدمير إقتصاد العراق وتقليل موارده وتعهد إحداهما وهي حكومة الكويت إلى الإعتداء على أرض وسرقة ثروة من حموا أرض الكويت وعرضها وثروتها.

إننا نضع هذه الحقائق المؤلمة أمام ضمير كل عربي شريف وفي المقدمة منهم شعب الكويت الشقيق لكي يقدروا الألم والضرر والأذى الذي أصابنا ويصيبنا أرجو سيادة الأمين العام توزيع هذه الرسالة على الدول العربية مع أطيب التحيات والتعنيات^(٢٥١).

طارق عزيز

نائب رئيس الوزراء

وزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد ٢٣ ذي الحجة ١٤١٠هـ

الموافق ١٥ تموز ١٩٩٠م

معالي الأخ الشاذلي القليبي المحترم
الأمين العام لجامعة الدول العربية
تحية طيبة وبعد،

لقد تلقينا بدهشة واستغراب بالغين مذكرة الحكومة العراقية الموجهة لمعاليتكم والمؤرخة في ٢٢ ذوالحجة ١٤١٠ و الموافق الخامس عشر من يوليو ١٩٩٠ والتي تم توزيعها على الدول العربية الشقيقة في الجامعة العربية وما تضمنته تلك المذكرة من ادعاءات واتهامات ضد الكويت لاتستند على أساس من الواقع. كما أن ماورد بها من عبارات لايتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق، وتتنافى مع أبسط القواعد التي نحرص جميعاً على أن تحكّم علاقاتنا العربية.

ومما يدعو إلى الاستغراب أيضاً أن تأتي هذه المذكرة في مرحلة مهمة ودقيقة تمر فيها الأمة العربية، تستوجب أن تتوجه كل الجهود العربية نحو قضاياها المصيرية بعد أن فرغت هذه المنطقة من حرب دموية طاحنة.

وأنه لأمر مروع أن تعقد الجامعة العربية اجتماعها الطارئ لبحث التهديدات الصهيونية والامبريالية للأمة العربية فينتهي الاجتماع الطارئ بمثل هذه المذكرة التي تحمل في طياتها تهديدات لأعضائها.

وفي الوقت الذي تبدي فيه الكويت إستياءها لهذه المذكرة فإنها تود أن تؤكد بأنها كانت ومازالت تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية بواقع التزامها بالمبادئ والقيم التي وردت في ميثاق جامعة الدول العربية. ولعل في مقدمة تلك المبادئ الحرص على تعزيز أوأصر العلاقات الأخوية والحرص أيضاً على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة لكل الدول، فضلاً عن القيم والأخلاق العربية التي تحكّم علاقات الأشقاء. كما أن الكويت كانت ومازالت سباقة إلى توفير كل الفرص التي من شأنها تحقيق التماسك في العلاقات العربية، والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات.

ولعل مما يضاعف من استغراب الكويت أن تأتي هذه المذكرة من العراق الشقيق في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك، لتستمر العلاقة الطبيعية متطورة دوماً بين البلدين. ولم يكن في نية الكويت أن تطرح للتداول في جو من الإعلام المحموم قضايا معلقة، بل أوكلت متابعة هذه القضايا إلى لجان متخصصة بين البلدين للتركيز على مجالات التعاون لتنميتها وتدفع بها نحو مواقع أكثر تقدماً، لتتطفي عوامل التعاون على قضايا الاختلافات.

ومن جانب آخر فإن هذه المذكرة تأتي في الوقت الذي تبذل فيه الكويت جهودها الخيرة وعلى كل المستويات لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة التي تتوق إلى تحقيق السلام العادل بين ربوعها.

معالي الأمين العام

إن مما يدعو إلى التساؤل أن تأتي هذه المذكرة وما تضمنته من إساءة للعلاقات الأخوية بين البلدين من جانب العراق الشقيق في الوقت الذي كان العراق في مقدمة الأشقاء الداعين إلى تحقيق الوفاق في العلاقات العربية والنأي بتلك العلاقات عما يعكر صفوها ويحقق لها التوازن بما يخدم العمل العربي المشترك.

إن الكويت إنطلاقاً من إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك سعت وبكل جهد إلى تعزيز ذلك العمل وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية في الوطن العربي، ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية المختلفة من دور فعال ومؤثر - وذلك منذ استقلال الكويت - لخير دليل على حرص الكويت على الدفع بالعملية التنموية إلى أفاق تحقق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء الأمة العربية. ومن المعلوم في هذا الصدد أن الكويت تأتي في مقدمة دول العالم التي تحتل المساعدة أكبر نسبة من دخلها القومي، وهي مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها.

وتضمنت المذكرة إدعاء بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق في الوقت الذي يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق، والتزمت به الكويت منذ البداية وفاء لمبادئها القومية والتزاماً بما تعلية عليها واجباتها القومية في إطار الجامعة العربية. حيث تعرضت لاعتداءات مباشرة استهدفت أبنائها وأراضيها ومنشأتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية، إلا أنها وقفت شامخة وسط تلك الحرب الضروس عند مبادئها وأهدافها، وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم للعراق الشقيق، حيث أن الكويت تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن أو لا يعلن ذلك، فالدم العربي المسفوح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقارن بأي عائد مادي مهما بلغت أرقامه وتعددت منافذه.

وإنه لأمر محزن حقاً حين تلتف الأهداف الملتوية فتطمس الحقائق متجنية على تاريخ تعايش مرحلته ولم يجف مداده.

ومما يدعو إلى الدهشة في هذا السياق أن يأتي هذا الاتهام للكويت في الوقت الذي لازالت تردد فيه أصداء الإشادة بالموقف الكويتي من قبل العراق، عبر تصريحات المسؤولين العراقيين أو من خلال أجهزة الإعلام العراقية المختلفة .

وحول ما أوردت المذكرة العراقية من إدعاءات من أن الكويت قامت بتصعيد الزحف التدريجي والمبرمج تجاه الأراضي العراقية وذلك بإقامة المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على الأراضي العراقية يعد تزيفاً للواقع وعرضاً لحقائق معكوسة، حيث أن للعراق سجلاً حافلاً في تجاوزاته على الأراضي الكويتية، وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية.

وسعت الكويت وبشكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة من جرائها، ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين، في الوقت الذي سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له.

وتأكيداً على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة الهامة مع العراق وإيماناً من الكويت بسلامة موقفها وبما يعلية عليها إنتماؤها القومي فإنها تحتكم لأمتها في إختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق.

فهل يقبل العراق الشقيق مثل هذا الحكم العربي انسجاماً مع مبادئه وتنفيذاً لروح الميثاق القومي الذي طرحه فخامة الرئيس صدام حسين.

إن المتتبع لقضية أسعار النفط يدرك وبوضوح إلى أن تدهور الاسعار كان بفعل

مشكلة عالمية تدخلت فيها أطراف عديدة منتجين ومستهلكين ومن داخل الأوبك وخارجها. ولقد عانت الكويت كما عانى العراق قلة الانتاج في نفس الفترات -الثمانينات- في الوقت الذي كان في مقدور الكويت أن تقوم بالانتاج وبطاقات كبيرة مقارنة بما لديها من مخزون نفطي هائل، ولكن الكويت التزمت بتقنين الانتاج مع مايعنيه من تضحية، محافظة منها على الثروة الطبيعية وتحقيق مستوى أفضل للأسعار.

وحول ماورد في المذكرة من أن الكويت قامت بنصب منشآت نفطية منذ عام ١٩٨٠ على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي نؤكد بأن الكويت بدأت عمليات الاستكشاف والتنقيب داخل أراضيها منذ عام ١٩٧١ ثم توقفت تلك العمليات لأسباب يعرفها العراق جيداً واستأنفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام ١٩٧٦ لتستكمل جميع العمليات ويبدأ الانتاج في أواخر السبعينيات.

وفيما إدعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط في الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي فإنه لا بد من التأكيد بأن هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتية وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها، وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقاً للمقاييس العالمية.

إن عمليات الانتاج تتم داخل الأراضي الكويتية على العكس ماورد في المذكرة العراقية، فقد تكررت محاولات العراق ولاتزال بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية مما يلحق الضرر البالغ في مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع ضمن الأراضي الكويتية، على الرغم من الاعتراضات الكويتية المتكررة وعلى رغم التجاوزات العراقية داخل الأراضي الكويتية فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل إكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين.

معالي الأمين العام...

إن الكويت في الوقت الذي تبدي فيه استعدادها لدراسة المقترح الذي ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية، فإنها ترى وبكل إخلاص أن هذا المقترح يمكن له أن يطرح للبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية، ولكن الأمر الذي لاتفهمه الكويت ولا تقبل به أن يأتي هذا المقترح مرافقاً للنيل والإساءة لها وهي التي كانت في مقدمة الدولة الداعية لوضع الأسس والقواعد التي من شأنها الدفع بالعمل العربي المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية.

وفي الختام فإن الكويت في الوقت الذي تعتمد فيه الحقائق وحدها في ردها على المذكرة العراقية التي جاءت لتمثل تطوراً سلبياً في العلاقات الأخوية بين البلدين، لتنبه إلى المخاطر التي قد تنجم عن اتباع مثل هذه الأساليب في التعامل بين الأشقاء، والتي تعيد أمتنا إلى دائرة الانشغال عن القضايا المصيرية للأمة العربية. وإيضاحاً للموقف أرجو معالي الأمين العام توزيع هذه المذكرة على الدول العربية الشقيقة (٢٥٢).

مع خالص التحيات والأمنيات

صباح الأحمد الجابر الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.

قرار رقم (٣٠٣٦)

مجلس جامعة الدول العربية

٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ م

إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المفتوحة بتاريخ ١١ محرم ١٤١١ هـ الموافق ١٩٩٠/٨/٢م في القاهرة:

بناء على الطلب المقدم من دولة الكويت لعقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة للنظر في العدوان العراقي على الكويت.

وبناء على المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية.
وبناء على المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة،

وبناء على المادة الثانية من ميثاق التضامن العربي الذي وافق عليه مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء.

يقرر

- ١- إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه، وعدم الاعتراف بتبعاته.
- ٢- إستنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت.
- ٣- مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٠ محرم ١٤١١ هـ الموافق ١٩٩٠/٨/١م.
- ٤- رفع الأمر إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر في عقد إجتماع طارئ لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين يستلهم تراث الأمة العربية وروح الأخوة والتضامن ويسترشد بالنظام القانوني العربي القائم.
- ٥- تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وتجديد حرصه على المبادئ التي تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام بأي عمل يرمي إلى تغييرها.
- ٦- رفض المجلس القاطع لأي تدخل أو محاولة تدخل أجنبي في الشؤون العربية.
- ٧- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار واطار المجلس بما يستجد.

٨- اعتبار المجلس دورته غير العادية في حالة إنعقاد مستمر (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧).

- ١- "تعترض الجمهورية العراقية شديداً الاعتراض على القرار، ذلك أن القرار يستند في جملة ما يستند إليه إلى نص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، وحيث أن المادة المذكورة تشترط بوضوح الاجماع في اتخاذ القرارات المستندة إليها، وبما أن القرار قد عارضته خمسة دول من الدول الأعضاء فإنه، والحالة هذه، يعتبر باطلاً ولا يترتب عليه أثر."
- ٢- "تحفظ دولة فلسطين على الادانة لكونها مدعاة لتدخل أجنبي في الشؤون العربية."
- ٣- "إن الجمهورية الاسلامية الموريتانية، مع تمسكها بميثاق جامعة الدول العربية وكل المعاهدات العربية، فإن وفدها لا يستطيع الموافقة على هذا القرار لأنه لا يملك معلومات محددة بشأنه."
- ٤- "تمتنع الجمهورية اليمنية عن التصويت على ما ورد في القرار من إدانة للعراق وذلك للأسباب التالية:-
 أ. حرصاً من الجمهورية اليمنية قيادة وشعباً على تسوية الموقف بين الشقيقتين العراق والكويت، فقد بذلت القيادة اليمنية في شخص الأخ/ الرئيس علي عبدالله صالح، منذ الوهلة الاولى للأزمة، جهوداً مكثفة ملموسة، واستمرت هذه الجهود، ومستمرة الآن، وستستمر حتى الوصول إلى مخرج، والاحتمال قائم بعقد قمة مصغرة.
 ب. وعليه فإن الجمهورية اليمنية ترى ضرورة الخروج بقرار يساعد على نجاح هذه الجهود، ومن هذا المنطلق فإن ما جاء في القرار من إدانة لا يساعد على الوصول إلى ما نبتغيه بل يخشى أن يؤثر سلباً على كل جهد مخلص في هذا الإتجاه ويفتح الباب لكل الاحتمالات ومنها التدخل الخارجي لا سمح الله تحت مبرر توفر الادانة العربية.
 ج. طابع الاستعجال الذي لجأت إليه الجامعة في إدانة العراق دون بذل أي جهد يذكر في مجلس الجامعة للاتصال بالجهات المعنية العراق، الكويت، لحل الأزمة.
 د. لقد أوضحت الجمهورية اليمنية في إجتماعات مجلس الجامعات بأن القضية ليست قضية إدانة بل إنها قضية في حاجة إلى جهود إيجابية مكثفة لدى الأطراف المعنية، العراق والكويت، وبقية الاشقاء للوصول إلى حل يتفق عليه للأزمة.
 هـ. لقد جاء اجتماع مجلس الجامعة الذي خصص للخروج بقرار إدانة للعراق في الوقت الذي كانت فيه القيادة اليمنية في أوج نشاطها واتصالاتها بالقيادة العراقية وغيرها من القيادات العربية. ومن هنا فقد نظرت الجمهورية اليمنية إلى قرار الادانة، وبهذه العجالة، عاملاً كإحباطاً ومعطلاً للجهود، وورقة قد تستغلها الدول الاجنبية للتدخل العسكري في المنطقة."

٥- تمتنع جمهورية السودان عن التصويت على القرار مستندة على النقاط التالية:

- أ. التأكيد على خطورة الموقف وعلى المهددات الماثلة للأمن القومي العربي وعلى ضرورة الإسراع لوضع حد لتدهور الموقف المتفجر.
- ب. التأكيد على حرص جمهورية السودان على تحقيق الأمن والاستقرار لشعب الكويت الشقيق وتجنبيه المزيد من إراقة الدماء.
- ج. تفادي المزيد من التعقيد في الموقف الراهن وإتاحة الفرصة للقادة العرب في اتصالاتهم الجارية.

د. معالجة الأمر في إطار عربي درماً المخاطر التدخل الأجنبي في المنطقة العربية.

٦- "إن الأردن يرى أن هذا الوضع يشكل شأناً عربياً يخص الأمة العربية في الدرجة الأولى، وعليه فإنه يفترض أن يتم التوصل إلى تسوية له ضمن الأطار العربي وبصورة تحول دون إفساح أي مجال لتدخل أجنبي. وقد جرى توضيح الموقف الأردني من قبل معالي نائب رئيس الوزراء/وزير الخارجية خلال إجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ٣/٨/١٩٩٠ لمناقشة الوضع، إذ أشار إلى أن عدداً من القادة العرب ومنهم جلالة الملك الحسين، يبذلون جهوداً حثيثة ومتواصلة للعمل على إحتواء الأزمة، وأنه كان قد اتفق على عقد قمة مصغرة تجمع عدداً منهم لتلك الغاية، وأن إصدار قرار عن مجلس الجامعة يجعل مهمتهم أكثر صعوبة (إن لم تكن مستحيلة) كما أنه في حالة صدور القرار فإن القمة المرجوة لن تعقد.

وقد أكد معالي نائب رئيس الوزراء/وزير الخارجية وبصورة واضحة أن الأردن يلتزم التزاماً ثابتاً بمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية، خاصة عدم جواز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية، واحترام سيادتها. كما أن تجربة الأردن الذاتية تزيد من قوة إلتزامه بالمبادئ المذكورة، وتجعلها ركائز أساسية لسياسته ومواقفه.

وبناء على هذه الاعتبارات وانطلاقاً من الحرص على إفساح المجال أمام القادة العرب لبذل مساعيهم لدى الطرفین المعنيين، فإن الأردن لم يوافق، خلال ذلك الاجتماع، على إصدار القرار المذكور.

٧- لم تشارك الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى في الجلسة التي اتخذ مجلس الجامعة خلالها هذا القرار^(١٠٢).

كلمة
وزير الخارجية الاردني
امام
مجلس الجامعة العربية
القاهرة
٣ آب / أغسطس ١٩٩٠م

السيد الرئيس،

أيها الأخوة،

أود في البداية القول أنني ما كنت لأتأخر أمس عن إجتماعكم لولا أن استبقاني جلالة الملك بمعيته وهو يجري إتصالاته مع إخوانه القادة العرب للعمل على إحتواء الوضع الذي بدأنا نواجه فجر أمس.

وكان أن حضرت في معية جلالتة للقاء أخيه سيادة الرئيس محمد حسني مبارك، وأنني لا أرى حاجة إلى شرح طبيعة علاقاتنا بأشقائنا في العراق والكويت، إننا كنا ومازلنا نؤمن بانتمائنا العربي وبمصيرنا العربي الواحد، لقد كان من الطبيعي أن تقف أمتنا معنا عندما واجهتنا ظروف صعبة، كما كان من الطبيعي أن نقف مع أمتنا أو مع أي من أبنائها في مثل تلك الظروف، وقد فعلنا ذلك في كل مرة كان من واجبنا أن نفعل، لذلك لا أجد حاجة أو داعي لمحاولة إرضاء هذا الشقيق أو سواه. منذ اللحظات الأولى لسماعنا بالتطورات، بادر جلالة الملك الحسين وعلى الفور إلى الاتصال مع أشقائه للتفكير معهم في كيفية احتواء الأزمة عربياً، لأننا نعرف مدى تأثيرنا كأمة في أمننا واستقرارنا بأية مضاعفات، إننا نعي أن هناك من يتربص بأمتنا بشكل عام وبالعراق بشكل خاص إن حرصنا على الكويت والعراق وعلى المنطقة يعني حرصنا على أنفسنا، أننا في غاية القلق فيما يمكن أن تسيّر إليه الأمور، وما يقلقنا ليس ما يمكن أن يأتي من أشقائنا، بل أننا نلمس بوادر مضاعفات خطيرة، تؤثر علينا جميعاً، وقد لا يكون بإمكاننا مواجهتها إذا ماخرجت عن نطاقها العربي.

أود أن أشير بمنتهى الحرص والوضوح إلى أننا لا نقبل أن تصل الأمور بين العرب إلى ما وصلت إليه ونقول هذا بعض النظر عن طبيعة الخلاف أو أسبابه ونتائجه، لقد اطلعت على ما دار في الاجتماع أمس، ولمست حرص الجميع على قيام أمتنا باحتواء هذه الأزمة، وأنا معكم في ذلك وحتى من منطلق ذاتي فإننا قد نكون الأحرص على وحدة الموقف العربي، والأكثر تأثراً من أي إنشقاق أو انقسام عربي. ما يجب أن نحرص عليه الآن هو كيف نسهل عمل قادتنا، وكيف نكون مساعدين لهم في مهمتهم الصعبة، وكما قلت فإن المضاعفات لن تقف عند حدود نحددها نحن، هناك أطراف متعددة قد ترى الآن فرصتها في خلق حقائق جديدة أو تصفية حسابات قديمة ومن واجبنا أن ننبه إلى ذلك.

إننا نحزن لكل قطرة دم عربية تسقط في غير مكانها، ويعترينا القلق العميق لوصول الأمور إلى ما وصلت إليه، ونقوم ببذل كل جهد ممكن لاحتواء الوضع وتسويته.

لقد عاد جلالة الملك الحسين لتوه من بغداد، واود أن أبلغكم نبأ الاتفاق على عقد القمة المرجوة في المملكة العربية السعودية يوم الأحد القادم، بحضور القادة المعنيين باحتواء الازمة وايجاد الحل المناسب، أنا أتفق مع ما قاله الأخ أبو اللطف وسواه في جلسة الأمس بأن الموضوع يتطلب المعالجة من قبل القادة، والآن بما أنه تم والحمد لله الاتفاق على موعد لقائهم، فالمؤمل ألا يجري ما يمكن أن يزيد من صعوبة الوضع، وتعقيده، ويجعل مهمة القادة أكثر صعوبة، إن لم تكن مستحيلة، وإذا ما صدر القرار فإنه لن تكون هناك قمة، ومثل هذا الموقف سيشتجع القوات الأجنبية والقوى المعادية وسيمهد الطريق للتدخل الأجنبي وسينسف الجهود لعقد القمة المرجوة.

وإننا إنطلاقاً من التزامنا أمام الله وأمام الأمة والتاريخ نحذر من نتائج هذا العمل الذي من شأنه إفساد الجهود المخلصة التي وصلت إلى نقطة حساسة^(١٣).

إن مؤتمر القمة العربية غير العادي، المنعقد في القاهرة (جمهورية مصر العربية) يومي ١٩ و ٢٠ محرم ١٤١١هـ الموافق لـ ٩ و ١٠/٨/١٩٩٠م،

- بعد الاطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في دورة غير عادية في القاهرة يومي ٢٠ و ٢١ أغسطس /أب/ أو ت. ١٩٩٠م،

- وبعد الاطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية، الذي صدر بالقاهرة في الرابع من أغسطس /أب/ أو ت. ١٩٩٠،

- وانطلاقاً من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية،

- وانطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥ و ٥١،

- وإدراكاً للمسؤولية التاريخية الجسيمة التي تليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي والأمن القومي العربي ومصالح الأمة العربية العليا،

تأكيد قرار مجلس ١- تأكيد قرار مجلس الجامعة وبيان المؤتمر الإسلامي: ١٩٩٠، ٨/٣ وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في ١٩٩٠، ٨/٤.

٢- تأكيد الإلتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠، ٨/٢ وقرارات مجلس الأمن: ١٩٩٠، ٨/٦ وقرارات مجلس الأمن: ١٩٩٠، ٨/٩ بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية

٣- إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة والعراقي على الكويت، ورفض للأراضي نتائجه

إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ولا بأي نتائج مترتبة على غزو القوات العراقية للاراضي نتائجه

٤- تأكيد سيادة الكويت، وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات: تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية باعتبارها دولة عضواً في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي،

وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته.

٥- شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى، وتأييد الاجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى اعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت.

٦- الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أي عدوان خارجي.

٧- تكليف الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوماً إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن.
(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (٤)

شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، والتضامن معها:

الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج العربية الاخرى بنقل قوات عربية لمساندتها:

تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ القرار، ورفع تقرير الى مجلس الجامعة:

١- تمتع المملكة الأردنية الهاشمية عن التصويت على القرار.

٢- تمتع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عن التصويت على القرار.

٣- تمتع الجمهورية اليمنية عن التصويت على القرار.

- ٤- تتحفظ جمهورية السودان على القرار.
- ٥- تتحفظ دولة فلسطين على القرار.
- ٦- تتحفظ الجمهورية الاسلامية الموريتانية على القرار.
- ٧- تعارض الجمهورية العراقية القرار.
- ٨- تعارض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى القرار.
- ٩- لم تشارك الجمهورية التونسية في أعمال المؤتمر.

يسعدني أن الفرصة أتاحت لنا لمواصلة مناقشاتنا الخاصة، ولكن بالغ تقديرنا لحضوركم إلى عمان في مثل هذا الوقت. كما نأمل أن يتمكن جلالته الملك الحسين والسيد بوش من إضفاء التفكير الخلاق إلى النهج الدبلوماسي لمعالجة الأزمة.

إن الموقف الأردني من الأزمة هو موقف ذو شقين:

- حول الغزو العراقي للكويت فإنّ الموقف الحكومي الأردني واضح جداً بعدم قبول احتلال الأراضي بالقوة واحترام السيادة الوطنية لدولة الكويت والاستمرار بالاعتراف بالحكومة الأميرية فيها.
- أما حول العقوبات فنحن قد قبلنا بها ولكننا ندفع الثمن لأننا واصلنا جهودنا للبقاء في موقف الاعتدال والوساطة وليس ثمناً لمحاولتنا تبرير العدوان إذ أننا لم نسعى لتبريره.

ففي اليوم الثاني للأزمة عندما تم ترتيب عقد مؤتمر جدة ووافق العراقيون على البدء بالانسحاب في تلك الليلة عاد جلالته الملك الحسين إلى عمان ليجد أن جامعة الدول العربية وللأسف قد اتخذت قراراً بإدانة الغزو العراقي للكويت وقراراً آخر بإدانة الموقف العراقي. ثم تحول الموقف إلى إعلان الحظر ومن ثم إلى تطبيق الحصار الاقتصادي وظلت الضغوطات تتزايد.

قال الرئيس بوش منذ بضعة أيام أن العراقيين قد كذبوا مرة ثانية لكنهم كانوا قد أعلنوا عن الانسحاب في تلك الليلة على أساس أنه لن تتم إدانتهم وهكذا فإن رفضهم للإنسحاب جاء كرد فعل مما أدى بدوره إلى تصعيد في الموقف وإلى قرار ضم الكويت غير المقبول. ومن جهة أخرى فإنني أشعر بأن علي أن أشرح لكم الموقف العربي والإسلامي القلق تجاه تسارع تطورات الأزمة، فقد تحولت الأزمة من عقوبات إقتصادية إلى حصار فإلى المنع بالقوة وكل ذلك بتسارع غير مقبول.

وأود تذكيركم بأننا لا نملك إختيار جيراننا لكننا نجد أن الموقف خطير جداً حيث أننا نتلقى التهديدات من جميع الجهات وبعضها من بعض أصدقائنا المقربين. وقد قمت بتوزيع جدول زمني للأحداث عليكم، يتضمن موقف الأردن من العقوبات الاقتصادية وجدول الاعمال الأردني لمحادثات الأمن والتعاون والذي تم إعداده قبل الأزمة ولكن يمكن أن يصبح ذا أهمية في وقت لاحق.

إننا جميعاً ندين الغزو العراقي للكويت لكن لا بد لنا من إيضاح موجة الانتقاد العربي والإسلامي المتزايدة حول تواجد القوات العسكرية الأجنبية في المنطقة، ورغم أن السعوديين يودون تبديد المخاوف والتأكيد على أن هذه القوات ليست متواجدة في الأماكن المقدسة إلا أن هذا الشعور لا يزال موجوداً.

في الماضي كان التدخل قد تم، كما في عام ١٩٦١، بموجب تفويض رسمي من الأمم المتحدة تم إستبدال القوات الأجنبية بقوات عربية لحفظ السلام شارك فيها الأردن تحت هذه الشروط. أما في الظروف الراهنة فإذا ما اشتعلت الحرب وحارب العربي العربي فسيكون من الصعب احتواء أحاسيس الناس.

وطالما نحن بصدد الحديث عن المفاهيم، فإن هناك شعور بأن هذه المنطقة قد تم تجاهلها في برنامج العمل الدولي وعندما زرت الأمم المتحدة لم يبدو هناك أي إهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وقد إنعكس هذا في وضع المنطقة على الهامش وهو بدوره ما أدى إلى تطور الأزمة بهذه الطريقة الدراماتيكية.

كل ما أود قوله هو أن المشاعر تتصاعد منذ زمن لكن هذا لا يمكن النظر إليه كمبرر لاحتلال الكويت فليس هذا المقصود منه لكن العراق اعتبر أن استخدام سلاح النفط ضده هو بمثابة عمل عدواني كما أود القول أنه إذا ما شب نزاع فبغض النظر عن كيفية نشوبه فإن التطرف سيكون وريث هذه المنطقة.

ويبدو أن التنمية الاقتصادية هي السبيل الوحيد للخروج من مثل هذا الموقف فإذا نظرنا إلى المنطقة وتفهمنا ديناميكيتها فمن الممكن أن نصل إلى نتائج وهذا ما نود أن تساهم به المجموعة الأوروبية ونود أن نطور البحر الأبيض المتوسط ليشكل معبر وصل بين الدول الواقعة في حوضه.

أما إنعدام مثل هذا التوجه الاقليمي فقد أدى إلى تفاقم الوضع ونشوب النزاع. ولست مهتماً بتحديد هوية المسؤول عن بدء النزاع وأمل أن لا يتم إضاعة وقت جلالتة في ذلك، فالسؤال الرئيسي هنا إن كانت الأزمة بين العراق والكويت السبب الوحيد وراء إرسال هذه القوات العسكرية إلى الخليج.

كما يجب علينا التساؤل عن هو المستفيد من هذا الوضع فإذا تم إقتسام إنتاج النفط العراقي والكويتي معاً بين منتجين آخرين فإن الدخل المتأتي من ذلك سيكون ١٦ بليون دولار أمريكي سنوياً وإذا ما تم بيع برميل النفط بسعر ١٥ دولار بدلاً من ٢٥ دولار فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف تربح ٨٠ بليون دولار سنوياً.

ونرى أن التوجه لمعالجة المشكلة الاقليمية لا بد أن يكون على مستويين ...

- المستوى الأول اقليمي متكامل ونحن جميعاً ملتزمون به حيث أن قضية التباين بين الثراء والفقر لن تختفي لوحدنا.

- والموضوع الثاني هو تدويل النفط ونرجو أن لا ينظر الى هذه النقطة على أنها جدال دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية ضد الدول العربية والاسلامية.

بل أن هنالك حاجة لحوار ما بين دول المنطقة. وقد اعتمدنا على رؤية المساعي لتصوير طرف أو آخر في منطقتنا على أنه شرير، ولكن أليس من المحتمل أنه بانتهاء الحرب الباردة فان بعض مقاتليها يسعون لإيجاد البدائل للبدء من جديد هناك الكثيرون في العالم الثالث ممن يشعرون بالقلق من أنهم بدورهم سيتأثرون بهذا التطور.

من أجل ذلك فإننا نسعى لإيجاد مفاهيم جديدة للتفاعل، فإذا ماتم العثور عليها فإن نهج العمل سيكون سهلاً، أما إذا كان المقياس هو أن لا ننحاز بطريقة أو بأخرى، فمن الواجب تذكيركم بأننا لا نملك اختيار جيراننا فإذا ما قمنا بإغلاق حدودنا غداً فماذا سيحصل؟ نحن نشعر بالدهشة ازاء البيانات التصعيدية مثل التحذير ضد مهاجمة تركيا فليس من إنسان عاقل يمكنه مهاجمة تركيا، ومن ذا الذي قال أنه يريد مهاجمتها؟ وأعرف أيضاً أن الاسرائيليين يعتبروننا غير فعالين، ولكن ماهي الخيارات الاخرى المفتوحة أمامنا^(١٠٧).

رسالة

جلالة الملك الحسين

إلى

الرئيس صدام حسين

رئيس الجمهورية العراقية

٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠م

سيادة الأخ العزيز الرئيس صدام حسين حفظه الله ورعاه
تحية المودة والأخوة، عربية هاشمية أبعث بها إليك وبعد،

فقد عدت لتوي من لقاء الرباط الذي دعاني اليه جلالة الملك الحسن الثاني،
مثلما دعا إليه فخامة الرئيس الشاذلي بن جديد، وقد كان موضوع اللقاء البحث في
أزمة الخليج التي أصبحت أزمة الأمة العربية منذ تفجرها في الثاني من آب الماضي
حين احتلت القوات العراقية الكويت وبدأ مسلسل الانزلاق نحو المظلم المجهول، وما
رافقه من قلق لا ينتهي، بل يزداد حدة مع كل يوم وساعة ونحن نرى أن ما تمكنت
أمتنا من تحقيقه بنضالها في مطلع هذا القرن، مهدد بالزوال أو الاندثار. ويحدث
ذلك بعيد انتهاء فترة الحرب الباردة، وفي الوقت الذي يعيش العالم فيه مرحلة
انبثاق حقبة جديدة، تتشكل فيها ملامح نظام عالمي جديد، وتوضع للعبة الدولية فيه
قواعد وقوانين تختلف عما عهدنا في الحقبة التي انحسرت ثم غربت.

وفي ظل هذه الاجواء، ومع بواكير حقبة الامل والوعد الجديد، تأتي أزمة
الخليج بالشكل الذي تطورت اليه، لتمتحن العالم في توجهه ونزوعه. واقول
العالم، لأن أزمة الخليج تتمحور حول النفط الذي تحتاجه كل الشعوب ويشكل اكثر
من اى وقت مضى أهم مرتكزات الحقبة الجديدة التي تتطلع فيها الشعوب للعيش في
عالم يسوده السلام والتعاون والبناء من أجل حياة أفضل للإنسان، في منأى عن
المجابهة والمنازعات التي انهكته واستنزفت طاقاته في العهد الذي مضى.

وبناء عليه، فإن منطقتنا العربية وفق مقاييس هذه الحقبة الجديدة، قد أصبحت
ذات أهمية قصوى لهذا العالم، ليس فقط بسبب موقعها واتساع رقعتها وحجم
سوقها التجاري، بل لمخزونها النفطي الهائل الذي يقدر بثلاثي احتياطي النفط
العالمي او يزيد. وينعكس الاهتمام العالمي بمنطقتنا على صور شتى من اهمها
الحرص على استقرارها ضمن الأطر التي ترضيها الدول الصناعية الكبرى، ومنها
محاولات التحكم في مسار نهوضها الاقتصادي والاجتماعي والعسكري والعلمي
والثقافي، بحيث ينسجم مع تصورات هذه الدول ومطامحها ولا يتعارض مع
مطامعها، ومنها تعزيز علاقاتها مع دول الجوار من غير العرب، كي تبقى هذه الدول
مصادر تهديد وأزعاج وابتزاز للعرب، سواء فيما يتعلق بقدرتها على التحكم بمصادر
المياه المناسبة إلى الأرض العربية أو فيما يتصل بقدرتها العسكرية، كما هو الحال
مع اسرائيل على شن الاعتداءات المسلحة ومواصلة التوسع على حساب الأرض
العربية، او فيما يتصل بتطلعات بعضها للقضاء على البعد القومي العربي وحلم
الأمة العربية الموحدة وتذويب الشخصية العربية المتميزة باسم الدين، أو تمزيق
الجسم العربي بالعمل على تجزئة المنطقة ضمن الأطر العرقية.

على هذه الخلفية التي أعلم أنكم أكثر من يدرك تفاصيلها وابعادها، جاءت أزمة
الخليج لترى فيها الدول الكبرى والصناعية، الفرصة الذهبية لاعادة تنظيم المنطقة،
وفق مخططات خبيثة تتناسب مع تطلعاتها ومصالحها، على حساب تطلعات ومصالح
الشعوب العربية، ولترى فيها أيضاً، الفرصة السانحة لوضع وترسيخ قواعد اللعبة
الدولية وبلورة نمط التعاون مع منطقتنا في العهد الجديد وبلورة نمط التعامل مع

ولا يخفى عليكم والحالة هذه، مجمل المخاطر التي ينطوى عليها هذا التوجه، بالنسبة لما انجزته أمتنا حتى الان على تواضعه، ومهما كانت مأخذنا على الكيفية التي كان يعمل فيها نظامنا العربي حتى ١٩٩٠/٨/٢، فان ذلك في رأبي لا يبرر التضحية بمنجزات امتنا . والأهم من ذلك لا يبرر التضحية بالكثير الذي انجزه العراق بقيادتكم، ليغدو بحق محط اعتزاز العرب وكبريائهم، وليستقر العراق في وجدانهم قاعدة الأمل والرجاء لنهوضهم وتقدمهم كي يحتلوا المكانة العالمية والانسانية الجديرين بها.

ان هذا ليس رأبي فقط، بل هو رأبي جلالة الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد، وبالتأكيد هو رأبي الجماهير العربية، فالعراق الذي يحتل هذا الموقع المتميز في القلوب يجعلنا نؤمن بأن العراق وقيادته أصبحتا لكل العرب في كل اقطارهم . ومن هنا يأتي شعورنا الصادق بالقلق عليهما وبضرورة حمايتهما والحفاظ عليهما وبحقنا في ابداء رأينا بما يدور، كيلا تقع الكارثة التي اذا اصابته العراق - لا سمح الله - فانها ستصيبنا جميعا.

وبناء على هذا الفهم والتحليل والتقييم الذي شاطرنى إياه جلالة الملك الحسن الثاني وسيادة الرئيس الشاذلي بن جديد، وعلى ضوء تطور الأزمات ووعينا الكامل على مضاعفاتها ومكتنفاتها التي ذكرت، ومن منطلق حرصنا الاكيد على المحافظة على سلامة العراق وما يمثل، فقد كلفت من قبلهما بطرح السؤال التالي على سيادتكم كبداية لجهود عربي جماعي مخلص، وكلنا أمل ورجاء بالتكرم بالاجابة السريعة عليه : ما هي طلبات العراق المحددة والمعقولة والمقبولة من دولة الكويت ؟ سواء بالنسبة الى حدوده معها، وحاجته الى ممر حر للمياه العميقة في الخليج او بالنسبة للديون والتعويضات المالية عن نطف حقل الرميلة او غير ذلك ان وجد ؟ وبمعني آخر : ما هي الطلبات العراقية بحدودها النهائية المعقولة والواقعية والتي يمكن أن تلقى قبولا لدى القادة العرب، الذين اجتمعت بهم قبل زيارتي الاخيرة لكم كي اتبناها مع جلالة الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد ونتحرك بها لاقتناع الطرف المعني بها والقادة العرب الاخرين سعياً للتوصل الى حل عربي للمشكلة قبل فوات الاوان وضياع الفرصة التي اخشي ما اخشاه ان تضيق وينزلق الوضع في هوة المجابهة العسكرية المدمرة، التي ستجلب الخسائر والكوارث ليس لعراق الأمل والرجاء وحده، بل للامة العربية بأسرها.

ولا ريب أن سيادة أخي يعلم بأننا ملتزمون بمبدأ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة، ليس فقط من حيث المبدأ المجمع عليه عالمياً، بل ايضاً من حيث واقعنا في مواجهة الاطماع الصهيونية والاحتلال الاسرائيلي القائم للاراضي العربية . اذ ان التهاون في الالتزام بهذا المبدأ، وبخاصة في منطقتنا سيشكل سابقة خطيرة، تستفيد منها اسرائيل بكل ما ينطوى عليه ذلك من مضاعفات تهدد امن الاردن ووجوده، مثلما تهدد الامن القومي بشكل عام . وكما تعلم فهناك اجماع عربي على

(١) هذه العبارة تستشهد بتحليل سيادة الرئيس صدام حسين قبل الحرب لمستقبل العالم العربي،

كحافز لسيادته على قبول التسوية السلمية اللازمة.

التمسك بهذا المبدأ الذي يعني عدم القبول بإجراءات الضم، وبخاصة إذا أدت إلى إزالة دولة قائمة عضو في الجامعة العربية والأمم المتحدة . كما لا يخفي على أخي أن هذه الحالة هي الأولى من نوعها في ظل الأوضاع الجديدة السائدة في العالم . الأمر الذي لا يمكن أن يرضى به أحد لأنه في حالة السكوت عليه سيفقد سابقته قد تشجع آخرين في مناطق أخرى على اعتمادها، مما سيؤدي إلى نشوب نزاعات وحالات من عدم الاستقرار في أقاليم متعددة، وفي زمن يتجه فيه العالم نحو حل النزاعات لا تفجيرها . وهذا يفسر التوافق الدولي الواسع ووقوف دول العالم وراء الولايات المتحدة التي نعلم جميعاً أن لها أغراضاً مبيتة غير هدفها المعلن بتحقيق انسحاب العراق من الكويت وعودت الشرعية إليه .

ومن المهم أن يعرف أخي أن معظم العرب يخشون بصدق (ولهم الحق في ذلك) على العراق - العراق الظاهرة الجديدة بإمكاناته العلمية والبشرية والعسكرية والمادية . وتصل خشية بعضهم على العراق ظاهرة الأمل والرجاء، حد الاعتقاد بأن شركاً قد نصب له ووقع فيه، مهيناً بذلك الفرصة التي طالما انتظرها أعداء الأمة لضربه وتدميره تحت غطاء الانتصار لدولة الكويت وباسم الشرعية الدولية، بينما هم في الحقيقة ساعون لإنهاء العراق وسحق آمال أمتنا العربية فيه وفيما يمثل، وتدمير ثقة أمتنا المتجددة بنفسها .

لقد أدركت ذلك شخصياً منذ البداية، وعلى أساسه شرعت بالعمل المضني، بأدلا كل ما في جهدي للتوصل إلى حل عربي من أجل احباط ما يراد بالعراق ومن بعده بأمته . وقد وضعت العراق أمامي وما زالت توضع، وتدهورت الأمور بشكل متسارع لم يعرف له العالم مثيلاً حتى غدت المنطقة على حافة الانفجار . وفي الحقيقة لا أرى أمامنا كثيراً من الوقت فنحن في سياق مع الزمن لتفادي الكارثة . وإذا وقعت - لا قدر الله - سيفتح المجال أمام الفريق الذي حاربنا لمدة ثمانية أعوام وعلى خلفية الدمار وما سيجره من احباط ونقمة ويأس، ليكون أحد الأطراف المتربصة والمؤهلة لوراثة العراق، ولتسديد الضربة القاضية لما دافع عنه العراق نيابة عن أمتنا العربية وقدم في سبيل ذلك أغلى التضحيات وأعطى بكل كرم وسخاء .

والحرب إذا نشبت، فلا بد أن يكسبها في النهاية طرف مهما كانت خسائره . أما الخاسر الحقيقي فيها فسنكون نحن العرب، المؤمنين بحق أمتنا في الحياة سواء كنا في العراق أو في أي بقعة من وطننا العربي الكبير .

أما إذا كتب لنا النجاح بعون الله في تجنبها وتمكنا من التوصل إلى حل عربي، فيكون العراق قد حقق الكثير بالرغم من الآلام والخسائر التي رافقت الأزمة . ويكون العراق قد نجح في الحفاظ على منجزاته لشعبه ولأمته، ويكون العراق قد حل المشكلة مع إيران، ويكون العراق قد أوصل رسالته بتجسير الفجوة بين أغنياء العرب وفقرائهم وثبتها كقضية قومية في نفوس الشعب العربي وكسب بها الانتصار والمتفهمين حتى على الساحة الدولية، ويكون العراق قد حقق مطالبه المشروعة التي كانت موضوع الخلاف مع دولة الكويت الشقيقة، ويكون العراق قد نجح في إحراج العالم الذي أهمل القضية الفلسطينية وفي حمله على تحمل مسؤولياته أسوة بما فعله إزاء الكويت بالتزامه بتنفيذ القرارات الدولية، ويكون العراق قد فوّت على

الأعداء الاستفادة من إنقسام الأمة العربية، وفوق هذا وذاك، فإننا الآن على عتبة عهد عربي جديد لن تعود فيه الأمور إلى ما كانت عليه، إذا ما توصلنا إلى تسوية سلمية في إطار عربي. فهل يوفقنا الله جميعاً في صون هذه المكتسبات؟ نعم، أعتقد أن بإمكاننا أن نصونها بل نبني ونؤسس عليها إذا توصلنا إلى تسوية سلمية في إطار عربي تقبلها الأطراف العربية المعنية -تسوية تحترم فيها إرادة الكويتيين ليقرروا بملء حريتهم ما يريدون- تسوية تؤكد انسجاماً مع أنفسنا وانسجام العراق مع نفسه حينما طرح بقيادته الشجاعة مبدأ عدم جواز استخدام السلاح العربي ضد العرب، وأن كل دولة عربية شقيقة مهما صغرت في حجمها، هي بنفس حجم الدولة العربية الكبيرة في حقوقها -تسوية تبين أن احتلال العراق للكويت لم يكن إلا من قبيل الدفاع عن النفس، وليس من قبيل التوسع والهيمنة -تسوية كفيلة بتصويب ما حدث وبتطويق الأزمة تمهيدا لحلها ووصولاً لاستعادة الثقة بين الأشقاء وإرساء قواعد الاستقرار في المنطقة وتنظيم صفوف الأمة في بداية عهد جديد واعد.

لقد وقفت معك -يا أخي- بكل صدق وأمانة وإخلاص، كما لم أقف مع أحد من العرب، بما وجدته فيك من نبيل وأصالة وعروبة صافية ورجولة حقة، وأنا واثق من إدراكك لذلك^(١).

لقد تكشفت هذه الأزمة عن حقائق كثيرة، كان أكثرها مرارة على النفس ما إتضح لي من أنني وبلدي، كنا فريسة لعملية دسٍ رخيصة لدى عدد من أشقائنا. وقد كان أبطال عملية الدس هذه بعضاً من إخواننا العرب ممن كانوا موضع الثقة والتقدير، بمشاركة من البعض من خارج المنطقة^(٢)، الأمر الذي فسّر لنا الكثير من المواقف المعادية لنا. لقد أشاع هؤلاء بأن القيادات الأردنية والعراقية واليمنية تتآمر على أقطار عربية أخرى وعلى قياداتها وخيراتها.

أخي أبا عدي،

لقد أصابني والأردن مثلما أصاب إخوتك في اليمن ضرراً بالغ، لا يقل في حدته وحجمه عما أصابك وأصاب العراق الحبيب، فهل تتجاوب معنا لما فيه مصلحتك وخيرك ومصلحة وخير العراق وشعبه الذي وحدت وقدمت، والذي قدم تحت قيادتك وبكل الرضا والسخاء ما قدم من تضحيات جسام ودماء زكية؟ هذا ما أرجوه من صميم فؤادي.

لقد قلت لك عند وداعي لك في آخر مرة سعدت بزيارتي فيها لك: أرجو أن تطلبني إذا شعرت بحاجة إليّ. وغادرت بغداد إلى الأردن مهموماً محزوناً، فيما كنت أتمنى أن أوصل التحرك لمنع التدهور الذي ما زال يجري منذ ذلك الوقت، فهل تسمع ندائي ونداء كل عربي مخلص قبل فوات الأوان؟ وهل يمكن أن نعمل معاً لاستعادة الأصدقاء الذين فقدنا منذ تفجر الأزمة وكسب أصدقاء جدد؟ ان لكم أشقاء يعانون أكثر مما تعانون منه مباشرة، تألماً مما يهددك، ومما يحيق بالعراق والأمة من أخطار، فهل تعطينا الفرصة لنتحرك نحو تصويب الأمور، وفتح آقنية

(١) الإشارة هنا إلى الموقف الأردني بدعم العراق أبان الحرب العراقية الإيرانية.

(٢) الإشارة هنا إلى ما أشيع عن "المؤامرة المزعومة بوجود أطماع توسعية أردنية".

التواصل بينكم وبين أشقائكم في منطقة الخليج الذين أصيبوا بالذعر والصدمة مما حدث فوقعوا مثلما وقع العراق في حبال التواجد العسكري الأجنبي الضخم والمتزايد؟

هذه الأسئلة أوجهها لسيادتكم كتابة، ولا أعتقد أنه يخفى على أخي حجم المسؤولية التاريخية المترتبة على جوابه. فإن شئتم وحددتم إجاباتكم بشكل إيجابي، فسأتحرك للإلتقاء بكم وأخذ الأجوبة منكم مباشرة، وإذا إرتأيت أن ترسلها مع رسول منكم، فأرجو أن يتم ذلك بأسرع ما يمكن. أما إذا إرتأيتم خلاف ذلك فلا حول ولا قوة إلا بالله. وحينئذ لا أجد حاجة للتحرك نحوكم حتى لا أكون مضطراً عند عودتي أن أقول بالآ أمل في حل عربي، وهو ما طلب مني أن أقوله بإلحاح ورفضته ورفضه إخواني الذين زرتهم سابقاً ولاحقاً، حتى لا يشكل مثل هذا القول الضوء الأخضر والمبرر للانفجار الكبير الذي جرت التهيئة له بكل إتقان، وحتى لا نكون سبباً في الاقدار التي نخشى أن تكون على درجة عالية من القسوة.

وفقكم الله وأعانكم، وألهمنا جميعاً سداد القرار وصواب العمل، وأخذ بيدنا في سعينا لنيل مرضاته، وتقبلوا صادق مودتي ومحبتتي، والله يحفظكم ويرعاكم^(١١٠).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الحسين بن طلال

عمان في ٢ ربيع الاول سنة ١٤١١هـ
الموافق ٢٢ أيلول سنة ١٩٩٠ ميلادية

فخامة الرئيس،

لم يكن الاختيار بين الدمار وسفك الدماء والكرهية من جهة وبين حل سلمي يعتمد على الشرعية الدولية أكثر وضوحاً مما كان عليه أثناء أزمة الخليج. إن الساعات القليلة القادمة هامة للغاية. والمسؤولية الأخلاقية والتاريخية الناتجة عن قبول أو رفض المبادرة السوفياتية الجادة ستكون كبيرة وذات تأثير بعيد المدى.

وبما أنني أدعو دائماً إلى السلام القائم على العدل ولكامل إيماني بالعلاقة الخاصة التي تربط فرنسا بالعالم العربي، فإنني أشعر بالمسؤولية نحو حث فخامتكم كي تقوم فرنسا بتأييد المبادرة السوفياتية. إن منطق الحرب، مع أنه مجنون، يمكن تحويله للاتجاه المضاد، ولعلكم تكونون من القليلين القادرين على فعل ذلك^(١١٦).

مع فائق تقديري، سيدي

صديقكم الوفي
الجسين بن طلال

إذ يشير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

وإذ يقرر أنه ليجود خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت.

وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩ و ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

١- يدين الغزو العراقي للكويت:

٢- يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب/ أغسطس ١٩٩٠؛

٣- يدعو العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية؛

٤- يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات أخرى لضمان الامتثال لهذا القرار (٢٥٣).

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء عدم تنفيذ ذلك القرار ولأن غزو العراق للكويت لا يزال

مستعراً ويسبب المزيد من الخسائر في الأرواح ومن الدمار المادي،

وتصميمها منه على إنهاء غزو العراق للكويت واحتلاله لها، وعلى إعادة سيادة

الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يلاحظ أن حكومة الكويت الشرعية قد أعربت عن استعدادها للامتثال للقرار

٦٦٠ (١٩٩٠)،

وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ

على السلم والأمن الدوليين.

وإذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً، رداً على الهجوم

المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت، وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق،

وإذ يتصرف، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١- يقرر أن العراق لم يمثل للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) واغتصب سلطة

الحكومة الشرعية في الكويت.

٢- يقرر، نتيجة لذلك، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة ٢ من

القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت؛

٣- يقرر أن تمنع جميع الدول ما يلي:

(أ) استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت،

وتكون مصدرةً منهما بعد تاريخ هذا القرار، إلى أقاليمها؛

(ب) أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو

يقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من

العراق أو الكويت، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع

علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق

أو الكويت وتكون مصدرةً منهما بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه

الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه

الأنشطة أو التعاملات؛

(ج) أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من أقاليمها أو باستخدام

السفن التي ترفع علمها لأية سلع أو منتجات، بما في ذلك الأسلحة أو أية

معدات عسكرية أخرى، سواء كان منشؤها في أقاليمها أو لم يكن، ولا تشمل

الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في

ظروف إنسانية، إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت أو إلى أي

شخص أو هيئة لأغراض تجارية يضطلع بها في العراق أو الكويت

أو منهما، وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من

شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو

المنتجات؛

- ٤- يقرر أن تمتنع جميع الدول عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو إقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت، وأن تمتنع رعاياها وأي أشخاص داخل أقاليمها من إخراج أي أموال أو موارد من أقاليمها أو القيام بأية طريقة أخرى، بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة، أو لأي من مشاريعها، ومن تحويل أي أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت، فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الإنسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية.
- ٥- يطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الاعضاء في الأمم المتحدة، أن تعمل بدقة وفقاً لأحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار؛
- ٦- يقرر، وفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، تشكيل لجنة تابعة لمجلس الأمن وتضم جميع أعضائه كي تضطلع بالمهام التالية وتقدم إلى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظاتها وتوصياتها:
- (أ) أن تنظر في التقارير التي سيقدمها الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛
- (ب) أن تطلب من جميع الدول المزيد من المعلومات المتصلة بالاجراءات التي اتخذتها فيما يتعلق بالتنفيذ الفعّال للأحكام المنصوص عليها في هذا القرار؛
- ٧- يطلب إلى جميع الدول أن تتعاون تعاوناً تاماً مع اللجنة فيما يتعلق بقيامها بمهمتها، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة تنفيذاً لهذا القرار؛
- ٨- يطلب إلى الأمين العام تزويد اللجنة بكل المساعدة اللازمة وإتخاذ الترتيبات اللازمة في الأمانة العامة لهذا الغرض؛
- ٩- يقرر أنه، بغض النظر عن الفقرات من ٤ إلى ٨ أعلاه، لا يوجد في هذا القرار ما يمنع عن تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت، ويطلب إلى جميع الدول ما يلي:
- (أ) إتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأصول التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها؛
- (ب) عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال؛
- ١٠- طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، على أن يقدم التقرير الأول خلال ثلاثين يوماً؛
- ١١- يقرر أن يُبقي هذا البند في جدول أعماله وأن يواصل بذل الجهود كي يتم إنهاء الغزو الذي قام به العراق في وقت مبكر^(٢٠٢).

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠)،
وإذ يطالب بتنفيذها التام والفوري،

وقد قرر أن يفرض الجزاءات الاقتصادية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم
المتحدة، وذلك في قراره ٦٦١ (١٩٩٠)،

وتصميمياً منه على إنهاء إحتلال العراق للكويت، وهو ما يُعرّض للخطر وجود
دولة من الدول الأعضاء، وعلى إستعادة السلطة الشرعية للكويت وسيادتها
واستقلالها وسلامتها الإقليمية، مما يتطلب التنفيذ العاجل للقرارات السالفة
الذكر،

وإذ يشجب ما تعرّض له الأبرياء من خسائر في الأرواح بسبب الغزو العراقي
للكويت، وتصميمياً منه على منع المزيد من هذه الخسائر،

وإذ يثير جزعه الشديد إستمرار العراق في رفضه الامتثال للقرارات ٦٦٠
(١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠)، وخصوصاً تصرفات الحكومة
العراقية التي تستخدم السفن الرافعة للعلم العراقي لتصدير النفط،

١- يطلب من تلك الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت والتي تنشر
قوات بحرية في المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة
وحسب الضرورة في إطار سلطة مجلس الأمن، لإيقاف جميع عمليات الشحن
البحري القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها
ولضمان الانفاذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشحن والتي ينص عليها القرار
٦٦١ (١٩٩٠)؛

٢- يدعو الدول الاعضاء، بناءً على ذلك إلى التعاون حسب اللزوم لضمان الامتثال
لأحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) مع استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية إلى
أقصى حد ممكن، وفقاً للفقرة ١ أعلاه؛

٣- يرجو جميع الدول أن تقدم من المساعدة ما قد يلزم للدول المشار إليها في
الفقرة ١ من هذا القرار، وفقاً للميثاق؛

٤- يرجو أيضاً الدول المعنية أن تنسق أعمالها الرامية لتنفيذ فقرات هذا القرار
الواردة أعلاه، على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الأركان العسكرية،
وأن تقدم بعد التشاور مع الأمين العام، التقارير إلى مجلس الأمن ولجنته
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، بهدف تيسير رصد تنفيذ ذلك القرار؛

٥- يقرر أن يُبقي هذه المسألة قيد نظره النشط^(٢٥٢).

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠، و ٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠م.

وإذ يلاحظ، رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود، أن العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار إليها أعلاه، مستخفاً بمجلس الأمن إستخفاً صارخاً،

وإذ يضع في إعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما، وتصميماً منه على تأمين الامتثال التام لقراراته، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق،

- ١- يطالب بأن يمثل العراق امتثالاً تاماً للقرار ٦٦ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ويقرر، في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته، أن يمنح العراق فرصة أخيرة، كلفته تنم عن حسن النية، للقيام بذلك؛
- ٢- يآذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، أو قبله، القرارات السالفة الذكر تنفيذاً كاملاً، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١ أعلاه، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة؛
- ٣- يطلب إلى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ عملاً بالفقرة ٢ من هذا القرار؛
- ٤- يُطلب إلى الدول المعنية أن توالي إبلاغ مجلس الأمن تبعاً بالتقديم المحرز فيما يتخذ من إجراءات عملاً بالفقرتين ٢ و ٣ من هذا القرار؛
- ٥- يقرر أن يُبقي المسألة قيد النظر^(٢٥٣).

Abstract

The aim of this work is to analyze and justify the Jordanian stand against Gulf crisis within the period August 1990-March 1991.

Jordan accord national interests utmost priority, out of its firm belief that national interests provides the basis for successful national policy on all levels. A matter which explains the determination of the Jordanian policy makers to peacefully settle all Arab disputes foremost of which is the Gulf crisis, the subject of this work.

Al-Sabah family ruled Kuwait since the beginning of the 18th century and continued to govern under the British mandate, until 1961 when they gained their independence. A matter which displeased Iraq as it regarded this step as a plan toward the partition of its territory and a threat to its national interests.

Accordingly, Iraq had attempted constantly to build bridges and retain reconciliation with Kuwait during the years (1901, 1902, 1939, 1958, 1961, and finally in 1990). However, all of these attempts were not fruitful due to external and internal factors.

Jordan Policy was dictated by five factors during the crisis:

1. The geographic factor: Both Jordan and Iraq constitute areas of mutual strategic depth.
2. Economic factor: Jordan is dependent on Arab and foreign aids.
3. Historical factor: Jordan's constant support for the Arab Nation.
4. National factor: Stems from the fact that Jordan is concerned about Arab unity.
5. Religious factor: The Hashemite ruling family is a descendant of the prophet Mohammad.

٤٢٠٦٠٢

These factors were basic elements that led Jordan to call for the settlement of Gulf crisis within an Arab framework.

Jordan acted as a mediator to settle the Gulf crisis within the Arab framework out of its belief that Arab security should be safeguarded.

Jordan's endeavours were hindered by the obstacles placed by Arab and foreign parties. These parties also contributed to the failure to reach agreements during the Jeddah's conference attended by Iraq, Kuwait and Saudi's representatives (31/7/1990) and the Cairo conference (3/8/1990).

Jordan warned against the moral and material consequences of hostilities. Jordan observed UN resolutions No's 661 and 665 which called on boycotting and imposing sanctions on Iraq. Jordan's compliance with UN resolutions on Iraq had a negative impact against the Jordanian economy.

Jordan did not acknowledge the temporary government that was imposed in Kuwait and did not acknowledge the invasion of kuwaiti territory. Jordan called for the immediate withdrawal of the Iraqi troops from Kuwait.

The Jordanian public stand was supportive of Iraq pressured the Jordanian policy maker to adopt a different attitude towards the crisis. On the other hand, harmony on both the public and official levels provided a certain level of understanding to resist the economic and political pressures exerted on the Jordanian foreign policy during that period.

Upholding the sovereignty and integrity of the Kingdom, and maintaining balanced relations with the surrounding Arab countries continued to be the basis for Jordanian foreign policy. This policy established a link between the Gulf crisis and the Arab-Israeli conflict revealing the double standards approach in dealing with the UN resolutions towards the region problem.

Jordan faced the consequences of the Gulf crisis with further solidarity and reason. Jordan has also faced the challenges imposed on its economy following the blockade of the Aqaba port by the allies.